الفصل الثالث
المدرسة البغدادية

عرضنا فيما مضى لمدرستي البصرة والكوفة، وعرفنا أن البصرة هي التي تولت وضع النحو، ثم نشأ وترعرع في أحضانها، ثم بعد قرن من الزمان أسهمت الكوفة في نضجه وتطويره، ثم التقى علماء البصرة بعلماء الكوفة في حاضرة الدولة العباسية: بغداد، وتتلمذ على الفريقين جيل وفقوا بين المذهبين، واختاروا منهما ما راق لهم، فنشأ تيار فكري جديد أطلق عليه بعض الدارسين (المدرسة البغدادية).

وقد قسم الشيخ الطنطاوي المراحل التاريخية التي مر بها النحو العربي إلى أربعة أطوار: طور الوضع والتكوين- وهو بصري خالص، وطور النشوء والنمو – وهو بصري كوفي، وطور النضوج والكمال – وهو بصري كوفي، وطور الترجيح والبسط في التصنيف – وهو بغدادي وأندلسي ومصري وشامي[1].

«ولئن كان نحو البصرة أحظى عند الناس لقد كان نحو الكوفة أحظى عند الخلفاء؛ إذ كانت الكوفة أقرب من البصرة إلى بغداد، وفيها كانت البيعة للسفاح، ولبثت بعض الوقت حاضرة الدولة، أما البصرة فقد ظهر فيها إبراهيم بن عبد الله بن الحسن يدعو لأخيه محمد، وكان قد خرج بالمدينة فاستجاب لإبراهيم كثير من أهل البصرة، فاستولى عليها وعلى ما قرب من واسط والأهواز.

(١) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ص١٩.

لذلك أتيح للكوفيين أن يسبقوا إلى بغداد، ففتح الخلفاء لهم أبوابهم، ووكلوا إليهم تأديب أولادهم، فكان الكسائي في حاشية الرشيد، ثم مؤدب ولديه، وكان الفراء مؤدب ولدي المأمون، وكان ابن السكيت ينادم المتوكل»[١].

وإذا كان الكوفيون قد استحوذوا على بغداد، وحالوا دون اتصال البصريين بها، فإن البصريين لم يحرموا دخول بغداد، بل حاولوا الولوج إليها تلهفا على مقاسمة الكوفيين حظوتهم، فلم يفلحوا باديء الأمر، ولذلك أخفق سيبويه في مناظرته للكسائي نتيجة مناصرة العباسيين وبطانتهم للكسائي.

على أن قليلا من البصريين نفذ إلى بغداد، ومنهم (اليزيدي)، وقد نال حظوة في بغداد؛ لأنه وافق الكوفيين في بعض المسائل، واحتذى حذوهم في العناية بالقياس، كذلك (المبرد)، حيث نال حظوة لدى الخلفاء أيضا لحسن لباقته معهم، وشارك ثعلبا تعليم ابن المعتز، وقد نجم عن تلاقي الفريقين ببغداد: البصريين والكوفيين ظهور جيل اختلفت نزعاته النحوية، فمنهم من غلبت عليه النزعة البصرية، ومنهم من غلبت عليه النزعة الكوفية، ومنهم من جمع بين النزعتين، فممن غلبت عليه النزعة البصرية – كما يقول الشيخ الطنطاوي: الزجاج وابن السراج، والزجاجي، ومبرمان، وابن درستويه.

وممن غلبت عليه النزعة الكوفية: أبو موسى الحامض، وابن الأنباري.

وممن جمع بين النزعتين: ابن قتيبة، وابن كيسان، والأخفش الصغير، وابن شقير، وابن الخياط، ونفطويه[٢].

«وكانت الطائفة الخالطة بين النزعتين: البصرية والكوفية تزاول المذهبين، وتنظر فيهما نظرة غير مشوبة بالعصبية، فهي لا بد واجدة رجحان هذا المذهب

---

(١) تاريخ النحو للأستاذ علي النجدي ناصف ص٣٦.

(٢) راجع نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة للشيخ محمد الطنطاوي ص١٠٢ – ١٠٧.

في مسائل وذلك المذهب في مسائل أخرى، وكان عمل هذه الطائفة منبها بعض معاصريهم إلى استقراء ما صح من القوانين النحوية دون التحيز إلى فريق دون آخر، فجر ذلك إلى الخلط بين المذهبين لاستخلاص مذهب منهما مرضي عليه عندهم، ولقد اتسعت هذه الحركة ونمت فعالجها الكثيرون، حتى احتل مكانا بين المذهبين مذهب آخر جديد مؤلف من المذهبين بفروق قليلة، اشتهر ذلك المذهب بالبغدادي، فاتبع نحاة بغداد في القرن الرابع الهجري نهجا جديدا في دراساتهم ومصنفاتهم النحوية يقوم على الانتخاب من آراء المدرستين: البصرية والكوفية جميعا، وكان من أهم ما هيأ لهذا الاتجاه أن أوائل هؤلاء النحاة تتلمذوا للمبرد، وثعلب، وبذلك – كما أشرنا من قبل – نشأ جيل من النحاة يحمل آراء مدرستيهما، ويعنى بالتعمق في مصنفات أصحابهما والنفوذ من خلال ذلك إلى كثير من الآراء النحوية الجديدة.

وكان من هذا الجيل من يغلب عليه الميل إلى الآراء الكوفية، ومن يغلب عليه الميل إلى الآراء البصرية، ولذلك اضطربت كتب التراجم والطبقات إزاءه، فمنهم من حاول تصنيف أفراده في المدرستين: الكوفية والبصرية على نحو ما صنع الزبيدي في طبقاته، ومنهم من أفردهم بمدرسة مستقلة كما صنع ابن النديم في الفهرست، وإن كان قد أدخل فيهم نفرا ليس لهم نشاط نحوي مذكور مثل ابن قتيبة وأبي حنيفة الدينوري[1].

وقد دافع الدكتور شوقي ضيف عن وجود المدرسة البغدادية في مواجهة الدكتور عبد الفتاح شلبي الذي نفى وجودها معتمدا على من يدرجون أفرادها تحت المدرسة البصرية أو الكوفية، ومستندا على أن علمين من أعلام جيلها الثاني ينسبان أنفسهما في مصنفاتهما إلى المدرسة البصرية، وهما أبو علي الفارسي، وتلميذه ابن جني؛ إذ يعبران في تصانيفهما عنهم كثيرا بكلمة

(١) المدارس النحوية د/ شوقي ضيف ص٢٤٥.

(أصحابنا)[١]، وينتصران في أغلب الأمر للآراء البصرية وكثيرا ما يطلق ابن جني على الكوفيين اسم (البغداديين)[٢]، وكأنهم مدرسة واحدة، فقال: «ولا يكفي أن ينسب ابن جني وأبو علي الفارسي أنفسهما إلى البصريين لنعدهما حقا منهم، فإنهما اتبعا في مصنفاتهما المذهب البغدادي الانتخابي، وإن كانت قد غلبت عليهما النزعة البصرية، وهي لا تخرجهما عن دوائر الاتجاه البغدادي القائم على الانتخاب من آراء البصريين والكوفيين، وعلى غرارهما الزجاجي آخر الجيل الأول من البغداديين.

أما إطلاق ابن جني اسم البغداديين على الكوفيين أحيانا فيرجع إلى أن جمهور الجيل الأول من البغداديين كانت تغلب عليه النزعة الكوفية، فسماهم الكوفيين تارة، وتارة سماهم البغداديين، وأهمهم ثلاثة: ابن كيسان (ت ٢٩٩هـ)، وابن شقير (ت ٣١٥هـ)، وابن الخياط (ت ٣٢٠هـ)[٣].

ويستدل الدكتور شوقي ضيف على صحة رأيه في أن هؤلاء جميعا جمعوا بين المذهبين بما ذكره الزجاجي من أخذه عنهم وتصريحه بأنهم درسوا نحوي الكوفة والبصرة، فيقول الزجاجي: «ومن علماء الكوفيين الذين أخذت عنهم أبو الحسن بن كيسان، وأبو بكر بن شقير، وأبو بكر بن الخياط؛ لأن هؤلاء قدوة أعلام في علم الكوفيين، وكان أول اعتمادهم عليه، ثم درسوا علم البصريين بعد ذلك فجمعوا بين العلمين»[٤].

ومما يدل على تمكن هؤلاء من المذهب الكوفي أن الزجاجي نقل عنهم ومعهم ابن الأنباري الكوفي الخالص احتجاجات الكوفيين لآرائهم، فهم الذين

---

(١) انظر: أبو علي الفارسي د/ عبد الفتاح شلبي ص١٠٦، وسر صناعة الإعراب لابن جني ١/ ٢٦٧.

(٢) انظر: الخصائص ١/ ٢٠٠، ٢/ ١١.

(٣) المدارس النحوية ص٢٤٦.

(٤) الإيضاح في علل النحو ص٧٩.

ضبطوا هذه الاحتجاجات ووثقوها وأحكموها، يقول الزجاجي بعد أن أورد جملة وجوه الاحتجاج لآراء الكوفيين التي سردها في الكتاب سردا: «وإنما نذكر هذه الأجوبة عن الكوفيين على حسب ما سمعنا مما يحتج به عنهم من ينصر مذهبهم من المتأخرين، وعلى حسب ما في كتبهم إلا أن العبارة عن ذلك بغير ألفاظهم، والمعنى واحد، لأنا لو تكلفنا حكاية ألفاظهم بأعيانها لكان في نقل ذلك مشقة علينا من غير زيادة في الفائدة، بل لعل أكثر ألفاظهم لا يفهمها من لم ينظر في كتبهم، وكثير من ألفاظهم قد هذبها من نحكي عنه مذهب الكوفيين، مثل ابن كيسان، وابن شقير، وابن الخياط، وابن الأنباري، فنحن إنما نحكي علل الكوفيين على ألفاظ هؤلاء، ومن جرى مجراهم، مع أنه لا زيادة في المعنى عليهم، ولا بخس حظ يجب لهم»[1].

ويعقب الدكتور شوقي ضيف على هذا النص بقوله: «ومعنى ذلك أن ابن كيسان وابن شقير وابن الخياط الذين جمعوا بين علمي البصرة والكوفة كما يقول الزجاجي هم الذين اشتقوا احتجاجات الكوفيين في جملتها، وهم الذين انتزعوا مقاييسها وعللها، مع ما أمدهم به الكوفيون من الكسائي إلى ابن الأنباري»[2].

ويمضي الدكتور شوقي ضيف مبينا أن تثقف هؤلاء بالنحو البصري وما بسط فيه من العلل والمقاييس ووجوه الاحتجاج كان مادة صاغوا منها عملهم، وبذلك تتضح صحة ما رواه أبو البركات بن الأنباري في كتابه: (الإنصاف) من احتجاجات الكوفيين بإزاء احتجاجات البصريين، وقد تشكك «فايل» في نسبة هذه الاحتجاجات التي أوردها صاحب (الإنصاف) إلى الكوفيين، وظن أنها من عمل البصريين المتأخرين، مستدلا بأن من يبحث عن هذه الاحتجاجات فيما وصلنا من كتابات الفراء وثعلب قلما يجد لها أصلا عندهما، ولكن الدكتور شوقي ضيف يرى أن ظن «فايل» واهم، إنما هي من عمل أوائل

(١) السابق ص١٣١، ١٣٢.

(٢) المدارس النحوية ص٢٤٧.

البغداديين ممن ذكرناهم وأمثالهم ممن حاولوا – كما لاحظ الزجاجي – الاحتجاج للآراء الكوفية والاحتيال لها والتلطف في بيانها، وهم أنفسهم الذين يطلق عليهم ابن جني تارة اسم الكوفيين مدمجا فيهم سابقيهم من أمثال الكسائي والفراء، وتارة يطلق عليهم اسم البغداديين[1].

وإذا كان الدكتور عبد الفتاح شلبي ينكر المدرسة البغدادية فإن الأستاذ علي النجدي ناصف ينكر أن يكون بعد مدرستي البصرة والكوفة مدارس أخرى، فهو بعد أن فرغ من الحديث عن خصائص كل من المدرستين تساءل قائلا: «والآن هل للنحو مدارس أخرى ؟»، ثم أجاب عن ذلك فقال: «ينبغي قبل الإجابة عن هذا السؤال أن أعرف المدرسة، فهي طائفة من العلماء أو الأدباء أو أهل الفن تؤلف بينهم في الإنتاج وصوره أصول ومناهج يلتزمونها مع احتفاظ كل بخصائص شخصيته».

وهكذا كان أئمة النحو الأولون في البصرة والكوفة إبان نشأته فخرج النحو الذي صدر عنهم صدى لما عند كل من الفريقين من مواهب، ولما أصل من أصول، وما أمدته العرب به من لغة، ولما أن اشتد عوده، ونضجت ثمرته، وآل من بعدهم إلى خلفائهم لم يجدوا به نقصا فيتموه، أو صدعا فيرأبوه، فلم يبق إلا أن ينظروا في النحوين، ويأخذوا لمصنفاتهم من كليهما أرجحه عندهم، ومنهم من جعل النحو البصري أصلا وزاد عليه ما دعت إليه الحاجة من النحو الكوفي.

وهنا التقى النحوان بين أيديهم، على سواء في الدرس والتمحيص، واختلاف في مقدار النقل والاقتباس من هذا وذاك، تلفيق للنحوين أخذ النحاة به منذ القرن الثالث، ولا يزال معمولا به إلى اليوم».

---

(١) المدارس النحوية ص٢٤٧.

ثم يتساءل بعد عرضه لوجهة نظره: «فهل يصح أن نطلق على أصحاب هذا التلفيق اسم مدارس، فنقول مثلا: مدرسة النحو البغدادية، أو مدرسة النحو المصرية، كما جاء في كتاب (المدارس النحوية)».

ثم يرد على من فهموا من عزو بعض القدماء آراء نحوية إلى البغداديين أنهم يشكلون مدرسة، فيقول: «وقد فهم بعض الباحثين من هذا أن هؤلاء البغداديين يؤلفون مدرسة نحوية ثالثة، لكن ثمة دلائل تدل على أن هؤلاء البغداديين هم الكوفيون الذين استقر المقام بهم في بغداد؛ لأن وصفهم بالكوفيين مدعاة إلى اللبس والتخليط».

واستدل على ذلك بما ذكرته بعض كتب التراجم والطبقات من إطلاق كلمة (البغدادي) على الكسائي، وإطلاق كلمة (البغداديين) على الكوفيين[1].

ونستنتج مما ذكره الأستاذ علي النجدي ناصف أنه يرد إنكاره للمدرسة البغدادية، وما تلاها من اتجاهات إلى عدم توافر خصائص المدرسة بالمعنى العلمي الدقيق فيها، وينتهي إلى أن البغداديين لم يضيفوا جديدا إلى ما أرسته المدرستان: البصرية والكوفية، حيث لم يجدوا نقصا فيتموه، أو صدعا فيرأبوه، وما كان نحوهم إلا تلفيقا لنحوي المدرستين، وهو بذلك يرد على الدكتور شوقي ضيف في صنيعه وتسميته كتابه بـ (المدارس النحوية).

وكان من الممكن أن نأخذ برأي الأستاذ علي النجدي وأن نقتنع به لما ينبني عليه من أدلة قوية، ولكن يمنعنا من الأخذ به أن البغداديين لم يقفوا عند حد الانتخاب من آراء المدرستين، أو عند حد التلفيق بين النحوين كما عبر الأستاذ علي النجدي، «فما أهل القرن الرابع الهجري حتى كثرت قواعد هذا المذهب – أي: المذهب البغدادي – الجديد، وأيده النظار له، واشتهرت طائفة به، فقاسم المذهبين عملا ومزاولة، وشق له سبيلا معهما، وامتدت به الأيام

(١) راجع: تاريخ النحو للأستاذ علي النجدي ناصف ص٣٤ – ٣٦.

قليلا، فحدث للنحو به عهد جديد، قضى أن يعتبر طورا آخر من أطواره»[١]، وهو المفاضلة بين المذهبين، وإيثار المختار منهما، ولا تقوم المفاضلة والاختيار من فراغ بل لا بد أن يكون ذلك مبنيا على حجج قوية وأدلة قاطعة، وفي المفاضلة والترجيح نوع من التجديد والإضافة، «ولقد أمعنوا في هذا الاختيار، فاصطفوا مسائل ذات بال مزيجا من المذهبين، على أنهم أسلمهم هذا الاستقراء البالغ خلال تلك الأيام إلى العثور على قواعد أخرى من تلقاء أنفسهم لا تمت بصلة إلى المذهبين تولدت لهم من اجتهادهم قياسا وسماعا»[٢].

وقد ذكر الدارسون أن المدرسة البغدادية «اتجهت اتجاهين: اتجاها مبكرا عند ابن كيسان وابن شقير وابن الخياط، نزع فيه أصحابه إلى آراء المدرسة الكوفية، وأكثروا من الاحتجاج لها، مع فتح الأبواب لكثير من آراء المدرسة البصرية، وأيضا مع فتح باب الاجتهاد لبعض الآراء الجديدة، واتجاها مقابلا عند الزجاجي ثم عند أبي علي الفارسي وابن جني، نزع فيه أصحابه إلى آراء المدرسة البصرية، وهو الاتجاه الذي ساد فيما بعد لا في مدرسة بغداد وحدها، بل في جميع البيئات التي عنيت بدراسة النحو»[٣].

ومن ثم لا يمكن أن نغفل جهود أصحاب المدرسة البغدادية وأن نجعلهم مجرد جامعين بين المدرستين، وذلك لما أضافوه إلى النحو العربي من توسع في التعليل والحجج والأدلة، وبسط المسائل، وتفريعها، والإتيان بآراء جديدة خالفوا بها كلتا المدرستين، فمن ذلك تجويزهم مجيء الحال معرفة مطلقا، نحو: (جاء زيدٌ الراكبَ) قياسا على الخبر وعلى ما سمع من ذلك، وهم بذلك مخالفون لجمهور البصريين الذين يجوزون مجيء الحال على صورة المعرفة إذا كان فيها معنى الشرط، وهي مع ذلك نكرة، نحو: (عبد الله المحسنَ أفضل

(١) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة للشيخ محمد الطنطاوي ص١١١.

(٢) السابق ص١١١، ١١٢.

(٣) المدارس النحوية د/ شوقي ضيف ص٢٤٨.

منه المسيءَ)[١]، ومن ذلك أنهم جوزوا أن تكون (أنْ) مخففة من الثقيلة من غير عوض، أي من غير فاصل بينها وبين الفعل المتصرف، قال الرضي: «كما حكى المبرد عن البغاددة: (علمت أنْ تخرجُ)- بالرفع بلا عوض»[٢]، ومن ذلك أيضا ما حكاه عنهم أبو علي الفارسي من أنهم يجيزون كون الظرف والجار والمجرور في نحو: (لا آمرَ بالمعروف)، وقوله تعالى: «**لا عاصمَ اليومَ مِنْ أمرِ الله إلا مَنْ رَحِم**»[٣] - من صلة المنفي المبني[٤]، وهم بذلك مخالفون لجمهور البصريين والكوفيين الذين يوجبون تنوينه؛ لأن الشبيه بالمضاف لا يبنى.

ومن ذلك أيضا تجويزهم العطف على المحل في نحو قولهم: (هذا ضاربٌ زيدا وأخيه)، وقد منع جمهور النحاة ذلك؛ لأنهم اشترطوا في جواز العطف على المحل أن يكون الموضع بحق الأصالة؛ «لأن الوصف المستوفي لشروط العمل الأصل إعماله لا إضافته لالتحاقه بالفعل»[٥].

ومن ذلك أيضا ذهاب بعضهم إلى أن (ويحه، وويله، وويسه) منصوبة بأفعال من لفظها، وأنشد:

فـــــــــــما والَ ولا واحَ ولا واسَ أبـــــــو هنـــــــدي

خلافا للجمهور، حيث قدروا لهذه المنصوبات أفعالا من معناها[٦].

---

(١) الهمع ١/ ٢٣٩.
(٢) شرح الكافية ٢/ ٢٣٤.
(٣) هود: ٤٣.
(٤) شرح الكافية للرضي ١/ ٢٥٧.
(٥) مغني اللبيب لابن هشام ٢/ ٤٧٤.
(٦) شرح التصريح على التوضيح ١/ ٣٣٠.

إلى غير ذلك من الآراء النحوية التي عزتها كتب النحو إلى البغداديين، وقد ذكرنا سابقا أن أوائل المدرسة البغدادية ممن جمعوا بين مدرستي البصرة والكوفة كانوا يميلون إلى المدرسة الكوفية، ثم جاءت من بعدهم أجيال غلبت عليهم النزعة البصرية، فجعلوا المذهب البصري أساسا في كتبهم، وتلك السنة سرت فيمن بعدهم وما تزال إلى أيامنا هذه في أكثر الكتب النحوية[١].

ويجدر بنا أن نلقي الضوء على بعض أعلام هذه المدرسة ممن مثلوا غلبة النزعة الكوفية عليهم، ومن مثلوا غلبة النزعة البصرية، فنعرض أولا لابن كيسان وابن شقير وابن الخياط الذين غلبت عليه النزعة الكوفية، ثم للزجاجي، وأبي علي الفارسي، وأبي الفتح بن جني الذين غلبت عليهم النزعة البصرية، ثم نعرض لمن جاء في إثرهم من نحاة إيران والعراق والشام ممن استضاءوا بمنهجهم النحوي في نشاطهم العلمي.

ابن كيسان

هو: محمد بن أحمد بن كيسان أبو الحسن النحوي، وكان يحفظ مذهبي البصريين والكوفيين في النحو؛ لأنه أخذ عن المبرد وثعلب، قال السيرافي: «وكان ابن كيسان يخلط المذهبين»[٢].

وكان أبو بكر بن مجاهد المقريء يقول: ابن كيسان أنحى من الشيخين: ثعلب، والمبرد، وقد مزج النحوين فأخذ من كل واحد منهما ما غلب على ظنه صحته، واطرد له قياسه، وترك التعصب لأحد الفريقين على الآخر.

وصنف كتبا كثيرة في هذا النوع، كلها جيد بديع، فيه غرائب القياسات.

---

(١) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة للشيخ الطنطاوي ص١١٣، ١١٤.

(٢) أخبار النحويين البصريين ص١١٣، ١١٤.

قال له القاضي إسماعيل: يا أبا الحسن، ما تقول في قراءة الجمهور إلا أيا عمرو: «إنَّ هذانِ لساحران»[١]، ما وجهها على ما جرت به عادتك من الإغراب في الإعراب؟ فأطرق ابن كيسان مليا، ثم قال: نجعلها مبنية لا معربة، وقد استقام الأمر، قال له إسماعيل القاضي: فما علة بنائها ؟ قال ابن كيسان: لأن المفرد منها (هذا) وهو مبني، والجمع (هؤلاء) وهو مبني، فيحتمل التثنية على الوجهين، فعجب القاضي من سرعة جوابه وحدة خاطره وبعيد غوصه، وقال له: ما أحسنه يا أبا الحسن لو قال به أحد، قال: ليقل به القاضي.

ومن مصنفاته المشهورة: المُهذَّب، والحقائق، والمختار، وغريب الحديث، والشاداني في النحو، والمذكر والمؤنث، والمقصور والممدود، والبرهان، والوقف والابتداء، والهجاء، والقراءات، والتصاريف، ومختصر النحو، ومعاني القرآن، وحد الفاعل، ونحو اختلاف البصريين والكوفيين، والكافي في النحو.

وذكر ياقوت له أيضا: غلط الكاتب، ومصابيح الكتاب، ونشر له كتاب باسمه (تلقيب القوافي، وتلقيب حركاتها) ضمن مجموعة: (جرزة الحاطب وتحفة الطالب) بعناية «وليم ريط» في ليدن سنة ١٨٥٢.

توفي سنة مائتين وتسع وتسعين للهجرة[٢]، وقيل: سنة ثلاثمائة وعشرين، ورجحه ياقوت وغيره[٣].

وهناك اثنان غير من ذكرناه اشتهرا بابن كيسان: أحدهما قديم، له في العروض والمعمى كتاب[٤]، والآخر متأخر، وهو الحسن بن محمد بن أحمد بن كيسان أو محمد الحربي النحوي، وهو أخو علي بن محمد الأكبر، روى

---

(١) طه: ٦٣.

(٢) إنباه الرواة للقفطي ٣/ ٥٧ – ٥٩، مع الهامش.

(٣) بغية الوعاة للسيوطي ١/ ١٨، ١٩.

(٤) السابق ١/ ١٩.

عنه إسماعيل بن إسحاق القاضي كتاب (النوادر)، وقال أبو نعيم الحافظ عنه: كان ثقة، وتوفي سنة ثلاثمائة وثمان وخمسين[١].

آراؤه النحوية

ولأبي الحسن بن كيسان الذي نحن بصدده آراء كثيرة تتردد في كتب النحو، منها ما وافق فيه البصرين، ومنها ما وافق فيه الكوفيين، ومنها ما وصل إليه باجتهاده وبُعد غوره.

فمما وافق فيه البصريين ذهابهم إلى أن الناصب للمضارع بعد لام التعليل (أنْ) مضمرة، مثل: (جئت لأكرمَك)، وإنما قدروا بعدها (أنْ) لأنها قد تظهر في مثل قولك: (جئت لأن أكرمَك)، ومع ارتضائه هذا الرأي البصري أضاف إليه أنه يجوز أن يكون الناصب بعد لام التعليل (كي) محذوفة، لمجيئها أيضا في مثل قولك: (جئت لكي أكرمك)، ومعروف أن الكوفيين يذهبون إلى أن لام التعليل تنصب المضارع بنفسها دون حاجة إلى تقدير (أنْ) كما ذهب البصريون[٢].

وكان يذهب مذهب المبرد وتلميذه ابن السراج في أن العامل في التابع من النعت والتأكيد وعطف البيان هو العامل في المتبوع ينصب عليهما انصبابة واحدة، وكان الخليل وسيبويه والأخفش والجرمي يذهبون إلى أن العامل فيها جميعا هو التبعية[٣].

---

(١) إنباه الرواة ١/ ٣٥٤.

(٢) الهمع ٢/ ١٧.

(٣) السابق ٢/ ١١٥.

وكان يتبع يونس البصري في أن (إما) في مثل قولك: (جاء إمَّا زيد وإما عمرو) ليست عاطفة، وإنما العطف بالواو التي قبلها، وتابعهما في ذلك أبو علي الفارسي وابن مالك[١].

ومما وافق فيه ابن كيسان الكوفيين جواز تقديم خبر (ما زال) عليها، فيقولون: (قائما ما زال زيد)، وقد منع ذلك البصريون والفراء[٢].

كذلك وافق الكوفيين في أن الضمائر في (إياي) وأخواتها هي التي تلي (إيا)، وأن (إيا) عماد لهذه الضمائر، وقد عقب الرضي على هذا الرأي بقوله: «وما أرى هذا القول بعيدا من الصواب»[٣].

وقد ذهب الخليل وسيبويه والأخفش والمازني وأبو علي إلى أن الضمير (إيا)، وأن ما اتصل به من الياء والكاف والهاء وما تفرع عنها حروف تدل على أحوال المرجوع إليه من التكلم والخطاب والغيبة[٤].

كما وافق الكوفيين في جواز التوكيد بالكلمات: (أكتع، وأبصع، وأبتع) دون أن تسبقها كلمة (أجمع)، فيقال: (جاءوا أكتعون)، ولكن البصريين اشترطوا سبق كلمة (أجمع) لها، فلا يقال عندهم إلا (جاءوا أجمعون أكتعون).

واستدل الكوفيون وابن كيسان بـ:

تحملني الذلفاءُ حولا أكتعا[٥]

---

(١) الهمع ٢/ ١٣٥.
(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٧/ ١١٣.
(٣) شرح الكافية للرضي ٢/ ١٠.
(٤) السابق ٢/ ١٢.
(٥) الهمع ٢/ ١٢٣.

كما وافق الكوفيين والزجاج في أن الضمير من (هو) و(هي) الهاء فقط، وأن الواو والياء زائدتان بدليل حذفهما عند التثنية والجمع والمفرد في لغة، في حين ذهب البصريون إلى أن (هو)، و(هي) أصلان، وقد رجح السيوطي مذهب الكوفيين والزجاج وابن كيسان، فقال: «وهذا المذهب هو المختار عندي»[١].

كذلك وافق ابن كيسان الفراء على منع الفصل بين اسم (إنَّ) وخبرها في مثل: (إنَّ زيدا لأظن قائمٌ)، و(إنَّ زيدا لغيرُ شك قائمٌ)، و(إنَّ زيدا لئن شاء الله عز وجل قائمٌ)، واحتج ابن كيسان لذلك قائلا: «لأنه كلام معترض به من إخبارك عن نفسك كيف وصفت الخبر عن زيد شكا كان عندك أو يقينا، والتوكيد إنما هو لخبر زيد لا لخبرك عن نفسك؛ لأن (إنَّ) لا تتعلق بخبرك وهي متجاوزة إلى الخبر»[٢].

وإذا كان ابن كيسان قد وافق البصريين في كثير من المسائل، ووافق الكوفيين أيضا في كثير من المسائل فإنه انفرد بكثير من المسائل أيضا، حيث عزت إليه كتب النحو آراء كانت من اجتهاده؛ لأنه خالف فيها كلا من البصريين والكوفيين، ومن ذلك تجويزه تذكير الفعل المسند إلى ضمير المؤنث المجازي، فيقول: (الشمس طلع) مستدلا بقول الشاعر:

ولا أرضَ أبقلَ إبقالها

كما يجوز تذكير الفعل المسند إلى اسم ظاهر حقيقي التأنيث دون فاصل بينهما مستدلا بقول الشاعر:

تمنى ابنتاي أن يعيش أبوهما ... وهل أنا إلا من ربيعة أو مضرْ[٣]

---

(١) السابق ١/ ٦٠، ٦١.

(٢) الهمع ١/ ١٤٠.

(٣) السابق ٢/ ١٧٠، ١٧١.

ومن ذلك إعرابه المخصوص بالذم في نحو قول الشاعر:

لا حبذا أنتِ يا صنعاءُ من بلد

بدلا من (ذا) الذي هو الفاعل، وهو لازم التبعية[١].

ومن ذلك أنه يجوز وضع النفس موضع الضمير الأول في مثل قولك: (ظننتَ نفسَك عالمة)، ولكن جمهور النحاة منعوا ذلك، وأجازوا اتحاد ضميري الفاعل والمفعول الأول في أفعال القلوب في المرجع، فيقال: (ظَنَنْتُني)، و(ظَنَنْتَك)[٢].

وكان يرى أن العطف في نحو قولهم: (ما قام زيد ولكنْ عمرو) بـ (لكنْ)، وأن الواو زائدة غير لازمة، خلافا للجمهور القائلين بأن العاطف هو الواو، وأن (لكنْ) حرف استدراك[٣].

وكان يرى أن علة بناء (أمسِ) - وهو مبني على الكسر - تضمنه معنى الفعل الماضي، وأن علة إعراب (غد) تضمنه معنى الفعل المستقبل، وهو معرب، في حين ذهب الجمهور إلى أن علة بناء (أمسِ) تضنه معنى الحرف، وهو لام التعريف، وأن علة إعراب (غد) عدم تضمنه معنى لام التعريف؛ لأن ما يتضمنها حاصل واقع، و(غد) ليس بواقع[٤].

وكان يذهب إلى أن العلة في سد الحال مسد الخبر في نحو قولهم: (ضربي زيدا قائما) شبهها بالظرف، فكأنما قيل: (ضربي زيدا في حال قيامٍ)[٥].

---

(١) ارتشاف الضرب ٣/ ٢٩، ٣٠.

(٢) السابق ٣/ ٧٥.

(٣) الهمع ٢/ ١٣٧.

(٤) السابق ١/ ٢٠٨.

(٥) الهمع ١/ ١٠٦.

إلى غير ذلك من الآراء الكثيرة التي انفرد بها ابن كيسان مما يدل على اجتهاده واستقلال شخصيته، وقد رأينا كيف مزج بين المذهبين، فاختار من مذهب البصريين ما راق له، وما رآه راجحا، واختار من مذهب الكوفيين ما رآه راجحا أيضا، ثم هو لم يقف عند تبني بعض آراء البصريين، وبعض آراء الكوفيين، بل شق لنفسه طريقة مستقلة توصل فيها إلى مجموعة من الآراء التي خالف فيها جمهور النحاة من البصريين والكوفيين.

ابن شقير

هو: أحمد بن الحسين بن العباس بن الفرج النحوي، أخذ عن أحمد بن عبيد بن ناصح وكان مشهورًا برواية كتب الواقدي عن أحمد بن عبيد عنه، وهو في طبقة أبي بكر السراج، وله: مختصر في النحو، والمقصور والممدود، والمذكر والمؤنث، ويقال إن الجمل الذي للخليل هو لابن شقير، توفي سنة ثلاثمائة وسبع عشرة للهجرة[١].

آراؤه النحوية

وليس لابن شقير في كتب النحو آراء نحوية ذات بال أو ذات أثر في تطور الدرس النحوي إلا قليلا، ولعل ذلك يرجع إلى قلة نشاطه النحوي وعدم وصول مؤلفاته إلينا.

ولعل من أبرز آرائه النحوية أنه كان يرى متابعا لابن السراج أن (ليس) حرف لا فعل، وتابعهما أبو علي الفارسي وجماعة من أصحابه[٢].

وقد صوب ابن هشام مذهب الجمهور في أنها فعل، فقال: «والصواب الأول، بدليل لستُ ولستُما ولستنّ وليْسا وليْسوا وليسَت ولسنَ»[٣].

---

(١) انظر: الوافي بالوفيات ٦/ ٢١٧، والأعلام ١/ ١١٠.

(٢) ارتشاف الضرب ٢/ ٧٢.

(٣) مغني اللبيب ص ٣٨٧، تحقيق مازن المبارك.

وكان يجيز تقديم معمول خبر (كان وأخواتها) عليها مع الخبر أو وحده، سواء أكان ظرفا أو جارا ومجرورا، أو غيرهما، فيجوز عنده أن يقال: (زيدًا كان عمرو ضاربا)، أو (ضاربا زيدا كان عمرو)[١].

وتوقف ابن شقير أمام تراكيب لغوية اختلف حولها البصريون والكوفيون، وهذه التراكيب تنتمي إلى وقوع الفعل المتعدي على اسم الموصول بصلته، أي: بفعل المسند إلى مفسر الضمير، فأجاز (ما أراد زيد أخذ)، فاسم الموصول (ما) مفعول (أخذ)، قال ابن شقير: «(ما أراد زيد أخذ) جائز من قول البصريين سواء أكان (زيد) مبتدأ خبره ما بعده، أم فاعلا بـ (أراد)، وأما الكوفيون فإن كان (زيد) مبتدأ ما بعده خبره فلا تجوز المسألة، وإن كان (زيد) فاعلا بـ (أراد) جاز عند الكسائي، وهو خطأ من قول الفراء»، ثم ذكر ابن شقير التراكيب الجائزة فقال: «(أخذ زيدٌ ما أراد)، و(أخذ ما أراد زيد)، و(زيد أخذ ما أراد)، و(زيد ما أراد أخذ) جائزة من كل قول، و(ما أراد أخذ زيدٌ) جائزة عند البصريين، خطأ عند الكوفيين، و(إرادته أخذ زيد) جئزة عند الجميع»[٢].

ولا يخفى ما في هذه التراكيب من تعقيد معنوي عند البلاغيين، حيث نجد لبسا في مرجع الضمير من تركيب إلى آخر مما يحتاج إلى كد الذهن وصعوبة الفهم.

كما توقف ابن شقير وتابعه ابن الخياط أما وقولهم: (رأيت التيمي تيمَ عدي)، حيث ورد في (تيم عدي) النصب والجر، فخرج ابن شقيروابن الخياط النصب على تقدير (أعني)[٣].

وهكذا فإن آراء ابن شقير في جملتها لا تخلو من غرابة وبعد عن الواقع اللغوي.

---

(١) ارتشاف الضرب ٢/ ١٠٢.

(٢) ارتشاف الضرب ٢/ ٢٧٧.

(٣) ارتشاف الضرب ٢/ ٥٣٢.

ابن الخياط

هو: محمد بن أحمد بن منصور، أبو بكر ابن الخياط، أصله من سمرقند.

أقام في بغداد بعد وفاة المبرد وضعف ثعلب عن الإفادة لصممه الشديد، فاستمع من أترابهما، وجرت بينه وبين الزجاج ببغداد مناظرة، وكان دمث الخلق.

من كتبه (معاني القرآن) و (الموجز) و (المقنع) و (النحو).

وتوفي بالبصرة سنة ثلاثمائة وعشرين للهجرة[١].

آراؤه النحوية

ويبدو أن ابن الخياط لا يختلف عن معاصره ابن شقير في قلة الآراء النحوية المعزوة إليه فضلا عن غرابتها وبعدها عن الواقع اللغوي، ومن ذلك قوله: «(القائمان كلاهما مختصمان) فإن كان (كلاهما) توكيدا للضمير المستكن في (القائمان) جازت المسألة، أو للألف واللام لم يجز في قول من لم يجز: (اختصم الزيدان كلاهما)، وكذلك إن جعلت (كلاهما) مبتدأ وجعلت (مختصمان) خبره فو خطأ»[٢].

ووجه الخطأ فيما ذكره من قولهم: (اختصم الزيدان كلاهما) أن الفعل (اختصم) لا يقع إلا بين اثنين، ولذا فلا حاجة إل تأكيد الفاعل بـ (كلاهما).

وقد توقف ابن الخياط أمام ما أجازه الكسائي في مناظرته لسيبويه من قوله: (فإذا هو إياها) في مقابل قول سيبويه: (فإذا هو هي)، فخرج ابن الخياط (إذا) في قولهم: (فإذا هو إياها) على أنها ظرف فيه معنى (وجدت) أو (رأيت)،

(١) ارتشاف الضرب ٢/ ٧٢.

(٢) ارتشاف الضرب ٢/ ٦٠٩.

فجاز له أن ينصب المفعول – يعني (إياها) – وهو مع ذلك مخبر به عن الاسم بعده.

وقد عقب ابن هشام على هذا بقوله: «وهذا خطأ لأن المعاني لا تنصب المفاعيل الصحيحة، وإنما تعمل في الظروف والأحوال، ولأنها تحتاج على زعمه الى فاعل والى مفعول آخر، فكان حقها أن تنصب ما يليها»[١].

وسبق أن ذكرنا أن ابن الخياط وافق ابن شقير على تخريج نصب (تيمَ عدي) من قولهم: (رأيت التيمي تيمَ عدي) على تقدير (أعني)[٢].

وواضح من هذه الآراء أنها لا تمس قضايا نحوية ذات بال، كما أنها لا تمس الواقع اللغوي لما بها من غرابة وتكلف.

الزجاجي

هو: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، من أهل الصيمرة بين ديار الجبل وديار خوزستان، نشأ بنهاوند جنوبي همذان، وانتقل إلى بغداد ينهل من حلقات العلماء، ولزم الزجاج البصري وقرأ عليه النحو، ومن هنا جاء لقبه بـ (الزجاجي) نسبة إليه، ثم انتقل إلى الشام، فأقام بحلب مدة، ثم انتقل إلى دمشق، وأقام بها وصنف، وحدث أن خرج إلى طبرية فمات بها سنة ثلاثمائة وسبع وثلاثين للهجرة، وقيل: بل سنة ثلاثمائة وأربعين[٣].

وقد ألف الزجاجي في شتى علوم اللغة والأدب، ولكن مؤلفاته لم تصل إلينا كلها، وما وصل منها لم يطبع إلا أقله وما زال سائره ينتظر الجهد والعزيمة، فمنها:

---

(١) مغني اللبيب ص١٢٥، تحقيق مازن المبارك.

(٢) ارتشاف الضرب ٢/ ٥٣٢.

(٣) إنباه الرواة للقفطي ٢/ ١٦٠، والمدارس النحوية د/ شوقي ضيف ص٢٥٢.

١-كتاب (الجمل)، وهو مختصر في قواعد النحو، وقد وصفه القفطي بأنه «مبارك ما اشتغل به أحد إلا انتفع»، ويحكي القفطي قصة تأليفه، فيقول: «سمعت من لفظ الشيخ أبي البقاء صالح نزيل قفط أن الزجاجي صنف (الجمل) بمكة، وكان إذا فرغ من باب طاف به أسبوعا، ودعا الله – عز وجل – أن يغفر له، وأن ينفع به قارئه، فلهذا انتفع به الطلبة، وهو كتاب المصريين وأهل المغرب وأهل الحجاز واليمن والشام إلى أن اشتغل الناس باللمع لابن جني، والإيضاح لأبي علي الفارسي»[١].

وقد حظي بشروح كثيرة عليه، حتى قالوا إنها زادت عن مائة وعشرين شرحا[٢].

وقد تعرض له البطليوسي، وصنف فيه كتابا سماه (الحلل في إصلاح الخلل الواقع في كتاب الجمل).

وقد نكت ابن بابشاذ في شرحه نكتا في الرد عليه[٣].

وقد طبع كتاب (الجمل) سنة ١٩٢٦م على نفقة كلية الآداب في الجزائر، وحققه الشيخ ابن أبي شنب، وصورت هذه الطبعة في باريس سنة ١٩٥٧م[٤].

٢- (الإيضاح في علل النحو)، وقد استقصى فيه علل النحو البصري والكوفي، ونص – كما مر آنفا – على أن الذين حرروا العلل الكوفية هم: ابن الأنباري، وأوائل البغداديين: ابن كيسان، وابن شقير، وابن الخياط، وأضاف أن

(١) إنباه الرواة ٢/ ١٦١.

(٢) المدارس النحوية د/ شوقي ضيف ص٢٥٢.

(٣) إنباه الرواة ٢/ ١٦٠، ١٦١.

(٤) تحقيق كتاب الإيضاح للدكتور مازن المبارك ص٤.

له في ذلك نصيبا إذ قال: «وأكثر ما أذكره من احتجاجات الكوفيين إنما أعبر عنه بألفاظ البصريين»[١]، فهم الذين نهجوا التعبير عن العلل وذللوه ومهدوه[٢].

وكتاب (الإيضاح في علل النحو) مطبوع بتحقيق الدكتور مازن المبارك.

«ومن يقرأ الكتاب يرى الفلسفة والمنطق وعلم الكلام والفقه، أو بعبارة أدق عللها جميعا تمس جوانب التعليل والاحتجاج فيه»[٣].

وقد وردت في (الجمل) إشارات تدل على أن الزجاجي ألف كتاب (الإيضاح) قبل كتاب (الجمل) المذكور[٤].

٣-كتاب (أمالي الزجاجي)، وهو مجموعة أخبار ينتقل القارىء فيها من تفسير آية من القرآن إلى خبر تاريخي، ومن شعر ابن أبي ربيعة إلى رثاء ابن أبي دؤاد، وهذه الأمالي مجموعة من الأخبار لا نظام لها غير أن النزعة اللغوية غالبة عليها شرحا واستشهادا وإسنادا، ولعل ذلك يعود إلى أن الشيخ كان يملي هذه الأخبار على طلابه فكان لكل دارس أخباره ونصوصه على نحو ما كان يدور في الدروس القديمة التي تعرف بالمجالس، وللأمالي أكثر من نسخة: كبرى وسطى وصغرى، ويرى الدكتور مازن المبارك أن التي طبعت منها في مصر سنة ١٣٢٤ بتحقيق الأستاذ أحمد الأمين الشنقيطي – هي النسخة الصغرى، مستدلا بأننا لا نجد فيها ما نقله البغدادي في (خزانة الأدب) عن الأمالي الوسطى، ولا كثيرا مما نقله السيوطي في الأشباه والنظائر[٥]، ولكن

(١) الإيضاح ص٨٠.
(٢) المدارس النحوية ص٢٥٢.
(٣) السابق ص٢٥٢، ٢٥٣.
(٤) مقدمة تحقيق كتاب (الإيضاح) للدكتور مازن المبارك ص٥.
(٥) السابق ص٥.

الدكتور شوقي ضيف يرى أن النسخة المطبوعة بتحقيق الشنقيطي هي الوسطى[١].

٤-(مجالس العلماء)، وقد نشرته وزارة الإرشاد والإنباء في الكويت سنة ١٩٦٢، بتحقيق الأستاذ عبد السلام محمد هارون[٢]، وهذه المجالس تحكي محاورات لطائفة كبيرة من العلماء، أكثرها في مسائل لغوية ونحوية[٣].

٥-(الإبدال والمعاقبة والنظائر)، وقد حققه الأستاذ عز الدين التنوخي، ونشره المجمع العلمي العربي بدمشق سنة ١٩٦٢م، وهو يبحث في تبادل الحروف بعضها مع بعض وتعاقبها وتناظرها[٤].

٦-كتاب (اللامات)، وقد جمع الزجاجي فيه مواقع اللامات في القرآن الكريم وكلام العرب، وشرح معانيها شرحا مؤيدا بالحجج والشواهد، وقد حققه الدكتور مازن المبارك، ونشره مجمع اللغة العربية بدمشق سنة ١٩٦٩م[٥].

٧-(شرح مقدمة أدب الكاتب)، وهو كتاب شرح فيه الزجاجي خطبة ابن قتيبة في كتابه (أدب الكاتب) شرحا عني فيه باللغة والنحو والصرف.

٨-(مختصر الزاهر)، والزاهر في معاني الكلام الذي يستعمله الناس - كتاب لأبي بكر بن الأنباري، وقد شرحه الزجاجي واختصره فحذف منه الشواهد وتعليق ابن الأنباري عليها، ورد عليه آراءه الكوفية، وأحل محلها ما يقابلها من آراء البصريين.

---

(١) المدارس النحوية ص٢٥٢.

(٢) تحقيق كتاب الإيضاح للدكتور مازن المبارك ص٨.

(٣) المدارس النحوية د/ شوقي ضيف ص٢٥٢.

(٤) تحقيق كتاب الإيضاح ص٦.

(٥) السابق ص٦.

٩-(اشتقاق أسماء الله تعالى وصفاته المستنبطة من التنزيل وما يتعلق بها من اللغات والمصادر والتأويل)، وهو كتاب أحصى الزجاجي فيه أسماء الله تعالى، وتحدث عما يتصل بكل منها من المعنى واللغة والاشتقاق.

وهذه الكتب الثلاثة الأخيرة ذكر الدكتور مازن المبارك أنها ما زالت مخطوطة في دار الكتب المصرية، وهناك مصنفات له لم تصل إلينا، ولكن كتب التراجم هي التي أشارت إليها ومنها:

١٠-شرح كتاب الألف واللام للمازني، وقد ذكر في بغية الوعاة وكشف الظنون وعيون التواريخ.

١١-المخترع في القوافي، ذكره السيوطي، وقال إنه وقف عليه، وذكر في فهرست ابن النديم وكشف الظنون وعيون التواريخ.

١٢-كتاب المجموع في معرفة أنواع الشعر وقوافيه، وقد ذكر في فهرست ابن خير.

١٣-كتاب (معاني الحروف)، ولم ينسب أحد إلى الزجاجي كتابا بهذا الاسم غير ابن خير الإشبيلي، على أن بروكلمان عد بين كتب الزجاجي كتابا باسم (حروف المعاني).

١٤-كتاب (الهجاء)، ولم يشر إليه أحد غير الزجاجي نفسه في (الجمل).

١٥-شرح رسالة سيبويه، ولم يشر إليه أحد من الباحثين غير الزجاجي أيضا في كتابه (الإيضاح)، وهذا الكتاب شرح للصفحات الأولى من كتاب سيبويه[1].

(١) راجع: تحقيق الدكتور مازن المبارك للإيضاح ص٦، ٧، ٨.

آراؤه النحوية

وللزجاجي آراء نحوية كثيرة تكشف عن مذهبه الذي يجمع بين النزعتين البصرية والكوفية، وإذا تتبعنا آراءه وجدناه يتابع البصريين تارة، وهذا هو الغالب عليه، ويتبع الكوفيين تارة أخرى، ومما تابع فيه الكوفيين أنه ذهب مذهبهم في أن (كأن) قد تأتي للتحقيق والوجوب كقوله:

فأصبح بطنُ مكةَ مقشعرا كأن الأرضَ ليس بها هشامُ

أي: (إن الأرض ليس بها هشام)؛ لأنه قد مات ورثاه بذلك، كما ذهب مذهبهم في أنها إذا كان خبرها اسما جامدا كانت للتشبيه، نحو (كأن زيدا أسد)، وإذا كان مشتقا كانت للشك بمنزلة (ظننت وتوهمت)، نحو: (كأن زيدا قائم)؛ لأن الشيء لا يشبه بنفسه[1].

وقد نجد الزجاجي يقف بإزاء البصريين والكوفيين، ولا يتابع أحدا منهما، بل يستنبط رأيا خاصا به، ومن ذلك رأيه في (سوى) حيث ذهب هو وابن مالك إلى أنها مثل: (غير) في المعنى والتصرف، فتقول: (جاءني سواك) بالرفع على الفاعلية، و(رأيت سواك) بالنصب على المفعولية، و(ما جاءني أحد سواك) بالنصب أو الرفع، وهو الأرجح، وهو بذلك مخالف لكلتا المدرستين؛ إذ ذهب سيبويه والجمهور إلى أنها ظرف مكان ملازم للنصب، لا يخرج عن ذلك إلا في الضرورة، وذهب الكوفيون وجماعة إلى أنها ترد بالوجهين[2].

(١) المغني ١/ ١٩٢، والهمع ١/ ١٣٣.

(٢) المغني ١/ ١٤١، والهمع ١/ ٢٠٢.

ومن ذلك ما ذهب إليه من جواز إعمال (إنَّ) وأخواتها عند وصلها بـ (ما) الزائدة مخالفا الجمهور فيما ذهبوا إليه من جواز إعمال (ليت) فقط عند وصلها بـ (ما)، ووجوب إلغاء أخواتها[1].

وهكذا يتضح لنا مما ذكرناه أن الزجاجي بغدادي المذهب على الرغم من ميله الشديد إلى البصريين، ومناصرتهم في كثير مما ذهبوا إليه.

ابن خالويه

هو الحسين بن أحمد بن خالويه النحوي اللغوي أبو عبد الله، من أهل همذان، ودخل بغداد، وأدرك أجلة العلماء بها، مثل: ابن الأنباري، وابن مجاهد، وأبي عمر الزاهد، وابن دريد، وقرأ على أبي سعيد السيرافي، وكان منتصرا له على أبي علي الفارسي، وانتقل إلى الشام، وصحب سيف الدولة بن حمدان، وأدب بعض أولاده، تصدر بحلب ومَيَّافارقين وحمص للإفادة والتصنيف، وعاش بعد سيف الدولة في صحبة ولده: شريف، وغيره من آل حمدان، ومات بحلب سنة ثلاثمائة وسبعين للهجرة.

وأخذ عنه العلم خلق كثير، منهم: الحسن بن سليمان، والحسين بن علي الرهاوي، وربيعة بن محمد، وسعيد بن سعيد الفارقي، وعبد المنعم بن غلبون المقرىء المصري، وغيرهم.

وله مصنفات كثيرة في النحو واللغة والقراءات والأدب، منها: إعراب القراءات السبع وعللها، وهو مطبوع بتحقيق الدكتور/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، والحجة في القراءات السبع وهو مطبوع أيضا بتحقيق الدكتور/ عبد العال سالم مكرم، وإعراب ثلاثين سورة من القرآن، وهو مطبوع بتصحيح عبد الرحيم محمود، والاشتقاق، واشتقاق خالويه، والجمل، والمبتدأ، وهما في النحو، والمقصور والممدود، وشرح مقصورة ابن دريد، والمذكر والمؤنث،

(١) الهمع ١/ ١٤٤.

والألفات، وتقفية ما اختلف لفظه واختلف معناه لليزيدي، وشرح أسماء الله الحسنى، وليس من كلام العرب، وغيرها[١].

مذهبه النحوي

نلاحظ من استعراضنا لمصنفات ابن خالويه أن عنايته باللغة كانت كبيرة، ولذلك لم تحفل كتب النحو بنقل آراء نحوية عنه تكشف عن مذهبه النحوي، وتبين تفرده بمسائل نحوية على نحو ما رأينا عند كثير من النحاة، ومما يدل على ذلك أن كل نقول أبي حيان عنه في (ارتشاف الضرب) كانت نقولا لغوية، لا علاقة لها بالنحو والصرف[٢]، ولكن ليست عنايته باللغة طاغية على عنايته بالنحو؛ إذ له مصنفات كثيرة تتصل بالنحو والإعراب، ومن خلال هذه المصنفات نستطيع أن نتبين مذهبه النحوي، وهو الخلط بين مذهبي البصرة والكوفة، مما يجعلنا نعده من نحاة المدرسة البغدادية، فالناظر في كتبه: (إعراب القراءات السبع وعللها)، و(الحجة في القراءات السبع)، و(إعراب ثلاثين سورة من القرآن) يجده يعرض آراء البصريين والكوفيين، ويختار من آراء المدرستين ما يراه راجحا، وإن كنا نلاحظ أنه إلى الكوفيين أميل، حيث كان يسلك مسلكهم في قبول القراءات التي ضعفها البصريون؛ لأنه كان يؤمن بأن القراءات «سنة يأخذها آخر عن أول ولا تحمل على قياس العربية»[٣].

ونراه يتوقف عند قراءة حمزة بجر (الأرحام) في قوله تعالى: «**واتقوا الله الذي تساءلونَ به والأرحامِ**»[٤]، فهو يخرجها على حذف الخافض، أي: (به وبالأرحام)، ثم عرض لموقف البصريين من عطف الاسم الظاهر على الضمير

---

(١) إنباه الرواة للقفطي ١/ ٣٥٩ – ٣٦٢، والبداية والنهاية لابن كثير مجلد ٦ ج١١ ص٣٨٠، ومقدمة تحقيق تحقيق إعراب القراءات السبع وعللها د/ عبد الرحمن العثيمين ١/ ٨٥، وما بعدها.

(٢) راجع: ارتشاف الضرب ١/ ١٨٧، ٢٠٩، ٢٣٤، ٢٧١، ٢٧٤، ٤٩٧.

(٣) إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ص٤٢.

(٤) النساء: ١.

المتصل المجرور دون إعادة الجار، فقال: «وزعم البصريون جميعا أنه لحن، وليس لحنا عندي؛ لأن ابن مجاهد حدثنا بإسناد يعزوه إلى رسول الله – صلى الله عليه وسلم – أنه قرأ: «والأرحامِ»، ومع ذلك فإن حمزة كان لا يقرأ حرفا إلا بأثر»[١].

كما نراه يعرض لقراءة ابن عامر الشامي: «**وكذلك زُيِّنَ لكثيرٍ مِنَ المشركين قتلُ أولادَهم شركائِهم**»[٢] – ببناء (زين) للمفعول، ورفع (قتل)، ونصب (أولادهم)، وجر (شركائهم)، فلم ينكرها، بل بين وجهها النحوي، وهو التفريق بين المضاف والمضاف إليه بمفعول المضاف؛ إذ الأصل: (قتلُ شركائهم أولادهم)، واحتج لها بقول الشاعر:

فزججتها متمكنا زجَّ القلوصَ أبي مَزَادهْ

أراد: (زجَّ أبي مزادة القلوصَ)[٣].

غير أن موقفه من قراءة ابن عامر هذه في كتابه: (الحجة في القراءات السبع) يختلف عن موقفه هنا، حيث استقبح الفصل بين المضاف والمضاف إليه في القرآن الكريم، فقال: «وهو قبيح في القرآن وإنما يجوز في الشعر»[٤]، فربما وجد الناظر في كتابي ابن خالويه: (الحجة في القراءات السبع)، و(إعراب القراءات السبع) تعارضا بين الموقفين، ولكن يفسر هذا التعارض بأحد أمرين:

الأول- أن يكون كتابه (الحجة في القراءات السبع) أسبق من كتابه (إعراب القراءات السبع)، وبذلك يكون قد عدل عن موقفه من القراءة.

---

(١) إعراب القراءات السبع ١/ ١٢٨، ١٢٩.

(٢) الأنعام: ١٣٧.

(٣) إعراب القراءات السبع ١/ ١٧١.

(٤) الحجة في القراءات السبع ص١٥١.

الثاني- أن تقبيحه لا يقصد به القراءة، وإنما يقصد به مسألة الفصل بين المتضايفين، وهذا لا يمنع من قبول القراءة والتسليم بها.

كما نراه يستعمل مصطلحات الكوفيين كثيرا، كتعبيره عن الفعل المبني للمفعول بـ (فعل ما لم يسم فاعله)[١]، وتسميته الصفة نعتا[٢]، وإطلاقه على النفي جحدا[٣]، وعلى العطف بالحرف نسقا[٤]، وعلى الحرف الزائد صلة[٥]، وعلى الجر خفضا[٦].

على أنه أحيانا يستعمل مصطلحات البصريين، مثل: الحرف الزائد[٧]، والجر[٨]، والصفة[٩]، وكان يوافق البصريين في أن المبتدأ مرفوع بالابتداء[١٠]، كما كان يوافقهم في أن (ليس) فعل ماض، وليست حرفا[١١].

وكان أحيانا يخلط بين المصطلحين، فيعبر بمصطلح مزدوج عن شيء واحد، كما أطلق على (لا) في قوله تعالى: «**لا أُقْسِمُ بهذا البَلَدِ**»[١٢] - صلة زائدة[١٣].

---

(١) السابق ص٤٤، ٨٢، ١٤٥.
(٢) السابق ص٨، ٢١، ٨٩.
(٣) السابق ص١١٣، ١١٥.
(٤) السابق ص٤٢، ١٢٦.
(٥) السابق ص٤٢.
(٦) السابق ص٢٦.
(٧) السابق ص٨٤.
(٨) السابق ص٥، ٦، ٨.
(٩) السابق ص١٢، ٢٢.
(١٠) السابق ص١٨، ٤١.
(١١) السابق ص٦٧.
(١٢) البد: ١.
(١٣) إعراب ثلاثين سورة ص٨٧.

ولم يكن ابن خالويه يكتفي بمجرد الخلط بين المذهبين، واختيار أحدهما، بل كان يتجاوز ذلك إلى الاجتهاد والإتيان بآراء جديدة، شأنه في ذلك شأن سائر البغداديين الذين يتوسعون في الآراء التي يخالفون بها كلتا المدرستين، فمن ذلك ذهابه إلى أن العلامة الإعرابية قد تذهب عندما يكون آخر الكلمة معتلا، أو متصلا بياء، فلا يقول بتقديرها كما يقول الجمهور، يقول عند إعراب (جنتي) في قوله تعالى: «**فَادْخُلِي فِي عِبَادِي وادْخُلي جَنَّتِي**»[١]: «(جنتي) مفعول بها، ولا علامة فيها للنصب؛ لأن الياء تذهب العلامة»[٢].

وكان يعرب النائب عن الفاعل الذي كان مفعولا أول في الأصل قبل بناء فعله للمفعول اسما لما لم يسم فاعله تارة، وفاعلا تارة أخرى، كما كان يعرب المفعول الثاني خبرا لما لم يسم فاعله، فيقول عند إعرابه لقوله تعالى: «**تُصْلَى نارًا حامية**»[٣] – على قراءة من بنى الفعل للمفعول: «(تصلى) فعل مضارع وهو لما لم يسم فاعله، واسمه مضمر فيه، و(نارا) خبر ما لم يسم فاعله»[٤].

ويقول عند إعراب قوله تعالى: «**وَمَا تَفَرَّقَ الذين أوتوا الكتابَ إلا مِنْ بعدِ ما جاءتهم البينةُ**»[٥]: «(أوتوا) فعل ماض، وهو فعل ما لم يسم فاعله...والواو ضمير الفاعلين، و(الكتاب) خبر ما لم يسم فاعله»[٦].

على أنه لم يلتزم هذا الإعراب في المفعول الثاني، بل كان أحيانا يعربه إعراب الجمهور بأنه مفعول ثان للفعل، يقول عند إعرابه لقوله تعالى:

---

(١) الفجر: ٢٩، ٣٠.
(٢) إعراب ثلاثين سورة ص٨٦.
(٣) الغاشية: ٤.
(٤) إعراب ثلاثين سورة ص٦٦.
(٥) البينة: ٤.
(٦) إعراب ثلاثين سورة ص١٤٥.

«وَسَيُجَنَّبُها الأتْقَى»[١]: «(وسيجنبها) فعل مستقبل، و(ها) مفعول بها لأنه المفعول الثاني مما لم يسم فاعله، و(الأتقى) رفع لأنه اسم ما لم يسم فاعله، ولا علامة للفعل فيه لأنه مقصور»[٢].

ولم يكن يذهب مذهب الجمهور في أن (أنْ) في قوله تعالى: «أيَحْسَب أنْ لن يقدرَ عليه أحدٌ»[٣]، «أنْ لم يره أحدٌ»[٤] - مخففة من الثقيلة، وأن اسمها ضمير الشأن محذوفا، وأن خبرها الجملة الفعلية، بل كان يعربها حرف نصب للمضارع، ولكن المضارع في الآية الأولى لم ينصب بها، بل نصب بـ (لن)، كما أنه لم ينصب بها في الآية الثانية، بل جزم بـ (لم)، يقول: «(أنْ) حرف نصب، و(لن) حرف نصب، و(يقدر) نصب بـ (لن)، والعرب إذا جمعت بين حرفين عاملين ألغت أحدهما...فـ(أنْ) حرف نصب ملغي هاهنا - يعني الآية الثانية»[٥].

وكان يعبر عن اسم الموصول بأنه (اسم ناقص)[٦].

وهكذا فإن آراء ابن خالويه تشهد بأنه ينتمي إلى المدرسة البغدادية التي تمزج بين مدرستي البصرة والكوفة، وتضيف إليهما من الآراء ما يهديها إليه اجتهادها، ولعلنا نلمس من قراءتنا لكتبه ميله الشديد إلى المدرسة الكوفية.

---

(١) الليل: ١٧.

(٢) إعراب ثلاثين سورة ص١١٤.

(٣) البلد: ٥.

(٤) البلد: ٧.

(٥) إعراب ثلاثين سورة ص٨٩.

(٦) إعراب ثلاثين سورة ص١٣٠.

أبو علي الفارسي

هو: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن سليمان أبو علي الفارسي النحوي، ولد بفسا من أرض فارس، وقدم بغداد فاستوطنها، وأخذ من علماء النحو بها، وعلت منزلته في النحو، حتى قال قوم من تلامذته: هو فوق المبرد وأعلم.

ولقب بالفارسي نسبة إلى أصل أبيه، أما أمه فعربية الأصل سدوسية من سدوس شيبان، وكان مولده سنة مائتين وثمان وثمانين للهجرة، وكان فطنا ذكيا فأكب على التعلم منذ نعومة أظفاره[١]، وفي العراق أتيح له أن يتصل بطائفة من أشياخ العصر، يأخذ عنهم ما شاء الله أن يأخذ من ألوان العلوم سماعا منهم أو قراءة عليهم، ويطلع على كتب السالفين من الأئمة في علوم الدين والعربية.

فاتصل بأبي بكر بن مجاهد، وروى القراءة عرضا عليه، وسمع منه معاني القرآن، واتصل بأبي إسحاق الزجاج وسمع منه كتابه في (معاني القرآن)، واتصل بأبي بكر بن الخياط واطلع على كتابه (معاني الشعر)، واتصل بأبي بكر بن دريد وكتب كتابه في الاشتقاق إملاء عنه، واتصل بأبي بكر مبرمان وأخذ عنه، واتصل بأبي بكر بن السراج وقرأ عليه الكتاب، وروى عنه تصريف المازني وقرأ عليه المسائل المشروحة من كتاب سيبويه للمبرد، وديوان النابغة برواية الأصمعي، واشتغل برواية الحديث، وله تلاميذ فيه.

وقرأ فيما قرأ من كتب الأئمة السالفين كتاب التصريف للفراء، والفرخ للجرمي، وإصلاح المنطق لابن السكيت، والمقتضب للمبرد[٢].

---

(١) إنباه الرواة ١/ ٣٠٨، والمدارس النحوية ص٢٥٥.

(٢) مقدمة الحجة في علل القراءات السبع للأستاذ علي النجدي ناصف وآخرن ١/ ١٤، ١٥.

كما أخذ عن الأخفش الصغير ونفطويه، وبذلك يكون أبو علي الفارسي قد أخذ عن البصريين والكوفيين، وأوائل البغداديين فضلا عن قراءته كتب السالفين، مثل كتاب سيبويه، والمقتضب للمبرد، والتصريف للمازني، والأصول لابن السراج، وغيرها، الأمر الذي جعل ثقافته واسعة ومتنوعة.

وتذكر كتب التراجم أنه كان مهتما بالاعتزال[١]، ولكن محققي كتاب «الحجة» يستنبطون من هذه العبارة أنه لم يكن معتزليا؛ إذ لم تشر كتاباته إلى ذلك، بل كان يناقش ما يعرض له من آراء دون تحيز أو تعصب لمذهب[٢]، ويقول الدكتور شوقي ضيف: «وأغلب الظن أنه كان شيعيا، لغلبة التشيع حينئذ على أهل العراق وفارس»[٣].

وقد استبعد محققو كتاب (الحجة) أن يكون شيعيا أيضا؛ إذ لم يرد له ذكر، ولا لكتبه في كتاب (معالم العلماء)، وهو فهرست لكتب وأسماء المصنفين من الشيعة قديما وحديثا، تأليف رشيد الدين أبي جعفر محمد السروي، المتوفى سنة خمسمائة وثمان وثمانين للهجرة[٤].

ومهما يكن من أمر فإن القول باعتزاله أو تشيعه لا يغض من مكانته العلمية، ولا ينقص من منزلته في النحو واللغة، بل ربما زاده اعتزاله وتشيعه قوة في الجدل والحجة.

وكان عصره حافلا بالعلم والعلماء، حيث زامله في الأخذ عن شيوخ عصره كثير من علماء العربية منهم: أبو سعيد السيرافي المتوفي سنة ثلاثمائة

---

(١) إنباه الرواة ١/ ٣٠٨.

(٢) راجع مقدمة كتاب الحجة ١/ ٥ – ٩.

(٣) المدارس النحوية ص٢٥٦.

(٤) مقدمة كتاب الحجة ١/ ٨.

وثمان وستين، وابن خالويه المتوفى سنة ثلاثمائة وسبعين، وعلي بن عيسى الرماني المتوفى سنة ثلاثمائة وأربع وثمانين[١].

واشتهر ذكره في الآفاق، وبرع له غلمان حذاق، مثل عثمان بن جني، وعلي بن عيسى الشيرازي، وغيرهما، وخدم الملوك، وتقدم عند عضد الدولة حتى قال عضد الدولة: أنا غلام أبي علي النحوي الفسوي في النحو[٢].

وتصدر أبو علي للتدريس في البلاد التي زارها فكان له تلاميذ في كل منها، ومنهم من لزمه أو أطال المقام معه، فابن جني يصحبه في أسفاره منذ اتصلت أسبابه بأسبابه، وعلي بن عيسى الربعي يصحبه عشرين سنة حتى لا يبقى في نفسه شيء يحتاج أن يسأل عنه.

ويذكر أبو طالب العبدي أنه قد أحصى من كان يحضر مجلس أبي علي ويقرأ عليه كتاب سيبويه دون غيره من المتوسطات فإذا هم ثلاثون رجلا أو أكثر.

وقد تنوع أخذ تلاميذه عنه، فمنهم من استوعب علمه، وتأثره في مختلف أطرافه حتى ليعد صورة له ومثلا صالحا من أمثلة أخذ التلميذ من أستاذه وتأثره به، مع تماسك شخصيته وحرصه على أصول خصائصه العقلية والفنية في مناهج التفكير والتعبير، وهو أبو الفتح عثمان بن جني، ومنهم من روى القراءة عرضا عليه، كعبد الملك بن بكران النهرواني، ومنهم من سمع منه الحديث كأبي القاسم التنوخي، وعلي بن المحسن، وأبي الحسن محمد بن عبد الواحد، ومنهم من أخذ عنه اللغة وعلومها، كإسماعيل بن حماد الجوهري، وعلي بن عبيد الله بن عبد الغفار السمسماني، ومحمد بن عثمان بن

(١) السابق ١/ ١٧.

(٢) إنباه الرواة ١/ ٣٠٨.

بلبل، والحسين بن محمد بن جعفر المعروف بالخالع، وغيرهم كثير[١]، مما يدل على سعة اطلاعه، وغزارة علمه، وتنوع ثقافته.

وله مصنفات وصفها مترجموه بأنها عجيبة حسنة لم يسبق إلى مثلها[٢]، منها: (الإيضاح) في النحو، و(التكملة) في الصرف، وقد ألفهما لعضد الدولة، و(التذكرة)، و(المقصور والممدود)، و(الحجة في علل القراءات السبع، و(الأغفال) فيما أغفله الزجاج في المعاني، و(العوامل المائة)، و(نقض الهاذور) وموضوعه الرد على ابن خالويه في رده كتاب (الأغفال)، كما وضع مؤلفات حول مسائل في النحو أملاها على تلاميذه، وقد نسب كل مؤلف إلى البلدة التي أملى فيها مسائله، مثل: (المسائل العسكرية) نسبة إلى عسكر مكرم، و(المسائل القصرية) نسبة إلى قصر ابن هبيرة بنواحي الكوفة، و(المسائل الحلبية)، و(المسائل الدمشقية)، و(المسائل البصرية)، و(المسائل البغدادية)، و(المسائل الكرمانية) نسبة إلى كرمان في إيران، و(المسائل الشيرازية)، و(المسائل المجلسيات)، و(المسائل الذهبيات)[٣].

ويدل منهج أبي علي في كتبه على تمكنه من حفظ القرآن الكريم، ومقدرته الفائقة على استحضار الآيات وبراعته الملحوظة في اصطناعها وحسن الإفادة منها في المواطن التي يزجيها إليها، استشهادا بها، أو تفسيرا لما يريد تفسيره منها في المفردات أو العبارت، مع التتبع والاستقصاء، كأنه لم يكن يستملي حفظه، ولكن ينقل من فهرس عنده عتيد[٤].

---

(١) مقدمة كتاب الحجة ١/ ١٧، ١٨.

(٢) إنباه الرواة ١/ ٣٠٨.

(٣) إنباه الرواة ١/ ٣١٠، والمدارس النحوية ص٢٥٦.

(٤) مقدمة تحقيق الحجة ١/ ١٥.

وبعد رحلة طويلة من العلم خلف من ورائها هذه المصنفات الجليلة توفي أبو علي الفارسي يوم الأحد السابع عشر من ربيع الأول سنة ثلاثمائة وسبع وسبعين للهجرة ببغداد[١].

مذهبه النحوي

لقد اختلف الدارسون حول مذهب أبي علي الفارسي النحوي: أبصري هو أم بغدادي؟ ومرد هذا الاختلاف أن الزبيدي عده في الطبقة العاشرة من نحاة البصرة[٢]، وأن ابن النديم سلكه أيضا في النحاة البصريين[٣]، وقال أبو حيان التوحيدي: «أبو علي أشد تفردا بالكتاب، وأشد إكبابا عليه، وأبعد من كل ما عداه مما هو علم الكوفيين»[٤].

كما كان أبو علي يعبر عن البصريين بقوله: (أصحابنا)، وهذا ما جعل محققي كتاب (الحجة في علل القراءات السبع) يذهبون إلى أنه بصري المذهب، مستدلين أيضا بأن الأصول التي كان يأخذ بها في درس النحو تشهد كذلك ببصريته، فهو لا يعتد بقليل، ولا يقيس على شاذ، ولا يقبل ما ليس بالمتسع في الاستعمال ولا المتجه في القياس[٥]، ولما رأى الدكتور شوقي ضيف عدم اتباع أبي علي للبصريين اتباعا مطلقا، وأنه كان يؤيد الكوفيين في بعض آرائهم ذهب إلى أنه بغدادي المذهب، واستدل بما ورد في (الحجة) من عرض لآراء النحاة البصريين والكوفيين، منتصرا تارة للأولين وتارة للأخيرين مع نزعة قوية فيه إلى الأخذ بالآراء البصرية، ولم يعبأ الدكتور شوقي ضيف بما جاء في طبقات الزبيدي من عده في الطبقة العاشرة من البصريين، وما جاء في

(١) إنباه الرواة ١/ ٣٠٩.
(٢) طبقات الزبيدي ص١٢٦ – ١٣٠.
(٣) الفهرست ص٦٤.
(٤) الإمتاع والمؤانسة ١/ ١٣١.
(٥) مقدمة الحجة ١/ ١٠، ١١.

فهرست ابن النديم، حيث سلكه في نحاة البصرة أيضا، ولم يعبأ بقول أبي حيان التوحيدي، بل استنتج من ذلك ميله الشديد إلى المدرسة البصرية، ولكنه مع ذلك لا يعده من البصريين، بل من البغداديين الذين خلطوا بين آراء المدرستين في وضوح، وهو بذلك بغدادي ينتخب من المدرستين ما يراه أولى بالاتباع، وإن غلب عليه النزوع إلى المذهب البصري؛ لأنه كان المذهب الذي حررت أصوله وفروعه وعلله[١].

ويبدو أن ما ذهب إليه الدكتور شوقي ضيف هو الأولى بالقبول؛ لأن أبا علي لم يتبع مذهب البصريين اتباعا مطلقا، بل درس نحو البصريين ونحو الكوفيين على حد سواء، وكان يتبنى ما يروق له من آراء هؤلاء وهؤلاء، بل كان يضيف إلى آرائهم من اجتهاده ما شاء الله – عز وجل – له أن يضيف، وهذه هي سمة المدرسة البغدادية التي كان لها دور كبير في توسيع المذهبين، والإضافة إليهما، وقد أقر محققو كتاب الحجة بذلك، حيث قالوا: «ولم يكن أبو علي في بصريته يلوك كلام الأئمة، ويتقبل آراءهم على علاتها، متابعة لهم أو عصبية، ولكنه كان يناقش المسائل، وينظر في أدلتها حتى يتبين له وجه الرأي، فيأخذ به أيا ما كان موقعه، لا يعنيه أن يكون موافقا أو مخالفا لهذا أو ذاك صنيع العالم الباحث المستقل الرأي، لا يقول القول أو يرى الرأي إلا إذا صح عنده وآمن أن الأخذ به هو الحق والصواب، فخالف في (الأغفال) آراء الزجاج في مسائل من الكتاب، فهمها الزجاج على وجوه، وفهمها الفارسي على وجوه أخرى، وهو في أكثر الأمر يخالف المبرد، ولا يوافقه إلا قليلا، بل لقد وافق الكوفيين في بعض ما يذهبون إليه من آرء»[٢].

هل ما ذكره محققو كتاب (الحجة) من خصائص مذهب أبي علي يختلف عما ذكرناه من خصائص المدرسة البغدادية من الجمع بين مذهبي البصرة والكوفة، وترجيح بعض الآراء من هذا وذلك مع زيادة وتوسع في التعليل

(١) المدارس النحوية ص٢٥٦، ٢٥٧.

(٢) مقدمة الحجة ١/ ١١.

والاستدلال والاستشهاد، ولعل موقفهم هذا متسق مع موقف الأستاذ علي النجدي ناصف وهو أحد المحققين، وقد مر بنا أنه لم يعترف إلا بمدرستي البصرة والكوفة.

آراؤه

إذا تتبعنا آراء أبي علي الفارسي في كتب النحو وجدناها متسقة مع مذهبه النحوي الذي يقوم على الانتخاب والاختيار من كلتا المدرستين والاجتهاد في الإتيان بآراء جديدة تفرد بها، وفيما يلي نعرض طائفة من آرائه، فمنها ذهابه متابعا لابن السراج إلى أن (ليس) حرف بمنزلة (ما) وليست فعلا كما ذهب إلى ذلك الجمهور[١]، وقد سبق أن ذكرنا أن ابن هشام ضعف هذا المذهب وصوب رأي الجمهور مستدلا باتصالها بتاء التأنيث الساكنة وضمائر الرفع المتحركة، فيقال: (ليست ولست ولسن ولستم ولستن).

وكان يرى أن في قولهم: (سواءٌ عليّ أقمت أم قعدت) قولين:

الأول-أن الجملة (أقمت أم قعدت) في موضع المبتدأ، أي: (قيامك وقعودك سواء علي).

والثاني-أن (سواء) مبتدأ، والجملة في موضع الخبر[٢].

وكان يستحسن مذهب ابن السراج في أن الظرف أو الجار والمجرور الواقعين خبرا قسم برأسه، وليسا من قبيل المفرد ولا من قبيل الجملة، خلافا للجمهور، حيث ذهب إلى تقسيم الخبر إلى مفرد وجملة، جاعلا الظرف أو الجار والمجرور متعلقين بمحذوف: اسم أو فعل[٣].

---

(١) المغني ١/ ٢٩٣.

(٢) ارتشاف الضرب لأبي حيان ٢/ ٢٤.

(٣) السابق ٢/ ٤٥، ٤٦.

وكان يذهب اتباعا لسيبويه إلى أن (إذا) الفجائية في نحو قولهم: (خرجت فإذا زيد) ظرف مكان، وتابعه تلميذه ابن جني[١].

وكان يرى أن الاسم المكرر في الحال الجامدة في نحو قولهم: (علمته الحساب بابا بابا) أي: مفصلا – منصوب بالأول، خلافا للزجاج، حيث ذهب إلى أنه توكيد، ولابن جني حيث ذهب إلى أنه صفة للأول، واختار أبو حيان أن الاسم المكرر وما قبله منصوبان بالعامل قبلهما؛ لأن مجموعهما هو الحال[٢].

وأجاز الفارسي أن يكون العامل في (سربالا) المنصوب على المفعول معه في قول الشاعر:

لا تحبسنك أثوابي فقد جُمِعَتْ هذا ردائيَ مطويا وسربالا

هو اسم الإشارة: (هذا)، وهو خلاف ظاهر كلام سيبويه، بل العامل فيه هو قوله: (مطويا)[٣].

وكان يتابع الكسائي وأكثر الكوفيين وابن السراج في جواز إعمال (إنْ) النافية عمل (ليس) مستدلين على ذلك بقول أهل العالية: (إنْ أحد خيرا من أحد إلا بالعافية)، وتابعه ابن جني وابن مالك، وصححه أبو حيان؛ لمشاركتها لـ (ما) في النفي، وكونها لنفي الحال، وللسماع[٤].

واختار أن يكون (حبذا) في نحو قول الشاعر:

لا حبذا أنت يا صنعاء من بلدٍ

(١) السابق ٢/ ٢٤٠.
(٢) السابق ٢/ ٣٣٤.
(٣) السابق ٢/ ٢٨٥، ٢٨٦.
(٤) الهمع ١/ ١٢٤.

اسما مركبا خبرا مقدما، والمخصوص مبتدأ[١].

وكان يذهب مع قوم من النحاة إلى أن فاعل (أفْعِل) الذي جاء على صيغة الأمر في باب التعجب في نحو: (أفْعِل به) لم يحذف، وإنما استتر في الفعل بعد حذف الجار[٢].

وهكذا فإن آراء أبي علي الفارسي التي تناقلتها كتب النحو تدل على أنه بغدادي المذهب؛ لأنه لا يكتفي بالانتخاب والاختيار من آراء المدرستين، بل يجتهد، فينفرد بآراء لم يسبق إليها، وهي كثيرة في كتب النحو.

ولم يجمع أبو علي بين آراء البصريين والكوفيين فقط، بل كان يستند في أدلته على ما استدل به البصريون والكوفيون من السماع والقياس والتعليل، فالسماع يتمثل عنده في القرآن الكريم، وقراءاته، والشعر ورواياته، وقد يتمثل بالحديث النبوي الشريف أحيانا، لا لغرض استنباط القواعد وإنما للاستئناس.

وأما القياس فكان أبو علي قويا فيه مما جعل ابن جني يتعجب من قوته في القياس، فيقول: «ما كان أقوى قياسه...فكأنه كان مخلوقا له»[٣]، ويروي عنه أنه كان يقول: «أخطيء في خمسين مسألة في اللغة ولا أخطيء في واحدة من القياس»[٤].

ومما يدل على قوة القياس عنده ما قاله عنه ابن جني في الإلحاق؛ إذ ذكر أنه قال: «لو شاء شاعر أو ساجع أو متسع أن يبني بإلحاق اللام اسما وفعلا وصفة لجاز له ولكان ذلك من كلام العرب، وذلك نحو قولك: (خَرْجَج أكرم من دَخْلَل)، و(ضَرْبَبَ زيدٌ عمرا)، و(مررت برجلٍ ضربب وكرمم) ونحو

(١) ارتشاف الضرب ٣/ ٢٩، ٣٠.
(٢) السابق ٣/ ٣٥.
(٣) الخصائص ١/ ٢٧٧.
(٤) السابق ٢/ ٨٨.

ذلك»، قال ابن جني: «فقلت له: أفترتجل اللغة ارتجالا ؟ قال: ليس بارتجال، ولكنه مقيس على كلامهم، فهو إذن من كلامهم»(١).

وكما تعجب ابن جني من قوته في القياس يتعجب أيضا من قدرته على التعليل، وكثرة ما كان يدلي به من تعليلات في مسائل النحو والتصريف حتى ليقول: «أحسب أن أبا علي قد خطر له وانتزع من علل هذا العلم ثلث ما وقع لجميع أصحابنا»(٢).

ومن تعليلاته ما رواه عنه ابن جني حيث قال: «سألت أبا علي – رحمه الله – عن مسألة الكتاب: (رأيتك إياك قائما)، الحال لمن هي؟ فقال: لـ (إياك) قلت: فالعامل ما هو ؟ قال: (رأيت) هذه الظاهرة، قلت: أفلا تعلم أن (إياك) معمول فعل آخر غير الأول ؟

وهذا يعود إلى أن الناصب للحال هو الناصب لصاحبها، أعني الفعل المقدر ؟ فقال: لما لم يظهر ذلك العامل ضعف حكمه، وصارت المعاملة مع هذا الظاهر، فهذا يدلك على ضعف العامل في البدل واضطراب حاله، وليس كذلك العامل إذا دل عليه غيره»(٣).

الرماني

هو: علي بن عيسى بن علي بن عبد الله أبو الحسن النحوي المعروف بالرماني، حدث عن أبي بكر بن دريد وأبي بكر بن السراج والزجاج وغيرهم، وروى عنه التنوخي والجوهري وهلال بن المحَسِّن الكاتب.

ولد سنة مائتين وست وتسعين للهجرة وذلك ببغداد، وقيل: نشأ بالرمان – وهي بمدينة واسط، ثم رحل إلى بغداد واتصل بشيوخها في النحو واللغة

(١) السابق ١/ ٣٥٩.
(٢) السابق ١/ ٢٠٨.
(٣) السابق ٢/ ٢٩٤.

وعلم الكلام الذي أخذه عن ابن الإخشيد أبي بكر أحمد بن علي (ت٣٢٦هـ)، كما أخذ عنه مذهب الاعتزال، وقد نبغ في العلم مبكرا، حيث استوعب علم شيوخه، ولم يتجاوز العقد الثالث من حياته، وكان من أهل المعرفة، مفتنا في علوم كثيرة من الفقه والقرآن والنحو واللغة والكلام على مذهب المعتزلة.

وله تصانيف كثيرة، منها ما يتصل بالنحو واللغة، مثل: معاني الحروف، وشرح كتاب سيبويه، وشرح أصول ابن السراج، وشرح جمل ابن السراج، والتصريف، والاشتقاق الكبير، والاشتقاق المستخرج، والخلاف بين النحويين، والخلاف بين سيبويه والمبرد، ونكت سيبويه، ومنها ما يتصل بعلوم القرآن، مثل: الجامع في علم القرآن، والنكت في إعجاز القرآن، وغريب القرآن، وجواب مسائل طلحة في علم القرآن، والمختصر في علم السور القصار، والمتشابه في علم القرآن، ومنها ما يتصل بعلم الكلام، مثل: صنعة الاستدلال في مذهب الاعتزال، والإمامة، واستحقاق الذم، والرؤية، والأكوان، وتحريم المكاسب، والحظر والإباحة، ومسائل أبي جابي، وصفات النفس، ونكت الأصول.

وهكذا تجاوزت مصنفاته التي ذكرتها كتب التراجم في مجالات متعددة المائة، مما يدل على سعة اطلاعه، وعمق فكره، وتنوع ثقافته، وقد توفي الرماني ببغداد سنة ثلاثمائة وأربع وثمانين للهجرة، عن ثمانٍ وثمانين سنة[1].

آراؤه النحوية

ولعل الرماني لا يختلف في مذهبه النحوي عن سلفه: أبي علي الفارسي، حيث درس نحو المدرستين: البصرية والكوفية، وتخير من آرائهما ما يراه أرجح، وأقرب إلى القياس وإن كنا نراه في كثير من الأحيان يناصر البصريين، وخاصة سيبويه، ويرد آراء الكوفيين، ومن ذلك تقبيحه ما ذهب إليه الكسائي

(١) إنباه الرواة للقفطي ٢/ ٢٩٤ – ٢٩٦، ونشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة للشيخ الطنطاوي ص١٢١، ومقدمة تحقيق كتاب معاني الحروف للدكتور عبد الفتاح شلبي ص١، وما بعدها.

من جواز جر الاسم الواقع بعد (خلا) المسبوقة بـ (ما) المصدرية في نحو قولهم: (خرجوا ما خلا زيد)، وذلك على زيادة (ما)، فقال: «وأجاز الكسائي الجر على زيادة (ما)، وهو قبيح؛ لأن (ما) لا يزاد أولا»[١]، والجمهور لا يجيز في مثل هذا إلا النصب؛ لأن (ما) المصدرية تعين فعلية (خلا).

كذلك رد رأي أبي العباس ثعلب في جر الاسم الواقع بعد الواو في نحو قول الشاعر:

وبلدةٍ ليس بها أنيسُ إلا اليعافير وإلا العيسُ

بالواو نفسها، لا بـ (رب) المحذوفة؛ لأن الواو عوض منها، ولكن الجمهور يذهب إلى أن الجر بـ (رب) المحذوفة، يقول الرماني: «ويدل على فساده مجيء الجر على إضمار (رب)، ولا عوض منها، وذلك نحو قوله:

رسمِ دارٍ وقفت في طللــهْ كدت أقضي الحياة من جللهْ[٢]

كذلك ضعف رأي الكوفيين في مجيء (أنْ) بمعنى (إذا) في قوله تعالى: «عَبَسَ وتَوَلَّى أنْ جاءَه الأَعْمَى»[٣]، وقد عبر عن تضعيفه لهذا الرأي بقوله: «وزعم الكوفيون أنها تكون بمعنى (إذا) في هذه الآية، وزعموا أن معناه: (إذا جاءه الأعمى)، في حين ذهب البصريون إلى أن (أنْ) في موضع نصب لأنه مفعول له، والتقدير: (لأنْ جاءه)[٤].

(١) معاني الحروف ص١٠٦.
(٢) السابق ص٦١.
(٣) عبس: ١، ٢
(٤) معاني الحروف ص٧٣.

كما نقل زعم الكوفيين أيضا أن (أنْ) تأتي بمعنى (لو)، قالوا ذلك في قراءة من قرأ: «لَوْ أَرَدْنا أنْ نتخذَ لهوًا لاتخذناه مِنْ لدنَّا أنْ كنا فاعلين»[١]- بفتح همزة (أنْ)، ثم ذكر أن البصريين يأبون ذلك، ولا يعرفون (أنْ) في معنى (لو)[٢].

كذلك يضعف ما ذهب إليه الكوفيون من أن (إنْ) الخفيفة في نحو قولهم: (إنْ زيد لقائم) ليست هي المخففة من الثقيلة، واللام بعدها هي الفارقة بينها وبين (إنْ) النافية، وإنما هي النافية، واللام بمعنى (إلا)، وعليه يكون معنى المثال: (إنْ زيدٌ إلا قائم)[٣].

وكان يوافق جمهور البصريين في أن الاسم المرفوع بعد أدوات الشرط في نحو قوله تعالى : «إنْ امرؤٌ هَلَكَ»[٤] وقوله تعالى: «وإنْ أحدٌ مِنَ المشركينَ استجارَكَ»[٥] فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور، أي: (إنْ هلك امرؤ هلك)، و(إنْ استجارك أحد من المشركين استجارك)، وقد رد رأي الأخفش في جواز كونه مبتدأ، فقال: «وما بدأنا به هو الوجه؛ لأن (إنْ) يطلب الفعل من أجل الشرط، وهو قول يونس وسيبويه»[٦].

وميل الرماني الشديد إلى مذهب البصريين لا ينبغي أن يجعلنا نحكم عليه بأنه بصري، بل هو بغدادي المذهب، لأنه جمع بين المذهبين، وكان ينتقي منهما ما يشاء، والدليل على أنه بغدادي المذهب اجتهاده في كثير من الآراء التي خالف فيها جمهور النحاة شأنه في ذلك شأن سائر البغداديين الذين لم يقفوا عند حد الجمع بين المذهبين، والاختيار منهما، بل اجتهدوا وانفردوا

---

(١) الأنبياء: ١٧.
(٢) معاني الحروف ص٧٣، ٧٤.
(٣) السابق ص٧٥.
(٤) النساء: ١٧٦.
(٥) التوبة: ٦.
(٦) معاني الحروف ص٧٥.

بكثير من الآراء، ومما خالف الرماني فيه الجمهور أنه ذهب متابعا للمبرد إلى القياس على جمع أسماء المصادر والأجناس إذا اختلفت أنواعها، وكان الجمهور لا يقيس على ما سمع من ذلك عن العرب[١].

وكان سيبويه يرى أن (كان) في حكايته عن العرب: (إنَّ من أفضلكم كان زيدا) زائدة، «وزعم المبرد والرماني أن (زيدا) اسم (إن)، واسم (كان) مضمر فيها، و(من أفضلهم) خبر (كان)، و(كان) واسمها وخبرها في محل رفع خبر (إن)»[٢]، وبذلك لا تكون عندهما زائدة، بل تكون هي الناقصة، لها اسم وخبر، وقد عقب أبو حيان على ما ذهبا إليه بقوله: «وهذا خطأ محض لجعل خبر (إنَّ) جملة مفصولا بها بينها وبين اسمها، وهذا لا يجيزه أحد»[٣].

وكان الجمهور يرى أن اسم الفاعل المقترن بـ (أل) يعمل ماضيا وحالا ومستقبلا، ومن ثم لا يجوز تقديم معموله عليه؛ لأن (أل) فيه موصولة، فيقال: (هذا الضاربُ زيدا أمسِ أو الآن أو غدا)، وكان الرماني يذهب مع قوم إلى أنه لا يعمل حالا ولا مستقبلا، إنما يعمل ماضيا[٤].

وكان الجمهور يرى وجوب تأنيث الفعل إذا كان فاعله اسما ظاهرا حقيقي التأنيث لم يفصل بينه وبين فعله سواء أكان مفردا، أم مثنى، أم مجموعا بالألف والتاء، فيقال: (قامت هند)، و(قامت الهندان)، و(قامت الهندات)، وأما قولهم: (قال فلانة) فقيل: لغية، وقيل: شاذ لا يقاس عليه، ولكن الرماني اتباعا للأخفش أجازه وقاس عليه[٥].

---

(١) ارتشاف الضرب ١/ ٢١٨.
(٢) السابق ٢/ ٩٥، ٩٦.
(٣) السابق ٢/ ٩٦.
(٤) ارتشاف الضرب ٣/ ١٨٥.
(٥) السابق ١/ ٣٥١.

إلى غير ذلك من الآراء الكثيرة التي تناقلتها كتب النحو، والتي تدل على اجتهاده وقدرته على التحليل.

ابن جني

هو: أبو الفتح عثمان بن جني النحوي الموصلي البغدادي، وأبوه (جني)معرب (كِنّي) اليونانية، فهو من أصل رومي حيث كان أبوه جني مملوكا روميا لسليمان بن فهد بن أحمد الأزدي الموصلي، ولذلك كان ابن جني يقول:

فإنْ أصبحْ بلا نسبٍ فعلمي في الورى نسبي

وكان مولده قبل سنة ثلاثين وثلاثمائة للهجرة، وقد أكب على دروس أحمد بن محمد الموصلي النحوي، ويبدو أنه رحل إلى بغداد في وقت مبكر من حياته، والدليل على ذلك أنه ذكر في بعض مصنفاته بعض تلاميذ المبرد مثل: محمد بن سلمة، وبعض تلاميذ ثعلب مثل: ابن مِقسم، ثم عاد إلى الموصل، وجلس يدرس للطلاب في مسجدها، وحدث يوما أن مر أبو علي الفارسي بحلقته فأعجبه ذكاؤه، وتعجب من قعوده للدرس والإملاء وهو في هذه السن المبكرة، فقال له: لقد أصبحت زبيبا وأنت حِصْرِم، وكانت هذه الواقعة سببا في ملازمته لأبي علي الفارسي أربعين سنة، حيث صحبه وتبعه في أسفاره، وخلا به في مقامه، واستملى منه وأخذ عنه، وصنف في زمانه، ووقف أبو علي على تصانيفه واستجادها، ومن ثم تأثر ابن جني بأستاذه أبي علي تأثرا كبيرا؛ إذ كان مشغوفا بآرائه، مبهورا بفطنته ودقة أقيسته وتعليلاته، فمصنفاته حافلة بما نقله عنه، وقد احتل ابن جني مكانة عالية في مجال النحو واللغة، قال عنه الباخرزي: «ليس لأحد من أئمة الأدب في فتح المقفلات وشرح المشكلات ما له، فقد وقع عليها من تمرات الأعراب ولا سيما في علم الإعراب، ومن تأمل مصنفاته وقع على بعض صفاته»[1].

(١) دمية القصر ص٣٢٠.

وقد أتيح لابن جني أن يلتقي في حلب بالمتنبي، فانعقدت بينهما صداقة حميمة، وكان المتنبي يناظره في النحو، ويقول عنه: هذا رجل لا يعرف قدره كثير من الناس، حتى إذا توفي المتنبي رثاه بقصيدة ذكرتها كتب التراجم، وقد خلف أستاذه أبا علي في التدريس ببغداد، حتى توفي بها ليلة الجمعة من صفر سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة[1].

مصنفاته

وقد أثرى ابن جني المكتبة العربية بمصنفات قيمة لها أعظم الأثر في تطوير الدرس اللغوي بوجه عام، والدرس النحوي بوجه خاص، منها: (التعاقب في العربية)، و(المعرب)، و(التلقين)، و(اللمع)، و(الفسر لشرح ديوان المتنبي)، و(الفصل بين الكلام الخاص والعام)، و(العروض والقوافي)، و(جمل أصول التصريف)، و(الوقف والابتداء)، و(الألفاظ من المهموز)، و(المذكر والمؤنث)، و(تفسير المراثي الثلاثة والقصيدة الرائية للشريف الرضي)، و(التصريف الملوكي)، و(الخصائص)، و(المقتضب في اسم المفعول الثلاثي المعتل العين)، و(شرح التبصرة في أصول الفقه للشيخ أبي إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي)، و(تلخيص تذكرة أبي علي)، و(التذكرة الأصبهانية)، و(شرح تصريف المازني) وهو المسمى (المصنف)، و(التنبيه)، و(الخاطرات)، و(سر صناعة الإعراب)، و(شرح الفصيح في اللغة)، و(الكافي في شرح كتاب القوافي للأخفش)، و(المحتسب في توجيه القراءات الشاذة)، و(محاسن العربية)، و(المنتصف في النحو)، و(المبهج في اشتقاق أسماء رجال شعر الحماسة)، و(ذا القد) جمعه من كلام شيخه الفارسي، و(التنبيه في شرح ديوان الحماسة)،

---

(١) انظر ترجمته في: دمية القصر ص٢٣٠، وتاريخ بغداد ١١/ ٣١١، وإنباه الرواة ٢/ ٢٣٥، والبداية والنهاية ١١/ ٣٣١، وبغية الوعاة ٢/ ١٣٢، والمدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف ص٢٦٥، ونشأة النحو للشيخ الطنطاوي ص١٢١.

و(التمام في تفسير أشعار هذيل)، و(إعراب أبيات ما أشكل من الحماسة)، و(المقتضب من كلام العرب)، و(من نسب إلى أمه من الشعراء)[١].

فهذه المصنفات تعكس بوضوح قدرته الفذة على معالجة اللغة في جوانبها المختلفة، وقد طبع ونشر كثير من هذه المؤلفات، ومنها: (الخصائص)، و(المحتسب في توجيه القراءات الشاذة)، و(سر صناعة الإعراب)، و(المنصف في شرح تصريف المازني)، و(التصريف الملوكي)، و(شرح ديوان المتنبي)، و(المقتضب من كلام العرب)، و(اللمع)[٢].

وإذا كان نشاط ابن جني متسعا في شتى علوم اللغة فإن القسط الأكبر من نشاطه كان في علم التصريف، ودفعته الرغبة في دراسته إلى أن قرأ على أستاذه أبي علي الفارسي كتاب (التصريف) للمازني الذي كان يعد أنفس ما ألف في هذا العلم حتى عصره، وقد دفعه إعجابه بتصريف المازني إلى شرحه، الذي أسماه: (المنصف)، وفيه يناقش مادته مناقشة واسعة مضيفا ما لا يحصى من ملاحظاته الطريفة، كملاحظته أن الأفعال تشتق من أسماء الأعيان، وقوله: إننا إذا اشتققنا فعلا من (سفرجل) قلنا: (سَفْرَج – يُسَفْرِج – سفرجة فهو مسفرج)[٣].

كما توسع ابن جني في دراسة الأصوات حيث تناول في كتابه: (سر صناعة الإعراب) حروف المعجم بالدراسة من حيث مخارجها، وصفاتها، وما يحدث في صوت الكلمة من إعلال وإبدال وإدغام ونقل وحذف،، وما يجري في حروفها من تلاؤم يؤدي إلى جمال الجرس، كذلك نجده يتوسع في

---

(١) الفهرست ص١٢٨، وكشف الظنون ١/ ٣٣٩، ٣٤١، ٣٨٥، ٤١٢، ٤١٦، ٤٨١، ٤٩٣، ٦٩٩، ٧٠٦، ٢/ ٩٨٨، ١٢٧٣، ١٣٧٧، ١٤٣١، ١٤٦١، ١٥٦٢، ١٦٠٨، ١٨٥٠، ١٨٨٢، ١٤٣٨، وبغية الوعاة ٢/ ١٣٢، والأعلام ٤/ ٢٠٤. ومعجم المطبوعات ١/ ٦٦.

(٢) الأعلام ٤/ ٢٠٤.

(٣) المنصف ١/ ٣٣.

الدراسات الصرفية من خلال كتابه: (التصريف الملوكي)، حيث تناول فن التصريف بمعناه الدقيق، فتحدث عن المجرد والمزيد، والإبدال والتغيير بالحركة، والسكون، والحذف، والإعلال، مع تدريبات صرفية كثيرة، ولعل أهم ما صنف في هذا العلم (الخصائص) الذي حاول فيه محاولة رائعة هي وضع القوانين الكلية للتصريف، وحقا أنه أفاد في كثرة هذه القوانين من ملاحظات أستاذه الفارسي ولكنه أضاف إليها من ملاحظاته واستقصاءاته للأمثلة اللغوية وحسه الدقيق بأبنية اللغة وتصاريفها ما شخصها وجسمها تمام التجسيم، وقد مضى يستخلص قوانين كلية أخرى لم يقف عندها أستاذه، وبذلك استطاع أن يضع للتصريف أصولا على المذهب الذي سبقه إليه علماء الكلام والفقه في وضع أصولهم[1].

وهكذا فإن مؤلفاته تنم عن عقلية موسوعية تبحرت في العربية وعلومها من أصوات وتصريف ونحو ودلالة ولغة وأصول وشعر، وغيرها من فنون العربية.

منهجه ومذهبه النحوي

سبق أن أشرنا عند حديثنا عن مؤلفاته أنه تأثر إلى حد كبير بمنهج علماء الفقه والكلام في معالجته للقضايا الصرفية والنحوية حيث استطاع أن يضع للتصريف أصولا على المذهب الذي سبقه إليه علماء الكلام والفقه في وضع أصولهم، وهي أصول يصدق منها جانب كبير على النحو ومسائله وقضاياه العامة كالإعراب والبناء وعلله.

وقد أفاض ابن جني في حديثه عن العلل النحوية رابطا بينها وبين علل الفقهاء والمتكلمين، فقسم العلل النحوية إلى ضربين:

---

(١) المدارس النحوية ص٢٦٧.

أحدهما- ما لا بد منه، فهو لاحق بعلل المتكلمين، وهو قلب الألف واوا لانضمام ما قبلها، وياء لانكسار ما قبلها، نحو: (ضُورِب)، و(قراطيس)، ومن ذلك امتناع الابتداء بالساكن.

والآخر- ما يجوز تخصيصه من العلل، بل قد تتخلف في بعض الأحيان، نحو صحة الواو مع اجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون مثل: (حَيْوة)، و(عوى الكلب عَوْيَة)، ونحو صحة الواو والياء على الرغم من تحركهما وانفتاح ما قبلها في مثل: (غزوا)، و(رميا)[1].

ثم مضى يبين المقصود من تخصيص العلة، وهو أن العلة إذا أطلقت واندرج تحتها ظواهر لغوية عامة: كقلب الواو والياء ألفا متى تحركتا وانفتح ما قبلهما في نحو: (غزا)، و(رمى)، و(قال)، و(باع) اعترضها ما يخصصها: كتصحيح الواو والياء في نحو: (غزوا – رميا)، وهو أن قلب الواو والياء ألفا في مثل هذا يؤدي إلى اجتماع ألفين فتحذف إحداهما فيصير اللفظ بهما: (غزا)، و(رمى)، فتلتبس التثنية بالواحد[2].

وقد أنكر ابن جني ما ذهب إليه ابن السراج والزجاجي من العلل الثواني والثوالث بعد العلل الأولى، فإن علة رفع (زيد) في نحو قولهم: (قام زيد) هي الفاعلية، فهذه هي العلة الأولى، فإذا سئل عن علة رفع الفاعل، فهذا سؤال عن علة العلة، وهذا ما ينكره ابن جني ذاهبا إلى أن العلل الثواني والثوالث ما هي إلا شرح وتفسير وتتميم للعلل الأولى[3].

وهكذا يتوسع ابن جني في بيان العلل النحوية وأنواعها عاقدا لذلك عدة أبواب في كتابه (الخصائص)[4].

---

(١) الخصائص ١/ ١٣٩، ١٤٠.

(٢) السابق ١/ ١٤٠.

(٣) السابق ١/ ١٥٩، ١٦٠.

(٤) السابق ١/ ١٣٩ – ١٧٠.

وبذلك لم يخرج ابن جني عن سنن أسلافه من البصريين والكوفيين والبغداديين في التماس العلل لكل ظاهرة لغوية، غير أنه توسع في هذه العلل توسعا كبيرا وزادها شرحا وبسطا وتفصيلا وتفريعا لمسائلها.

وقد سلك ابن جني نهج السابقين في حديثه عن العوامل وأثرها في المعمولات رفعا ونصبا وجرا وجزما، وقد تحدث عن العوامل في معرض حديثه عن مقاييس العربية، فقسمها إلى ضربين: أحدهما معنوي، والآخر لفظي، ويذهب إلى أن أقواهما وأوسعهما هو القياس المعنوي، مستدلا على ذلك بأن الأسباب المانعة من الصرف التسعة ليس منها إلا واحد لفظي، وهو شبه الفعل، نحو: (أحمد)، أما الثمانية الباقية، وهي: التعريف، والوصف، والعدل، والتأنيث، وغيرها فهي معنوية، وبنى على هذا أن ما أطلق عليه النحاة عوامل لفظية إنما هو راجع في الحقيقة إلى العوامل المعنوية، يقول: «وإنما قال النحويون: عامل لفظي، وعامل معنوي؛ ليروك أن بعض العمل يأتي مسببا عن لفظ يصحبه، كـ (مررت بزيد)، و(ليت عمرا قائم)، وبعضه يأتي عاريا من مصاحبة ما يتعلق به: كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم، هذا ظاهر الأمر وعليه صفحة القول»[1].

ولكن ابن جني لم يقف عند ما قرره النحاة من العوامل اللفظية وإنما تجاوز ذلك إلى الإتيان برأي جديد لم يسبق إليه، وهو أن عمل الرفع أو النصب أو الجر أو الجزم في المعمول ليس في الحقيقة للفعل أو شبهه، وإنما هو عمل المتكلم نفسه، يقول: «فأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه، لا لشيء غيره، وإنما قالوا لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ، وهذا واضح»[2].

---

(١) الخصائص ١/ ١١١.

(٢) السابق ١/ ١١١.

فالناظر لهذا النص يخيل إليه لأول وهلة أنه ينكر العامل النحوي، وليس كذلك، فإنه لا ينكر أثر العامل في المعمول، ومؤلفاته وتحليله للنصوص العربية المختلفة تشهد بذلك، فهو لم ينكر وجود العوامل النحوية، ولكنه يعترض على النحاة في نسبتهم العمل إلى العامل وحده دون النظر إلى ما يقوم به المتكلم من دور في تأليف الكلام، وتضام أجزائه، ومن ثم يحدث التفاعل بين العوامل ومعمولاتها في إطار التركيب، وبذلك يعد ابن جني أول من ثار على النحاة فيما يتعلق بنظرية العامل، غير أنه لم ينكر أثره على نحو ما وضحنا، مثلما حدث بالنسبة لابن مضاء القرطبي الذي عده المؤرخون للنحو العربي أول ثائر على نظرية العامل، حيث دعا إلى هدمها وإلغائها من أبواب النحو، وإن كان يستبدل بمصطلح العامل مصطلح التعليق، وينحو منحى دينيا، فينسب العمل في المعمول إلى الله تعالى، فيقول: «وأما مذهب أهل الحق فإن هذه الأدوات إنما هي من فعل الله – تعالى، وإنما تنسب إلى الإنسان كما ينسب سائر أفعاله الاختيارية»[1].

والحق أن هذا الخلاف بين النحاة حول حقيقة العامل النحوي إنما هو خلاف عقلي فلسفي؛ لأنه مبني على أنهم نظروا إلى العامل كأنه كائن حي هو الذي يرفع أو ينصب أو يجر أو يجزم، هذا ما دفع بعضهم إلى القول تارة بأنه المتكلم، وتارة بأنه هو الله – تعالى، ولو أنهم نظروا إلى العامل نظرة لغوية بحتة بعيدة عن المنطق والفلسفة لما وقعوا في هذا الجدل والخلاف، ولوجدوا أنفسهم متفقين على أن الفاعل مثلا مرفوع لارتباطه بالحدث فعلا كان أو مصدرا أو وصفا على جهة الإسناد، وأن المفعول به منصوب لارتباطه بالحدث على جهة التعدية، فإن الفعل إذًا أو ما يشبه الفعل هو الذي أحدث هذا التأثير المعنوي الذي ترتب عليه الرفع أو النصب، وهذا التأثير قد تم داخل إطار الجملة نتيجة ارتباط الحدث ارتباطا معينا من جهة معينة بالمفعول، فلو أن النحاة نظروا إلى العامل هذه النظرة اللغوية القائمة على فهم العلاقات

(١) الرد على النحاة ص٧٧.

بين كل كلمة وأخرى لما وقعوا في الجدل العقلي[١]، وسوف نخص مظاهر التجديد عند ابن مضاء القرطبي بكلمة عند حديثنا عنه – إن شاء الله تعالى.

وأما موقف ابن جني من تعارض السماع والقياس فإنه يتبع البصريين في تقديم السماع على القياس إذا تعارضا، وفي ذلك يقول: «واعلم أنك إذا أداك القياس إلى شيء ما، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره، فدع ما كنت عليه إلى ما هم عليه»[٢].

وبذلك يخالف الكوفيين الذين يقدمون القياس على السماع عند تعارضهما، وكان ابن جني يميل إلى مذهب البصريين ميلا شديدا، ويتضح هذا الميل في إطلاقه عليهم: (أصحابنا)، فكثيرا ما نراه يردد في (الخصائص) وغيره حديثه عنهم باسم (أصحابنا)، وكثيرا ما يضعهم مقابل البغداديين، وكأنما ينزع نفسه منهم نزعا[٣].

غير أن هذا لا يخرجه من كونه بغدادي المذهب، وقد فسر الدكتور شوقي ضيف ذكره للبغداديين في مقابل أصحابه من البصريين وكأنه ليس من البغداديين بأنه يريد أوائل البغداديين ممن كانوا ينزعون إلى الكوفة مثل ابن كيسان، وهم حقا من ذوق غير ذوقه، ومن هوى غير هواه، فهو بغدادي من طراز آخر، طراز أستاذه أبي علي الفارسي والزجاجي، طراز كان ينزع إلى البصريين، وهو الطراز الذي عم وساد منذ النصف الثاني من القرن الرابع الهجري، وكان هو وأستاذه من أهم الأسباب في شيوعه؛ إذ كانا ينتخبان من المذهبين البصري والكوفي مع نزعة شديدة إلى البصريين، ومع الفسحة وفتح

(١) إحياء النحو والواقع اللغوي دراسة تحليلية نقدية للمؤلف ص٥٥، ٥٦.

(٢) الخصائص ١/ ١٢٤.

(٣) المدارس النحوية د/ شوقي ضيف ص٢٦٨.

الأبواب على مصاريعها للاجتهاد ومخالفة البصريين والكوفيين بقدر ما يؤديهما النظر وتسعفهما الحجة[١].

وإذا تتبعنا آراء ابن جني من خلال كتبه أو كتب غيره التي نقلت عنه فسوف نجده يطبق هذا المنهج تطبيقا دقيقا، حيث يأخذ بكثير من آراء البصريين، كما يوافق الكوفيين في كثير من آرائهم أيضا، ثم ينفرد بكثير من الآراء الاجتهادية التي خالف فيها كلا الفريقين.

فمما وافق فيه البصريين أن المصدر أصل للفعل والمشتقات[٢].

وأن العامل في المبتدأ هو الابتداء[٣]، وأن ناصب المفعول به هو الفعل[٤]، وأن الفعل المضارع المنصوب بعد (حتى)، و(أو)، و(فاء السببية)، و(واو المعية) إنما هو منصوب بـ (أنْ) مضمرة وجوبا بعد هذه الأحرف[٥]، وأن العامل من العاملين المتنازعين معمولا أو أكثر هو الثاني[٦]، وأن (نعم)، و(بئس) وفعل التعجب أفعال جامدة وليست أسماء[٧]، وأن المفعول معه منصوب بالفعل بواسطة واو المعية[٨]، وأن الاسم المرفوع بعد (إذا) الشرطية في نحو قوله تعالى: «إذا السماءُ انشقَّتْ»[٩] فاعل لفعل محذوف وجوبا يفسره الفعل المذكور[١٠]، وأن علة بناء الاسم شبهه بالحرف أو تضمنه معناه[١]، وأن

(١) السابق ص٢٦٨.
(٢) الخصائص ١/ ١١٣، وانظر المنصف ١/ ٦٥.
(٣) الخصائص ١/ ١٦٦.
(٤) السابق ١/ ١٠٢.
(٥) السابق ١/ ٢٦٣، ٣/ ٢٦٠.
(٦) السابق ٢/ ٢٠٩.
(٧) المنصف ١/ ٢٤١.
(٨) سر صناعة الإعراب ١/ ١٤٤.
(٩) الانشقاق: ١.
(١٠) الخصائص ٢/ ٣٨٠.

الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال وإنما أعرب المضارع لشبهه باسم الفاعل[٢].

ومما وافق فيه الكوفيين أن (إنْ) النافية تعمل عمل (ليس) متابعا في ذلك أستاذه أبا علي الفارسي، وإن كان يرى أن إعمال (إنْ) عمل (ليس) ضعيف، فيقول تعليقا على قراءة سعيد بن جبير : «**إنِ الذين تدعون من دون اللهِ عبادًا أمثالَكم**»[٣] -بتخفيف (إنْ) ونصب (عبادا أمثالكم): «ينبغي أن تكون (إنْ) هذه بمنزلة (ما)، فكأنه قال: (ما الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم)، فأعمل (إنْ) إعمال (ما) العاملة عمل (ليس)، وفيه ضعف؛ لأن (إنْ) هذه لم تختص بنفي الحاضر اختصاص (ما) به، فتجري مجرى (ليس) في العمل»[٤].

وكان يتابع أستاذه أبا علي الفارسي والكوفيين في أن (أو) للإضراب مطلقا[٥].

كما تابع الفارسي والكوفيين أيضا في جواز إعمال ضمير المصدر في الظرف، نحو قولهم: (قيامك أمسِ حسن وهو اليوم قبيح)، فأعمل (هو) العائد على القيام في اليوم[٦].

كما وافق الكوفيين على أن (حاش) في نحو قوله تعالى: «**حاش لله**»[٧] فعل، مستدلين بتصرفهم فيها بالحذف، وبدخولها على حرف الجر؛ خلافا

---

(١) الخصائص ١/ ١٧٩.
(٢) السابق ١/ ٦٣.
(٣) الأعراف: ١٩٤.
(٤) المحتسب ١/ ٢٧٠.
(٥) المغني ١/
(٦) الخصائص ٢/ ١٤.
(٧) يوسف: ٣١.

للجمهور حيث يذهبون إلى أنها اسم مرادف للبراءة من كذا، بدليل قراءة بعضهم: «حاشًا لله»- بالتنوين.

وقد صحح ابن هشام مذهب الجمهور[١].

وكان ابن جني يتابع أبا علي الفارسي والكوفيين وغيرهم في أن (خلا) إذا تقدمتها (ما) لم تتعين فعليتها، بل يجوز أن تكون جارة على زيادة (ما) خلافا للجمهور حيث يذهبون إلى أنها لا يجوز أن تكون جارة إذا تقدمتها (ما) المصدرية؛ لأنها لا تدخل إلا على الأفعال.

وقد ناقشهم ابن هشام في هذا قائلا: «فإن قالوا ذلك بالقياس ففاسد لأن (ما) لا تزاد قبل الجار بل بعده نحو قوله تعالى «عَمَّا قَلِيلٍ لَيصبحنَّ نادمين»[٢] «فبِمَا رَحْمَة من اللهِ لِنْتَ لهم»[٣] وإن قالوه بالسماع فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه»[٤].

وتابع الكوفيين أيضا في جواز تقديم الفاعل على المفعول في نحو قولهم: (ضرب غلامُه زيدا)، ونحو قول النابغة أو أبي الأسود الدؤلي:

جزى ربُّــه عني عديَّ بـنَ حاتــم جزاء الكلاب العاويــات وقد فَعَـلْ

وكان الجمهور يمنع تقديم الفاعل في مثل هذا لاتصاله بضمير يعود على المفعول به، وحينئذ يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة.

وكان يؤيد الكوفيين في أن حذف خبر (إنَّ) لا يجوز إلا إذا كان اسمها نكرة.

---

(١) المغني ١/ ١٢١، ١٢٢.

(٢) المؤمنون: ٤٠.

(٣) آل عمران: ١٥٩.

(٤) المغني ١/ ١٣٤.

يقول تعليقا على قول الأعشى:

إنَّ محــلا وإن مرتحــلا وإن في السَّفْرِ إذ مضى مَهَلا

«أراد: إن لنا محلا وإن لنا مرتحلا، فحذف الخبر، والكوفيون لا يجيزون حذف خبر (إنَّ) إلا إذا كان اسمها نكرة، ولهذا وجه حسن عندنا، وإن كان أصحابنا (البصريون) يجيزونه مع المعرفة»[١].

ولعل قول ابن جني هذا لا يدل صراحة على أنه يرفض رأي البصريين – وهو جواز حذف خبر (إنَّ) إذا كان اسمها معرفة أيضا.

ومعنى هذا أن ابن جني يتقبل رأي كل من البصريين والكوفيين، ولم يكن يؤيد مذهب الكوفيين رافضا لمذهب البصريين؛ إذ رأى واقع اللغة مع جانب البصريين حيث ورد في القرآن الكريم حذف خبر (إنَّ) مع كون اسمها معرفة، وذلك في قوله تعالى: «إنَّ الذين كفروا بالذكرِ لَّما جاءَهم وإنَّه لكتابٌ عزيزٌ»[٢].

فقد قدروه: (معذَّبون أو مهلَكون أو معاندون)[٣]، وذلك على الرغم من كون اسم (إنَّ) معرفة، وهو اسم موصول.

وقد توقف ابن جني عند قراءة سهل بن شعيب بتحريك الهاء من (جهَرة)، و(زَهَرة).

ومنه قوله تعالى: «وإذْ قلتم يا موسى لن نؤمن لك حتى نرى الله جهَرَة»[١]، وقوله تعالى: «ولا تمدن عينيك إلى ما متعنا به أزواجا منهم زهَرَة الحياة الدنيا»[٢].

---

(١) المحتسب ١/ ٣٤٩.

(٢) فصلت: ٤١.

(٣) الدر المصون ٩/ ٥٢٩.

فيبدو من تعليقه على هذه القراءة أنه يوافق الكوفيين في جواز تحريك الوسط في كل ما عينه حرف حلق وإن لم يسمع عن العرب، بخلاف البصريين الذين لا يجيزون ذلك إلا إذا كان لغة عن العرب، وفي ذلك يقول: «مذهب أصحابنا في كل شيء من هذا النحو مما فيه حرف حلقي ساكن بعد حرف مفتوح: أنه لا يحرك إلا على أنه لغة فيه؛ كالزَّهْرة والزَّهَرة، والنَّهْر والنهَر، والشَّعْر والشَّعَر، فهذه لغات عندهم كالنشْز والنشَز، والحلْب والحلَب، والطرْد والطرَد.

ومذهب الكوفيين فيه أنه يحرك الثاني لكونه حرفًا حلقيًّا، فيجيزون فيه الفتح وإن لم يسمعوه؛ كالبحْر والبحَر، والصخْر والصخَر.

وما أرى القول من بعد إلا معهم، والحق فيه إلا في أيديهم»[٣].

فهذا إنصاف من ابن جني؛ لأنه يؤيد الحق ولو كان مع الكوفيين، ونحن نلاحظ أن ابن جني في هذا النص وغيره يتعصب للبصريين معبرا عنهم بقوله: «أصحابنا»، وإن لم يكن معهم فيما يذهبون إليه، وقد وضحنا من قبل أن تعصبه هذا للبصريين لا يخرجه عن كونه بغدادي المذهب؛ لأنه ينتخب ويختار ما يروقه من آراء المدرستين.

«ولعل في ذلك ما يدل دلالة واضحة على أنه كان ينزع غالبا إلى البصريين لكن لا عن حمية ولا عن عصبية، وإنما عن طول النظر والتبصر تبصرا كان يدفعه في كثير من الأحيان إلى الوقوف في صف الكوفيين وأوائل البغداديين حين يجد السداد في جانبهم. وهو ما يؤكد بغداديته وأنه كان يقيم مذهبه النحوي والصرفي على الانتخاب من المذهبين البصري والكوفي وما انبثق

.

(١) البقرة: ٥٥.

(٢) طه: ١٣١.

(٣) المحتسب ١/ ٨٤.

عنهما من المذهب البغدادي عند أوائل البغداديين، وعند أستاذه أبي علي الفارسي وقد تبعه في كثير من آرائه الاجتهادية»[١].

وذلك لأن البغداديين وخاصة المتأخرين منهم لم يقفوا عند حد الانتخاب والاختيار من كلا المذهبين، ولكنهم تجاوزوا ذلك إلى الإتيان بآراء اجتهادية خالفوا بها كلا الفريقين.

ومن ثم اتبع ابن جني أستاذه أبا علي الفارسي في كثير من هذه الآراء الاجتهادية؛ وذلك لما كان من ابن جني من طول الملازمة لأستاذه أبي علي والتلمذة عليه، والتأثر به في كثير من الآراء.

ومن الآراء التي تابع فيها ابن جني أستاذه أبا علي الفارسي أن الظرف والجار والمجرور هما الخبر في مثل: (محمد عندك)، و(محمد في الدار)، وليسا متعلقين بمحذوف هو الخبر[٢].

وأن نصب المعطوف على محل المجرور في نحو قولهم: (مررت بزيد وعمرا) جائز[٣].

وأن إتباع فاعل (نعم وبئس) بالنعت في نحو قولهم: (نعم الفتى المدعو بالليل عليٌّ) جائز[٤].

كما تابع أستاذه أبا علي الفارسي في جواز تقديم خبر (كان) ومعموله عليها مستدلين بقوله تعالى: «**أهؤلاء إياكم كانوا يعبدون**»[٥]؛ لأن (إياكم)

---

(١) المدارس النحوية د/ شوقي ضيف ص٢٧٢.

(٢) الهمع: ١/ ٩٩.

(٣) السابق ٢/ ١٤١.

(٤) السابق ٢/ ٨٥.

(٥) سبأ: ٤٠.

معمول (يعبدون)، وهو خبر (كان)، وإنما يجوز وقوع المعمول فيه بحيث يجوز وقوع العامل[١].

كما أجاز متابعا له أن يكون (لك) في نحو قولهم: (لا أبا لك)، و(لا أخا لك)، خبر (لا)، وأن يكون (أبا)، و(أخا) اسمين تامين مقصورين على لغة من يقول: (هذا أبا، ورأيت أبا، ومررت بأبا)[٢].

كما أنه وافقه على أن اللام الداخلة على ما بعد (إنْ) المكسورة المخففة من الثقيلة كما في قوله تعالى: «**وإن كانت لكبيرة إلا على الذين هدى الله**»[٣] ليست لام الابتداء، وقد صارت لازمة للفرق بين (إنْ) النافية، و(إنْ) المخففة من الثقيلة، كما ذهب إلى ذلك سيبويه ومن تبعه، وإنما هي لام أخرى غير لام الابتداء اجتلبت للفرق بين (إنْ) النافية، و(إنْ) المخففة[٤].

كما وافق أستاذه أبا علي على أنه لا يصح تأكيد العائد المحذوف في نحو قولهم: (الذي ضربتُ نفسَه زيد)، وهم يعنون: الذي ضربتُه نفسَه زيد.

قال ابن جني: «هذا عندنا غير جائز؛ وليس ذلك لأن المحذوف هنا ليس بمنزلة المثبت بل لأمر آخر وهو أن الحذف هنا إنما الغرض به التخفيف لطول الاسم، فلو ذهبت تؤكده لنقضت الغرض. وذلك أن التوكيد والإسهاب ضد التخفيف والإيجاز فلما كان الأمر كذلك تدافع الحكمان فلم يجز أن يجتمعا»[٥].

---

(١) المحتسب ١/ ٣٢١.

(٢) الخصائص ١/ ٢٨٧.

(٣) البقرة: ٤٥.

(٤) المحتسب ١/ ٩١، والمغني ١/ ٢٣١، وما بعدها.

(٥) الخصائص ١/ ٢٤٩.

كما تابع أبا علي أيضا في جواز تعلق الجار والمجرور بأحرف المعاني إن كان الحرف نائبا عن الفعل، وعليه فإنهما يجيزان في نحو: (يا لَزيد) تعلق اللام بـ (يا)؛ لأنها نائبة عن الفعل: (أدعو) أو (أنادي)[١].

بل ذهبا إلى النصب في قولهم: (يا عبدَ الله) بـ (يا)[٢].

وهذا مبني على مذهبهما في أن الحرف النائب عن الفعل يعمل عمل ما ينوب عنه، ومن ثم ذهبا إلى أن (ما) النائبة عن (كان) في قول الشاعر:

أبا خراشةَ أما أنت ذا نفر فإن قومِيَ لم تأكلهم الضُّبَعُ

هي التي عملت الرفع والنصب لا (كان) المحذوفة[٣].

غير أن ابن جني ذهب إلى طرد القاعدة وعمومها وهي أن ما ينوب عن شيء يعمل عمله، وهذا التعميم جعله يخالف أستاذه في كثير من المسائل التي تتعلق بالنيابة، فمن ذلك رأيه في أن العامل في المعطوف في نحو قولهم: (جاء محمد وعلي) هو الواو العاطفة باعتبارها نائبة عن الفعل العامل في المعطوف عليه خلافا لأستاذه حيث كان يرى أن العامل في المعطوف عامل مقدر من جنس العامل في المعطوف عليه[٤].

وقد مر بنا آنفا أنهما متفقان على أن (يا) في قولهم: (يا عبد الله) هي التي عملت النصب في المنادى كما ذكر ابن هشام، ولكنهما مختلفان حول حقيقة (يا)، فكان أبو علي يرى أن أدوات النداء أسماء أفعال[٥]، ولذلك عملت

(١) المغني ٢/ ٤٣٧.

(٢) المرجع السابق ٢/ ٤٣٧.

(٣) المغني ٢/ ٤٣٧، والخصائص ٢/ ٢٥٩.

(٤) الخصائص ٢/ ٤٠٩، والمدارس النحوية ص٢٧٣.

(٥) شرح الرضي على الكافية ١/ ١٣٢.

النصب في المنادى، أما ابن جني فكان يرى أنها حروف عاقبت الأفعال فلذلك عملت عملها[١].

ولم يتوقف ابن جني عند متابعته لأستاذه أبي علي الفارسي في كثير من المسائل النحوية نتيجة تأثره به لطول ملازمته والأخذ عنه، بل تجاوز ذلك إلى الاجتهاد في دراسة الأصوات والصرف والنحو، مما أدى به إلى الإتيان بآراء اجتهادية خالف بها كلا من البصريين والكوفيين وشيوخه البغداديين.

ومن الظواهر اللغوية التي يعد ابن جني أول من أصل قوانينها وعمل على تثبيتها: ظاهرة الاشتقاق الأكبر، الذي يقوم على تقليب أصول الكلمة إلى صورها الست، والربط بين هذه الصور معنويا أو دلاليا.

ولقد نسب ابن جني مصطلح الاشتقاق الأكبر إلى نفسه، حيث يقول: «هذا موضع لم يسمِّه أحد من أصحابنا غير أن أبا علي -رحمه الله- كان يستعين به ويخلد إليه، مع إعواز الاشتقاق الأصغر، لكنه مع هذا لم يسمِّه، وإنما كان يعتاده عند الضرورة، ويستروح إليه ويتعلل به، وإنما هذا التلقيب لنا نحن، وستراه فتعلم أنه لقب مستحسن»[٢].

ثم أخذ يوضح الاشتقاق الأكبر وكيف يطبقه على أصول اللغة فقال: «وأمَّا الاشتقاق الأكبر فهو أن تأخذ أصلًا من الأصول الثلاثية، فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنًى واحدًا، تجتمع التراكيب الستة وما يتصرف من كل واحد منها عليه، وإن تباعد شيء من ذلك عنه رُدَّ بلطف الصنعة والتأويل إليه، كما يفعل الاشتقاقيون ذلك في التركيب الواحد»[٣].

(١) الخصائص ٢/ ١٨٣.

(٢) الخصائص ٢/ ٨٨.

(٣) السابق ٢/ ١٣٤.

وقد طبق على عدة أمثلة في أكثر من موضع من كتابه الخصائص، وإن كان قد أفرد له بابا؛ فقد تناوله في معرض حديثه عن معنى الكلام والقول، فبين أن تقاليب الكاف واللام والميم الستة، وهي: (كلم-كمل-مكل-ملك-لكم-لمك) تدور حول معاني القوة والشدة.

وأن تقاليب القاف والواو واللام، وهي: (قول-قلو-وقل-ولق-لقو-لوق) ترجع إلى معاني الإسراع والخفة[١].

وأن تقاليب الجيم والباء والراء، وهي: (جبر-جرب-رجب-ربج-برج-بجر) ترجع إلى معاني القوة والشدة.

وأن تقاليب القاف والسين والواو، وهي: (قسو-قوس-وقس-وسق-سوق) وأهمل (سقو) ترجع إلى القوة والاجتماع[٢].

وهكذا راح ابن جني يطبق هذه النظرية على بعض كلمات اللغة، وكان الخليل بن أحمد قد سبقه إلى فكرة التقاليب في معجمه العين غير أنه كان يرمي من وراء هذه الفكرة إلى معرفة المستعمل والمهمل من تقاليب الكلمة، ولم يفكر في الربط بين هذه التقاليب دلاليا.

ويبدو أن نظرية ابن جني هذه - وإن كانت رائقة مستساغة لا تطرد -- في جميع مفردات اللغة.

«وعلى نحو ما عُني بالاشتقاق الأكبر وتطبيقاته على بعض الأبنية، عُني بالتضمين، وهو أن تُشْرِبَ لفظا معنى لفظ وإذا كان فعلا أو مصدرا أُعطي حكمه، فعُدي بما يعدى إليه»[٣].

---

(١) الخصائص ١/ ١٩، ٢٦.

(٢) الخصائص ٢/ ٨٩.

(٣) المدارس النحوية د/ شوقي ضيف ص٢٧٥.

وكان تناوله للتضمين في معرض حديثه عن نيابة الحروف بعضها عن بعض بأن يستعمل الحرف في معنى حرف آخر، وقد رفض ابن جني ذلك، فقال: «هذا باب يتلقاه الناس مغسولًا ساذجًا من الصنعة، وما أبعد الصواب عنه وأوقفه دونه.

وذلك أنهم يقولون: إن (إلى) تكون بمعنى (مع)، ويحتجّون لذلك بقول الله سبحانه: (مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ)[١] أي: مع الله، ويقولون: إن (في) تكون بمعنى (على)، ويحتجون بقوله عز اسمه: (وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ)[٢] أي: عليها... ولسنا ندفع أن يكون ذلك كما قالوا، لكنا نقول: إنه يكون بمعناه في موضع دون موضع على حسب الأحوال الداعية إليه، والمسوغة له، فأما في كل موضع وعلى كل حال فلا»[٣].

وقد ضرب أمثلة للتضمين منها قوله تعالى: «**أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم**»[٤]، وأنت لا تقول: رفثت إلى المرأة وإنما تقول: رفثت بها أو معها، لكنه لما كان الرفث هنا في معنى الإفضاء، وكنت تعدي (أفضيت) بـ (إلى) كقولك: (أفضيت إلى المرأة) – جئت بـ (إلى) مع الرفث؛ إيذانا وإشعارا أنه بمعناه[٥].

أما في مجال الأصوات والحروف فإن ابن جني قد أتى بما يطابق في كثير من الأحيان ما أتى به علماء اللغة المحدثون.

ومن ذلك تفريقه بين الصوت والحرف، فيقول: «اعلم أن الصوت عرض يخرج من النفس مستطيلا متصلا، حتى يعرض له في الحلق والفم والشفتين

---

(١) آل عمران: ٥٢.

(٢) طه: ٧١.

(٣) الخصائص ٢/ ٢٠٤، ٢٠٥.

(٤) البقرة: ١٨٧.

(٥) الخصائص ٢/ ٢٠٥.

مقاطع تثنيه عن امتداده واستطالته، فيسمى المقطع أينما عرض له حرفا، وتختلف أجراس الحروف بحسب اختلاف مقاطعها»[١].

وهذا ما نجده عند المحدثين من الفرق بين الصوائت – وهي الحركات – والصوامت – وهي الحروف.

كما وضح لنا ابن جني كيفية تعرفنا على مخرج الحرف وصفته، فقال: «وسبيلك إذا أردت اعتبار صدى الحروف، أن تأتي به ساكنا لا متحركا، لأن الحركة تقلق الحرف عن موضعه، ومستقره، وتجتذبه إلى جهة الحرف التي هي بعضه، ثم تدخل عليه همزة الوصل مكسورة من قبله لأن الساكن لا يمكن الابتداء به، فتقول: أكْ، أقْ. أجْ، وكذلك سائر الحروف، إلا أن بعض الحروف أشد حصرا للصوت من بعضها»[٢].

وهذه الطريقة التي يعرف بها مخرج الصوت وصفته لم تختلف عند علماء اللغة المحدثين، وفي هذا النص إشارات إلى اختلاف مخارج الأصوات في جهاز النطق، وإلى اختلاف صفاتها من حيث الجهر والهمس، والشدة والرخاوة، أو الانفجار والاحتكاك.

وتتضح مهارة ابن جني عند وصفه للحركات الثلاث، وهي التي تعرف عند المحدثين بالأصوات الصائتة، وهي الألف والياء المكسور ما قبلها، والواو المضموم ما قبلها؛ فقد وصف هذه الأصوات عند النطق بها وصفا دقيقا يتفق تماما مع ما جاء في الدرس اللغوي الحديث، يقول: «والحروف التي اتسعت مخارجها ثلاثة: الألف، ثم الياء، ثم الواو، وأوسعها وألينها الألف، إلا أن الصوت الذي يجري في الألف مخالف للصوت الذي يجري في الياء والواو، والصوت الذي يجري في الياء مخالف للصوت الذي يجري في الألف والواو.

---

(١) سر صناعة الإعراب ١/ ٦.

(٢) السابق ١/ ٧.

والعلة في ذلك أنك تجد الفم والحلق في ثلاث الأحوال، مختلف الأشكال، أما الألف فتجد الحلق والفم معها منفتحين، غير معترضين على الصوت بضغط أو حصر، وأما الياء فنجد معها الأضراس سفلا وعلوا قد اكتنفت جنبتي اللسان وضغطته، وتفاج الحنك عن ظهر اللسان، فجرى الصوت متصعدا هناك، فلأجل تلك الفجوة ما استطال، وأما الواو فتضم لها معظم الشفتين، وتدع بينهما بعض الانفراج، ليخرج فيه النفس، ويتصل الصوت. فلما اختلفت أشكال الحلق والفم والشفتين مع هذه الأحرف الثلاثة اختلف الصدى المنبعث من الصدر»[1].

وإذا كانت الأصوات اللغوية تختلف باختلاف مخارجها في جهاز النطق – فإن ابن جني سبق علماء الأصوات المحدثين في وصف مخارج الحروف وكيفية انتاجها في جهاز النطق وصفا يدل على براعته ودقة ملاحظته، حيث شبه جهاز النطق بالآلة الموسيقية التي تتنوع أنفاسها بتنوع فتحاتها وأوتارها، فهو تارة يشبه جهاز النطق بالناي، وتارة يشبهه بالعود، فيقول: «ولأجل ما ذكرنا من اختلاف الأجراس في حروف المعجم باختلاف مقاطعها، التي هي أسباب تباين أصدائها، ما شبه بعضهم الحلق والفم بالناي، فإن الصوت يخرج فيه مستطيلا أملس ساذجا، كما يجري الصوت في الألف غفلا بغير صنعة، فإذا وضع الزامر أنامله على خروق الناي المنسوقة، وراوح بين أناملها اختلفت الأصوات، وسمع لكل خرق منها صوت لا يشبه صاحبه، فكذلك إذا قطع الصوت في الحلق والفم، باعتماد على جهات مختلفة، كان سبب استماعنا هذه الأصوات المختلفة.

ونظير ذلك أيضا وتر العود، فإن الضارب إذا ضربه وهو مرسل، سمعت له صوتا، فإن حصر آخر الوتر ببعض أصابع يسراه، أدى صوتا آخر، فإن أدناها

(١) سر صناعة الإعراب ١/ ٨، ٩.

قليلا، سمعت غير الاثنين، ثم كذلك كلما أدنى أصبعه من أول الوتر تشكلت لك أصداء مختلفة»[١].

وهكذا فإن ما قدمه ابن جني في عالم الأصوات لا يختلف عما قدمه علماء اللغة المحدثون، بل اتخذوا مما قدمه ابن جني منطلقا إلى مزيد من البحث والدرس في مجال أصوات اللغة العربية.

ولم تتضح جهود ابن جني وإسهاماته في اللغة والصرف والأصوات فقط، بل تجلت جهوده وإسهاماته أيضا في مجال التراكيب والنحو، حيث أتى بآراء اجتهادية خالف بها البصريين والكوفيين وشيوخه من البغداديين.

ومن ذلك أنه أجاز تقديم المفعول معه على معمول الفعل، فيقال في: (جاء البردُ والطيالسةَ): (جاء والطيالسةَ البردُ)، وذلك قياسا على جواز تقديم المعطوف بالواو على المعطوف عليه في نحو: (ضربت وزيدا عمرا).

واستشهد على ذلك بقول الشاعر:

جمعتَ وفحشا غيبة ونميمة ثلاث خصال لست عنها بمرعوي[٢]

كما ذهب إلى أن رافع الخبر هو المبتدأ والابتداء جميعا، ومن ثم أجاز تقديم الخبر على المبتدأ، وبذلك يكون الخبر قد قدم على أحد عامليه، وهو المبتدأ، ولم يتقدم على رافعه مطلقا؛ لأن ذلك لا يجوز.

وفي هذا يقول ابن جني: «وبعد فليس في الدنيا مرفوع يجوز تقديمه على رافعه، فأما خبر المبتدأ فلم يتقدَّم عندنا على رافعه؛ لأن رافعه ليس المبتدأ وحده، إنما الرافع له المبتدأ والابتداء جميعًا، فلم يتقدم الخبر عليهما معًا،

(١) السابق ١/ ٩، ١٠.

(٢) الخصائص ٢/ ٢٦١.

وإنما تقدم على أحدهما وهو المبتدأ، فهذا لا ينتقض لكنه على قول أبي الحسن مرفوع بالمبتدأ وحده، ولو كان كذلك لم يجز تقديمه على المبتدأ»[١].

كما ذهب إلى جواز زيادة (إلا) مستشهدا بقول ذي الرُّمَّة في وصف النوق:

حراجيح ما تنفك إلا مناخةً على الخَسْفِ أو نرمي بها بلدا قفرا[٢]

وقد حكم على زيادة (إلا) هنا؛ لأن النفي في (ما تنفك) ليس نفيا حقيقيا، وإنما هو في الحقيقة إثبات، ولا تستعمل (إلا) إلا بعد نفي حقيقي، حيث تنقضه وتحوله إلى إثبات.

كما ذهب إلى جواز إعمال (لا) العاملة عمل (ليس) في المعارف خلافا للجمهور حيث ذهبوا إلى وجوب إعمالها في النكرات، وقد استشهد بقول النابغة:

وحلَّتْ سوادَ القلبِ لا أنا باغيا سواها ولا عن حبها متراخيا[٣]

ومعروف أن الأسباب المانعة للاسم من الصرف هي: العلمية، والعدل، وزيادة الألف والنون، والوصفية، ووزن الفعل، والتأنيث، وموازنة جمعي مفاعل ومفاعيل، والعجمة، والتركيب المزجي.

وكان الجمهور يذهب إلى أنها تنقسم إلى معنوية: هي العلمية والوصفية، ولفظية، وهي البقية.

وذهب ابن جني إلى أنها جميعا معنوية ما عدا وزن الفعل في مثل: (أحمد ويزيد)[١].

.

(١) الخصائص ٢/ ٢٦٢، ٢٦٣.

(٢) المغني ١/ ٧٣.

(٣) السابق ٢/ ٢٤٠.

وكان الجمهور يرى أن اللام بعد (لو)، و(لولا) و(لوما) إنما هي داخلة على الجواب كما في قوله تعالى: «لو **تزيلوا لعذبنا الذين كفروا**»[٢]، و«**ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض**»[٣]، ولكن ابن جني ذهب إلى أن هذه اللام ليست داخلة في جواب هذه الأدوات، وإنما هي داخلة على جواب قسم مقدر، وقد عقب ابن هشام على هذا الرأي بقوله: «وفيه تعسف»[٤].

وكان الجمهور يرى أن (ما) قد تستعمل مصدرية زمانية، أي: نائبة عن ظرف الزمان بالإضافة إلى تأويلها مع الفعل بعدها بمصدر، ولم يشركوا معها (أنْ) المفتوحة الخفيفة في هذا الاستعمال، ولكن ابن جني خالف الجمهور فأشرك معها (أنْ) في كونها مصدرية زمانية، واستشهد بقول الشاعر:

وتاللهِ ما إن سهلةٌ أمُّ واحدٍ بأوجد مني أن يهانَ صغيرها[٥]

أي: مدة إهانة صغيرها.

ومن مظاهر اجتهادات ابن جني مذهبه في أصل اللغات، حيث نقل عن بعضهم «أن أصل اللغات كلها إنما هو من الأصوات المسموعات كدوي الريح وحنين الرعد وخرير الماء وشحيج الحمار ونعيق الغراب، وصهيل الفرس ونزيب الظبي ونحو ذلك، ثم ولدت اللغات عن ذلك فيما بعد»[٦].

---

(١) الخصائص ١/ ١١٠، والمدارس النحوية ص٢٧٣، ٢٧٤.

(٢) الفتح: ٢٥.

(٣) البقرة: ٢٥١.

(٤) المغني ١/ ٢٣٤، ٢٣٥.

(٥) المغني ١/ ٣٠٥.

(٦) الخصائص ١/ ٥٥، ٥٦.

ثم عقب على هذا بقوله: «وهذا عندي وجه صالح ومذهب متقبل»[١].

«وقد مضى في الخصائص يثبت ذلك من حين لآخر كقوله عن الأفعال: إنه كثُر اشتقاقها من الأصوات الجارية مجرى الحروف مثل (هاهيت) من قولهم في زجر الإبل: هاها، و(عاعيت) في زجر الغنم من قولهم: عاعا، و(حأحأت) في زجر الكبش من قولهم: حاحا، و(شأشأت) في زجر الحمار من قولهم: شأشأ»[٢]، ويقول: «وهذا كثير في الزجر، وقد كانت حضرتني وقتًا فيه نشطة فكتبت تفسير كثير من هذه الحروف في كتاب ثابت في الزجر، فاطلبها في جملة ما أثبته عن نفسي في هذا وغيره»[٣].

وكان ابن جني يتمتع بقدرة فائقة على التأويل ورد ما أجمع العرب على شذوذه إلى القياس، فقد كان سيبويه يذهب إلى أن كلمة (خرب) في قولهم : (هذا جحرُ ضبٍّ خَرِبٍ) مجرور على الجوار لـ (ضب)؛ لأنه كان ينبغي أن ترفع؛ إذ هي صفة لـ (جحر).

وقال ابن جني: بل هي مجرورة على الأصل؛ إذ أصل التعبير: (هذا جحر ضب خرب جحره) فحذف المضاف وأنيب المضاف إليه في (جحره) وهو الضمير، فارتفع واستتر في (خرب)، فهو صفة لـ (جحر) على تقدير حذف المضاف[٤]، وهو تأويل بعيد كما يقول الدكتور شوقي ضيف[٥].

وهكذا رأينا ابن جني تارة يوافق البصريين في بعض آرائهم، بل يتعصب لهم أحيانا، ويصفهم بقوله: (أصحابنا)، وتارة يوافق الكوفيين، وتارة يتفق مع أستاذه أبي علي الفارسي في بعض ما ذهب إليه، وهذا يرجع إلى طول ملازمته

---

(١) السابق ١/ ٥٦.

(٢) المدارس النحوية د/ شوقي ضيف ص٢٧٤، ٢٧٥.

(٣) الخصائص ٢/ ٢٧.

(٤) الخصائص ١/ ١٧٢، ١٧٣.

(٥) المدارس النحوية ص٢٧٤.

والأخذ عنه، وتارة يأتي بآراء اجتهادية خالف بها أسلافه من البصريين والكوفيين والبغداديين، فقد أتى بآراء كثيرة، منها ما يتعلق باللغة والأصوات، ومنها ما يتعلق بعلم التصريف، ومنها ما يتعلق بالقضايا النحوية.

وهذا المسلك الذي سلكه ابن جني في معالجته لقضايا اللغة المختلفة جعلنا ننسبه إلى المدرسة البغدادية التي جمعت بين البصريين والكوفيين للاختيار والانتخاب، ولم يقف بعض أعلامها عند حد الجمع والاختيار، بل تجاوز ذلك إلى الاجتهاد والتوسع في شرح قضايا اللغة.

أما موقف ابن جني من أصول النحو، وهي: السماع والقياس والتعليل، فشأنه في ذلك شأن أسلافه من النحاة المتقدمين؛ حيث عني بالسماع عناية كبيرة؛ إذ أكثر من الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته، وبكلام العرب شعرهم ونثرهم، كما كان يستشهد بالحديث النبوي الشريف، ولكن ليس على سبيل بناء القاعدة عليه، شأنه في ذلك شأن من تقدمه، وإنما على سبيل التمثيل والاستئناس.

أما من حيث القياس فقد اقتدى ابن جني بأستاذه أبي علي في التثبت بالقياس وطرد القاعدة.

وقد عقد في كتابه (الخصائص) عدة أبواب تدور حول الاطراد والشذوذ ومقاييس العربية مما يدل على عنايته بالقياس، فضلا عن تعرضه بين الحين والآخر في مؤلفاته لقضايا القياس والسماع، وكان يقول: «ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب»[1]، بل كان يقيس على المثال الواحد ما دام موافقا للقياس، مثل قولهم: (قَتَبَى وركبى وحلبي) نسبة إلى (قتوبة وركوبة وحلوبة)، ولم يسمع عن العرب إلا (شنئي) نسبة إلى (شنوءة)[2].

(١) الخصائص ١/ ١١٤.

(٢) السابق ١/ ١١٥.

فهو يتشبث بالقياس بغض النظر عن المادة اللغوية المسموعة عن العرب قلت أو كثرت.

ويتضح تشبثه بالقياس في علم التصريف، حيث يأتي بتمرينات غير عملية بأن يفترض أبنية غير مستعملة مقيسة على أبنية مستعملة، توصلا بها إلى وضع مقاييس في علم الصرف.

أما من حيث التعليل فقد توسع ابن جني توسعا كبيرا في التماس العلل لكل ظاهرة صرفية أو نحوية، وقد عقد أيضا في كتابه (الخصائص) عدة أبواب حول العلل وأنواعها.

وقد ربط بين علل النحاة وعلل المتكلمين والفقهاء، مما يدل على تأثره بعلم الكلام والفقه وأصوله[1].

ولعلنا نكون قد ألقينا بعض الضوء على هذا العالم الفذ في علوم العربية، وكشفنا النقاب عن إسهاماته الواسعة في تأصيل علوم العربية بمستوياتها المتعددة، وهي المستوى الصوتي، والمستوى الصرفي، والمستوى النحوي، والمستوى الدلالي واللغوي، مما يجعلنا نعده علامة بارزة في تاريخ النحو العربي امتد أثره إلى الأجيال بعده حتى الآن.

أبو الحسن الرَّبَعي

هو: علي بن عيسى بن الفرج بن صالح الربعي الزُّهري االأصل، البغدادي المنشأ والدار، الأديب النحوي.

وكنيته: أبو الحسن، ولقبه: الرَّبَعي – بفتح الباء – نسبة إلى ربيعة، كما يقال في النسب إلى (حنيفة)، و(مدينة)، و(قبيلة): (حَنَفي)، و(مَدَني)، و(قَبَلي).

---

(١) الخصائص ١/ ٥٧، وما بعدها.

ولد سنة ثلاثمائة وثمان وعشرين للهجرة.

كان أحد أئمة النحويين وحذاقهم الجيدي النظر، الدقيقي الفهم والقياس.

أخذ النحو في بغداد عن السيرافي، ثم رحل إلى شيراز فلازم أبا علي الفارسي عشرين سنة، وقيل: عشر سنين، حتى قال له: ما بقي شيء تحتاج إليه، ولو سرت من المشرق إلى المغرب لم تجد أعرف منك بالنحو، ثم عاد إلى بغداد، وأقام بها إلى أن مات.

وكان يحفظ الكثير من أشعار العرب مما لم يكن غيره يقوم به.

ولم تذكر كتب التراجم أن أحدا تتلمذ على الربعي، وتذكر أن مرد ذلك إلى أن الربعي كان مجنونا، ولذلك لم يتمكن أحد من الأخذ عنه.

قال التبريزي: قلت لابن برهان: كيف تركتَ الربعي، وأخذت عن أصحابه مع إدراكك له ؟ فقال لي: كان مجنونا، وإنا كما ترى، فما كنا نتفق.

ولعل وصف بعضهم له بالجنون مبالغ فيه، أو ليس المراد بالجنون هنا أنه فاقد الإدراك أو الذاكرة، إذ لا يعقل أن يكون كذلك وهو على هذه الدرجة من العلم والمكانة، فيبدو أن عدم الأخذ عنه يرجع إلى أنه لم يكن يتمتع بما يتمتع به الشيوخ من الصبر والأناة والحلم على تلاميذه والآخذين عنه.

وتروي كتب التراجم عنه أيضا أنه كان مغرما بقتل الكلاب.

وله في النحو عدة مؤلفات، منها: شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي، والبديع في النحو، وشرح مختصر الجرمي، وشرح البلغة، والتنبيه على خطأ ابن جني في تفسير شعر المتنبي، وما جاء من لفظ النبي على وزن (فعال).

توفي الربعي سنة أربعمائة وعشرين للهجرة في عهد القادر[١].

آراؤه ومذهبه النحوي

عرفنا من ترجمة الربعي أنه أخذ النحو عن السيرافي وعن أبي علي الفارسي، وقد لازم أبا علي عدة سنوات مما يدل على أنه تأثر بمنهج أستاذه ومذهبه في النحو، وهو الجمع بين نحوي البصرة والكوفة، والاختيار منهما، بل والاجتهاد في كثير من القضايا النحوية، ويبدو أن الربعي كان أميل إلى مذهب البصريين شأنه في ذلك شأن أستاذه أبي علي وزميله ابن جني.

على أن كتب النحو تناقلت عن الربعي آراء اجتهادية خالف بها جمهور النحاة من البصريين والكوفيين وبعض البغداديين، وإن كانت هذه الآراء قليلة.

منها: رأيه في طريقة إفادة (إنما) معنى القصر في نحو قوله تعالى: «**إنما حرم عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير**»[٢].

فيرى أئمة النحو أنها تفيد إثبات ما بعدها ونفي ما سواه؛ فهي بمعنى: (ما وإلا)، أي: ما حرم عليكم إلا الميتة.

وهناك وجه آخر وهو معنوي في إفادتها الحصر، وقد أسند إلى الربعي؛ فهو يرى أنه لما كانت (إنَّ) لتأكيد إثبات المسند للمسند إليه، ثم اتصلت بها (ما) الزائدة المؤكدة ناسب أن تضمن معنى الحصر؛ لأن الحصر ليس إلا

---

(١) انظر ترجمته في: نزهة الألباء في طبقات الأدباء لابن الأنباري ص٣٤١، وإنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي ٢/ ٢٩٧، وشذرات الذهب لابن العماد ٣/ ٢١٦، ومعجم الأدباء ليقاوت ١٤ / ٢٧٨، وبغية الوعاة للسيوطي ٢/ ١٨١، والأعلام للزركلي ٤/ ٣١٨، وهدية العارفين ص٣٦٦، والوسيط في تاريخ النحو لعبد الكريم محمد الأسعد ص١٣١.

(٢) البقرة: ١٧٣.

تأكيدا على تأكيد، فإن قولك: (زيد جاء لا عمرو) لمن يتردد في المجيء الواقع بينهما، يفيد إثباته لـ (زيد) في الابتداء صريحا، وفي الآخر ضمنا[١].

ويرى أن (أيان) – وهي من أدوات الاستفهام بمعنى: (متى) – إنما تستعمل في مواضع التفخيم[٢] نحو قوله تعالى: «**يسأل أيان يوم القيامة**»[٣]، و«**يسألون أيان يوم الدين**»[٤].

وقد اختلفوا في إعراب (دهر) في قول المتنبي:

كفى ثعلا فخرا بأنك منهمُ ودهر لأن أمسيت من أهله أهلُ

فهو مرفوع عند ابن جني على أن يكون فاعلا لفعل مقدر، أي: (وليفخر دهر)، وقوله: (أهل) نعت له، بمعنى مستحق، واللام متعلقة بـ (أهل).

وجوز ابن الشجري في (دهر) ثلاثة أوجه:

أحدها- أنه مبتدأ حذف خبره، أي: ودهر يفتخر بك، وصح الابتداء بالنكرة؛ لأنه قد وصف بـ (أهل).

والثاني- أنه معطوف على فاعل (كفى)، وهو المصدر المؤول المجرور بالباء الزائدة لفظا، والمعنى: أنهم فخروا بكونه منهم، وفخروا بزمانه لنضارة أيامه، وهذا وجه لا حذف فيه.

والثالث- أن يكون بالجر مع رفع (فخرا)، فيكون (فخر) هو فاعل (كفى)، و(دهر) بالجر معطوفا على المصدر المؤول (بأنك منهم)، وعليه لا تكون الباء

---

(١) مفتاح العلوم للسكاكي ١/ ١٣٠، والجنى الداني ص٦٧.

(٢) القيامة: ٦.

(٣) الذاريات: ١٣.

(٤) مفتاح العلوم ١/ ١٤٠.

زائدة، بل تكون أصلية متعلقة بـ (فخر)، وحينئذ يكون (أهل) خبرا لمبتدأ محذوف.

وزعم أبو العلاء المعري أن الصواب نصب (دهر) بالعطف على (ثعلا)، أي: وكفى دهرا هو أهل لأن أمسيت من أهله أنه أهل لكونك من أهله، ولا يخفى ما فيه من التعسف – كما يقول ابن هشام، ويرى الربعي أن (دهرا) بالنصب معطوف على اسم (أنَّ)، وأن (أهل) معطوف على خبرها.

وقد عقب ابن هشام على هذا التأويل بقوله: «ولا معنى للبيت على تقديره»[1].

ورأى الجمهور أن التنوين في المجموع بالألف والتاء نحو: (مسلمات) هو تنوين المقابلة؛ لأنه يماثل النون في جمع المذكر السالم، ولكن الربعي يرى أنه تنوين الصرف، وقد ضعف أبو البقاء العكبري رأيه هذا، وقال: «وما قاله ضعيف بدليل ثبوته فيما لا ينصرف كقوله تعالى: «**أفضتم من عرفات**»[2].

ويرى الربعي أن الأسماء الستة – وهي: أبوه، وأخوه، وحموها، وفوه، وذو علم، وهنوه – معربة بالحركات المقدرة على حرف العلة، والأصل عنده في الرفع واو مضمومة، لكن نقلت حركتها إلى الحرف الذي قبلها، ففي هذا نقل فقط، وفي النصب واو مفتوحة فتحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا، ففي هذا قلب فقط، وفي الجر واو مكسورة، فنقلت كسرة الواو إلى ما قبلها، ثم قلبت ياء لسكونها وكسر ما قبلها، ففي هذا نقل وقلب، وقد ضعف العكبري والرضي وغيرهما هذا الرأي، يقول العكبري: «وهذا ضعيف لأنه يؤدي إلى أن تكون الحركة المنقولة حركة إعراب، فيكون الإعراب في وسط الكلمة، ولا يصح تقدير الإعراب في حروف العلة على قوله، لأن المنقول ملفوظ به فلا

(١) مغني اللبيب ١/ ١٠٧، ١٠٨.

(٢) البقرة: ١٩٨، اللباب في علل البناء ص٣٢، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٤.

حاجة إلى تقدير إعراب آخر»[١]، ويقول الرضي: «وهو ضعيف؛ لأن نقل حركة الإعراب إلى ما قبل حرفها لم يثبت إلا وقفا بشرط سكون الحرف المنقول إليه»[٢].

ويرى الجمهور أن (ما) الحجازية التي تعمل عمل (ليس) لا تعمل إذا قدم الخبر على الاسم، نحو: (ما قائم زيد)، وذهب ابن عصفور وتبعه العبدي إلى أن عملها لا يبطل إذا كان الخبر المتقدم ظرفا، أو جارا ومجروا؛ لكثرة التوسع فيه، نحو: (ما عندي زيد)، (ما في الدار زيد)، وذلك قياسا على (إنَّ) وأخواتها، وقد رد أبو علي الفارسي إعمالها في حالة تقدم خبرها، فقال: «زعموا أن قوما جوزوا إعمالها متقدمة الخبر ظرفا كان أو غيره»، ولكن الربعي يرى إعمالها، فيقول: «الإعمال عندي هو القياس لبقاء معنى النفي»[٣].

ويرى الجمهور أن (قاعد) في قولهم: (ما زيد بقائم أو قائما، ولا قاعدٌ عمرو) لا يجوز فيه إلا الرفع، ولا يجوز نصبه عطفا على خبر (ما)؛ لأن (عمرا) لا يصلح أن يكون فاعلا لـ (قاعد)؛ إذ هو أجنبي لا سببي؛ لأن المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب له، وقد وجب في المعطوف عليه أن يكون فيه أو في معموله ضمير يرجع إلى اسم (ما) لكونه مشتقا، فكذا يجب في المعطوف الذي هو (قاعد)، ولا ضمير فيه لو رفع (عمرو) ولا في معموله، فإذا لم يجز عطف الخبر على الخبر لم يبق إلا عطف الجملة على الجملة، فوجب إما رفع (قاعد) لتقدمه على الاسم، أو جره إن جوزنا دخول الباء على خبر (ما) المتقدم على الاسم على ما هو مذهب الربعي[٤].

---

(١) اللباب في علل البناء ص٢٠، وراجع الإنصاف ١/ ١٧.

(٢) شرح الكافية للرضي ١/ ٢٧.

(٣) شرح الكافية ١/ ٢٦٧.

(٤) شرح الكافية ١/ ٢٧٠.

وتجويز الربعي دخول الباء الزائدة على خبر (ما) المتقدم أو في المعطوف عليه مبني على مذهبه في جواز إعمال (ما) مع تقدم الخبر.

ويرى الجمهور أن (ذا) في قولهم: (حبذا)، و(لا حبذا) هي فاعل فعل المدح أو الذم، وأن المرفوع بعده هو المخصوص، وهو مبتدأ مؤخر، ولكن الربعي يرى أن (ذا) زائدة، كما في (ماذا صنعت)، والمخصوص بالمدح أو الذم هو الفاعل[١].

وكان ابن السراج وأبو علي الفارسي يلتزمان كون الفعل بعد (ربما) ماضيا، وعلى ذلك يكون الفعل المضارع بعدها في قوله تعالى: «**ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين**»[٢] في معنى الماضي؛ لأن مثل هذا المستقبل – أي الأمور الأخروية – غالب عليها في القرآن ذكرها بلفظ الماضي نحو: «**وسيق الذين**»[٣]، «**ونادى أصحاب الجنة**»[٤]، ولكن الربعي يرى أن تقدير الآية: (ربما كان يود)، فحذف (كان) لكثرة استعماله مع (ربما)، وقد عقب الرضي على هذين المذهبين بقوله: «والأول أحسن»[٥].

وأجاز أبو علي في كتاب الشعر أن تكون (ما) في (ما عدا)، و(ما خلا) زائدة، وعليه يجوز أن تكون (عدا)، و(خلا) جارتين، وتابعه الربعي على ذلك[٦].

---

(١) شرح الكافية ٢/ ٣١٩.

(٢) الحجر: ٢.

(٣) الزمر: ٧١.

(٤) الأعراف: ٤٤.

(٥) شرح الكافية ٢/ ٣٣٣.

(٦) اللباب ص١٧، ومغني اللبيب ١/ ١٣٣، ١٣٤.

ويرى الجمهور أن علة بناء (فَعَالِ) – وهو مبني على الكسر – مثل: (حَذامِ) علما مؤنثا في لغة الحجازيين شبهه بـ (نَزالِ) وهو اسم فعل أمر بمعنى (انْزِلْ)، ويرى الربعي أن علة بنائه تضمنه معنى هاء التأنيث[1].

فهذه الآراء التي تناقلتها كتب النحو عن الربعي تصور على قلتها جنوحه إلى مخالفة الجمهور من البصريين والكوفيين وأسلافه البغداديين، وهي كما رأينا آراء تميل إلى الغرابة والتفرد، مما جعل بعض النحاة يردها أو يضعفها، وهي على كل حال تدل على نزعته البغدادية في الجمع بين آراء البصريين والكوفيين، ومخالفتهما بآراء اجتهادية انفرد بها أو تابع فيها أستاذه أبا علي.

الثمانيني

هو: أبو القاسم عمر بن ثابت الثمانيني الضرير النحوي، ولقب بالثمانيني نسبة إلى ثمانين، وهي قرية من نواحي جزيرة ابن عمر عند الجبل الجوديّ، وهي أول قرية بنيت بعد الطوفان، وسميت بعدد الجماعة الذين خرجوا من السفينة مع نوح – عليه السلام؛ فإنهم كانوا ثمانين، وبنى كل واحد منهم بيتا، فسميت القرية ثمانين، وقد خرج من هذه القرية جماعة.

وكان قيما بعلم النحو، عارفا بقوانينه، وكان نحويا فاضلا، أخذ النحو عن أبي الفتح بن جني، وأخذ عنه الشريف أبو المعمر يحي بن محمد بن طباطبا العلوي الحسيني، وكان هو وأبو القاسم بن برهان متعارضين يقرئان الناس بالكرخ ببغداد، فكان خواص الناس يقرءون على ابن برهان، والعوام يقرءون على الثمانيني.

وتوفي في ذي القعدة سنة اثنتين وأربعين وأربعمائة- رحمه الله تعالى.

---

(١) شرح الأشموني ٣/ ٢٦٨.

ومن مصنفاته: شرح كتاب (اللمع) لابن جني، وقد شرحه شرحا تاما حسنا، أجاد فيه، وانتفع بالاشتغال عليه جمع كبير، وهو مخطوط في أربعة مجلدات.

وشرح كتاب (الملوكي في التصريف) لابن جني أيضا، وهو المشتهر بالتصريف الملوكي.

وله أيضا الفوائد والقواعد، والمقيد، وكلاهما في النحو[١].

آراؤه ومذهبه النحوي

يعد الثمانيني منتميا إلى الاتجاه البغدادي الذي يقوم على الجمع بين نحوي البصرة والكوفة واختيار ما يشاء وما يروق له منهما.

والدليل على أنه بغدادي النزعة نشأته وتلقيه النحو في بغداد حيث أخذ النحو والصرف عن ابن جني وشرح (اللمع) في النحو له، والتصريف الملوكي له أيضا.

فيبدو أنه كان يدور في فلك ابن جني، فيتابعه فيما ذهب إليه من آراء صرفية ونحوية، ولعل هذا هو السبب في عدم احتفاء كتب النحو والصرف بالنقل عنه.

وما نقلته عنه بعض المراجع آراء قليلة تعد على الأصابع، ومعظمها في اللغة، منها ما حكاه من أن العرب تقول في (مائة): (مِئْيَة)[٢].

---

(١) انظر ترجمته في: وفيات الأعيان لابن خلكان ٣/ ٤٤٣، ٤٤٤، ومعجم الأدباء لياقوت الحموي ١٦ / ٥٧، وبغية الوعاة للسيوطي ٢/ ٢١٧، والأعلام للزركلي ٥/ ٤٣، وهدية العارفين للبغدادي ص٤١٤، والوسيط في تاريخ النحو للدكتور/ عبد الكريم محمد الأسعد ص١٣١، ١٣٢.

(٢) راجع لسان العرب لابن منظور مادة (مأى) ٦/ ٤١٢٤.

وقد وقف أمام بيت لبيد يبين دلالة العطف بالواو وأنها تفيد الجمع، أي: قد تعطف السابق على اللاحق:

أغْلَى السِّباءَ بكل أدكن عاتِقٍ أو جونةٍ قُدِحَت وفُضَّ ختامُها

فالتقدير – كما يقول الثمانيني: (فض ختامها وقدحت)؛ لأنه يريد بالجونة ههنا: القِدر، وقدحت، أي: غرفت، والمغرفة يقال لها: المقدحة، وفض ختامها أي: كُشِفَ غطاؤها، والغَرف إنما يكون بعد الكشف[1].

وبذلك يكون موافقا للجمهور في أن الواو العاطفة لمطلق الجمع فلا تفيد ترتيبا ولا تعقيبا، غير أنه استدل بهذا البيت على ما ذهب إليه شارحا المراد من البيت.

ويرى جمهورِ النحاة أن إجراء القول مجرى الظن لا يجوز إلا بشرط كون القول مضارعا للمخاطب مسبوقا باستفهام متصل به، ولكن الثمانيني قد ذكر أن من العرب من يعمل القول إعمال الظن بشرط الاستفهام فقط، كان للمخاطب أو الغائب[2].

وهكذا فلم تحفل كتب النحو والصرف بنقل آراء للثمانيني تكشف عن ميوله واتجاهاته النحوية، وهذا ما جعلنا نذهب إلى القول بأنه كان متابعا لأستاذه ابن جني في كل ما ذهب إليه.

ابن برهان

هو: عبد الواحد بن علي بن عمر بن إسحاق بن إبراهيم بن برهان – بفتح الباء الموحدة – أبو القاسم الأسدي العكبري النحوي، صاحب العربية واللغة والتواريخ، وأيام العرب، قرأ على عبد السلام البصري، وأبي الحسن

(١) أسرار العربية لابن الأنباري ص١٢٩، وراجع شرح المعلقات السبع للزوزني ص١٣١.

(٢) ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان ٣/ ٧٩.

السمسمي، وكان أول أمره منجما فصار نحويا، وكانت فيه شراسة على من يقرأ عليه، ولم يكن يلبس سراويل، ولا على رأسه غطاء، وقد سمع من ابن بطة كثيرا، ومن غيره.

وكان زاهدا فعرف الناس منه ذلك، وإلا كانوا رموه بالحجارة لهيئته، وكان يتكبر على أولاد الأغنياء، وإذا رأى الطالب غريبا أقبل عليه، وكان متعصبا لأبي حنيفة، محترما بين أصحابه.

ولما ورد الوزير عميد الدين إلى بغداد استحضر ابن برهان، فأعجبه كلامه، فعرض عليه مالا فلم يقبله، فأعطاه مصحفا بخط ابن البواب، وعكازة حملت إليه من الروم مليحة فأخذها، فقال له أبو علي بن الوليد المتكلم أنت تحفظ القرآن، وبيدك عصا تتوكأ عليها فلِمَ تأخذ شيئا فيه شبهة، فنهض ابن برهان في الحال إلى قاضي القضاة ابن الدامغاني، وقال له: لقد كدت أهلِك حتى نبهني أبو علي بن الوليد – وهو أصغر مني سنا، وأريد أن تعيد هذه العكازة والمصحف على عميد الدين، فما يصحباننني، فأخذهما وأعادهما إليه، وكان مع ذلك يحب المليح مشاهدة، ويحضره أولاد الأمراء والرؤساء فيقبلهم بحضرة آبائهم، ولا ينكرون عليه ذلك لعلمهم بدينه وورعه.

توفي ابن برهان في جمادى الآخرة سنة ست وخمسين وأربعمائة.

وقد ذكر ابن الأنباري في نزهة الألباء أنه توفي سنة أربعمائة وخمسين للهجرة، وهذا خطأ، لأن الباخرزي صاحب (دمية القصر) ذكر أنه رآه في بغداد سنة أربعمائة وخمس وخمسين للهجرة،ومن مصنفاته: الاختيار في الفقه، وأصول اللغة، واللمع في النحو وهو مخطوط[1].

---

(١) انظر ترجمته في: دمية القصر وعصرة أهل العصر ١/ ٢٣٥، ونزعة الألباء ص٣٥٦، والوافي بالوفيات ٦/ ٢٧٧، وبغية الوعاة ٢/ ١٢٠، وشذرات الذهب ٣/ ٢٩٧، والأعلام ٤/ ١٧٦، والوسيط في تاريخ النحو ص١٣٢.

مذهبه النحوي وآراؤه

كان ابن برهان يسير في فلك المدرسة البغدادية القائمة على الاختيار والانتخاب من آراء البصريين والكوفيين فضلا عن نزوعه إلى الاجتهاد في كثير من المسائل النحوية والإتيان بآراء انفرد بها أو وافق فيها شيوخه من البغداديين، غير أنه كان ميالا إلى البصريين شأنه في ذلك شأن المتأخرين من أصحاب المدرسة البغدادية، وكان يكثر من ذكر (أصحابنا) لعله يقصد بها أتباع المدرسة البصرية كما فعل سلفه ابن جني من قبل، ولا يبعد أن يقصد بها جمهور البغداديين الذين أخذ عنهم، وقد تناقلت عنه كتب النحو كثيرا من الآراء النحوية التي تفرد بها، أو وافق فيها البصريين أو الكوفيين، أو أسلافه من البغداديين، ومن ثم لا يمنع تعصبه للبصريين من انتمائه للمدرسة البغدادية.

ومن آرائه أنه كان يتابع ابن كيسان وأبا علي الفارسي في جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر غير زائد مطلقا، أي: سواء أكان صاحب الحال ظاهرا أم ضميرا، وسواء أكانت الحال اسما أو فعلا، واستشهدوا بقوله تعالى: «**وما أرسلناك إلا كافة للناس بشيرا ونذيرا**»[1]، في حين كان جمهور البصريين يمنعون ذلك، فلا يجوز عندهم: (مررت ضاحكة بهند)، وقد كان الكوفيون يجيزون ذلك إذا كانت الحال فعلا، نحو: (مررت تضحك بهند).

أما إذا كان صاحبها ظاهرا وهي اسم نحو قولهم: (مررت ضاحكة بهند) فقد منعه الكوفيون[2].

وكان جمهور النحاة يمنعون تقديم الحال على عاملها الظرف أو الجار والمجرور مطلقا، أي سواء أكانت الحال نفسها ظرفا أو جارا ومجرورا، أم غير ذلك، فلا يجوز عندهم: (قائما في الدار زيدٌ)، وأجاز الأخفش التقديم إذا

(١) سبأ: ٢٨.

(٢) الهمع ١/ ٢٤١.

كانت الحال نفسها ظرفا أو جارا ومجروا أيضا، واستشهدوا بقوله تعالى: «**هنالك الولاية لله الحق**»[١]، فـ (هنالك) ظرف مكان وهو حال من الضمير المستكن في الاستقرار المحذوف الذي تعلق به الخبر (لله)، أما إذا كانت الحال غير ظرف أو جار ومجرور فقد منع ابن برهان التقديم[٢].

ولم يكن سيبويه يثبت زيادة الفاء، وأجاز الأخفش زيادتها في الخبر مطلقا، وقيد الفراء والأعلم وغيرهما جواز زيادتها بكون الخبر أمرا أو نهيا، وقال ابن برهان: «تزاد الفاء عند أصحابنا جميعا، كقول الشاعر:

لا تجزعي إنْ منفسٌ أهلكتُه فإذا هلكتُ فعند ذلك فاجزعي

فالفاء في قوله: (فاجزعي) زائدة عنده»[٣].

وذهب إلى أن الكاف في قوله تعالى: «**ويْ كأنه لا يفلح الكافرون**»[٤] تفيد التعليل، أي: (أعجب لأنه لا يفلح الكافرون)[٥].

وأجاز موافقا للكوفيين وأبي علي الفارسي وابن جني أن تكون (أو) للإضراب بمعنى (بل)، واستشهدوا بقراءة أبي السمَّال: «**أوْ كلما عاهدوا عهدا**»[٦]، فـ (أو) هنا بمعنى (بل)، أي: (بل كلما عاهدوا عهدا).

وكان سيبويه لا يجيز مجيء (أو) بمعنى (بل) إلا بعد النفي والنهي بشرط إعادة العامل، نحو: (لست بِشْرًا أو لست عمرا)، (لا تضرب زيدا أو لا تضرب عمرا)[١].

---

(١) الكهف: ٤٤.

(٢) شرح الرضي على الكافية ١/ ٢٠٥، والهمع ١/ ٢٤٣.

(٣) مغني اللبيب ١/ ١٦٦.

(٤) القصص: ٨٢، وانظر: الجنى الداني ص٧٢.

(٥) الجنى الداني ص٨٤، وحاشية الصبان ٢/ ١٨٢.

(٦) البقرة: ١٠٠.

وذهب متابعا للسيرافي إلى أن علة بناء نعت اسم (لا) النافية للجنس إذا توافرت فيه شروط البناء، وهي كون النعت مفردا متصلا بالمنعوت، وكون المنعوت مبنيا أيضا، كما في نحو قولهم: (لا رجل ظريفَ في الدار) تركبه مع المنعوت تركيب (خمسة عشر) على أن (لا) ليست داخلة في التركيب حتى لا يكون ثلاث كلمات كالكلمة الواحدة، بل هي داخلة على الموصوف المركب مع صفته تعمل في محلهما كما تعمل في (خمسة عشر)[٢].

وقد أجاز النحاة نصب النعت تبعا لمحل اسم (لا)، فيقولون: (لا رجل ظريفا في الدار)، كما أجازوا رفعه تبعا لمحل الاسم مع (لا) وهو الابتداء، غير أن مذهب ابن برهان أن رفع وصف مبني (لا) نحو قولهم: (لا غلامَ ظريفٌ) دليل على أن (لا) غير عاملة لا في محل الاسم ولا في الخبر، بل هي ملغاة، والخبر المقدر مرفوع بكونه خبر المبتدأ؛ إذ لو عملت النصب في المبتدأ، وهي مغيرة معنى الكلام لكانت كـ (ليت)، و(لعل)، و(كأن) ونحوها، فلم يجز رفع وصف اسمها، كما لم يجز رفع أوصاف أسماء تلك؛ لانتفاء معنى الابتداء معها كلها[٣].

كما ذهب إلى أن اسم (لا) إذا انتصب بكونه مضافا أو مضارعا له – أي: شبيها بالمضاف – لم يجز رفع وصفه، بل الواجب نصبه كالموصوف[٤].

ويرى أن ألفاظ التوكيد وهي (أجمعون- أكتعون- أبصعون- أبتعون) كل منها توكيد لما قبله، فإذا قلت: (حضر القوم كلهم أجمعون أكتعون أبصعون

(١) الجنى الداني ص٢٢٩.
(٢) شرح الكافية ١/ ٢٦٣.
(٣) شرح الكافية ١/ ٢٦٣.
(٤) شرح الكافية ١/ ٢٦٣.

أبتعون) كانت (كلهم) توكيدا للقوم، وكانت (أجمعون) توكيدا لـ (كلهم)، وهكذا في البواقي كل منها توكيد لما قبلها[١].

واختار ابن برهان متابعا للأخفش وأبا علي الفارسي مذهب الكوفيين في جواز منع المصروف من الصرف في ضرورة الشعر[٢].

ويرى أن (أيْ) بفتح الهمزة وسكون الياء من أدوات النداء لنداء المتوسط في البعد، في حين يرى سيبويه أنها لنداء البعيد، ويرى المبرد أنها لنداء القريب[٣].

كما يرى ابن برهان أن (أيا) و(هيا) للبعيد، والهمزة للقريب، و(يا) للجميع[٤].

ونقل ابن برهان في شرح اللمع عن عبد الله ابن داوود عن أبي عمرو بن العلاء إمالة الناس في جميع القرآن مرفوعا ومنصوبا ومجرورا، قال ابن مالك: «وهذه رواية أحمد بن يزيد الحلْواني عن أبي عمرو الدوري عن الكسائي، ورواية نصر وقتيبة عن الكسائي»[٥].

ويرى ابن برهان أن القرآن الكريم نص مترابط الآيات والسور فكأنه قطعة واحدة، ولذلك حكى عن أبي يوسف القاضي صاحب أبي حنيفة أنه ذهب إلى أن تقدير الموقوف عليه من القرآن بالتام والناقص والحسن والقبيح وتسميته بذلك بدعة ومتعمد الوقوف على نحوه مبتدع، قال: لأن القرآن معجزة فهو كالقطعة الواحدة، فكله قرآن وبعضه قرآن، وكله تام حسن وبعضه حسن،

(١) شرح الكافية ١/ ٣٣٧.
(٢) الإنصاف ٢/ ٥١١٣.
(٣) الكليات ١/ ٣٢٧.
(٤) شرح الأشموني ٣/ ١٣٤.
(٥) شرح الأشموني ٤/ ٢٣٥.

والوقوف على السكون هو الأدب في لغة العرب، وعلى الحركة خطأ العامة»[١].

ولا يرتضي ابن برهان إنكار أبي إسحاق الإسفراييني للمجاز في لغة العرب، فيقول: «ومنكر المجازات في اللغة جاحد للضرورة ومعطل محاسن لغة العرب»[٢].

من هذه الآراء النحوية والبلاغية والقرآنية يتبين لنا أن ابن برهان يسير في ركب البغداديين الذين بنوا منهجهم في دراسة النحو واللغة على الجمع بين آراء البصريين والكوفيين واختيار ما يروق لهم من هذه الآراء بالإضافة إلى التوسع في شرح المسائل اللغوية والنحوية والنزوع إلى الاجتهاد والإتيان بآراء يخالفون بها كلتا المدرستين، ولا يمنع تعصب ابن برهان للبصريين وميله إليهم في كثير من الأحيان من القول بأنه بغدادي المذهب والنزعة؛ لأنه لم يتبع البصريين في كل ما نقلناه عنه من آراء، بل وجدناه يوافقهم حينا وحينا يوافق الكوفيين، وفي أحيان يأتي بآراء اجتهادية إما متابعا فيها أسلافه البغداديين أو منفردا بها.

وتعد آراء ابن برهان على قلتها جديرة بالنظر والدراسة؛ لأنها تعد لبنة أضيفت إلى صرح النحو العربي.

عبد القاهر الجرجاني

هو: عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني النحوي أبو بكر، الإمام المشهور، واضع أصول البلاغة، كان من أئمة اللغة، ومن كبار أئمة العربية والبيان، وكان شافعيا أشعريا، أخذ النحو عن ابن أخت الفارسي، ولم

(١) الكليات ١/ ١٥١٢.

(٢) تاج العروس ١/ ١٢.

يأخذ عن غيره؛ لأنه لم يخرج عن بلده، وهو منسوب إلى جرجان (بين طبرستان وخراسان)، وكان شاعرا، وله شعر رقيق، ومن شعره:

كبِّرْ على العلم يا خليلي ... ومِلْ إلى الجهل مَيْلَ هائمْ
وعِشْ حمارا تعش سعيدا ... فالسعد في طالع البهائمْ

وله مصنفات عديدة في النحو والبلاغة، ومنها: أسرار البلاغة، ودلائل الإعجاز، والجمل في النحو، والتتمة في النحو أيضا، والمغني في شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي، وهو ثلاثون جزءا، ثم اختصره في شرح آخر أسماه (المقتصد)، وإعجاز القرآن، والعمدة في تصريف الأفعال، والعوامل المئة، مات سنة أربعمائة وإحدى وسبعين للهجرة، وقيل: سنة أربعمائة وأربع وسبعين[1].

مذهبه وآراؤه

يدرج كثير من الدارسين عبد القاهر الجرجاني في قائمة البلاغيين فقط، والحق أن الجرجاني نحوي بالدرجة الأولى، وله من المصنفات النحوية والصرفية أكثر مما صنف في البلاغة، ولم يتخل الجرجاني عن نزعته النحوية حتى في مصنفاته البلاغية، حيث بنى نظرية النظم التي شاع أمرها في الدراسات البلاغية والتي أثبت بها الإعجاز القرآني في كتابه (دلائل الإعجاز) على توخي المعاني النحوية؛ إذ لا يتحقق جمال الأسلوب إلا إذا توافرت فيه الصحة النحوية واستقامة التركيب، أما من حيث مذهبه النحوي فإنه يعد دائرا في فلك المدرسة البغدادية التي تقوم على الجمع بين مدرستي البصرة والكوفة، وعلى الاختيار والانتخاب من كلتا المدرستين، فضلا عن اتباعه في كثير من الآراء لشيوخ البغداديين: كأبي علي الفارسي وابن جني، وغيرهما، فقد سبق أن ذكرنا في ترجمته أنه لم يأخذ النحو إلا عن ابن أخت أبي علي الفارسي، ويبدو أنه كان معجبا بالفارسي بدليل شرحه للإيضاح شرحا موسعا،

(١) إنباه الرواة ٢/ ١٨٨، وفوات الوفيات ١/ ٢٩٧، وبغية الوعاة ٢/ ١٠٦، والأعلام ٤/ ٤٨، ٤٩٤.

وقد نقلت كتب النحو عن عبد القاهر مجموعة من الآراء التي انفرد ببعضها، ووافق في بعضها غيره، مما يدل على أنه كان حرا في فكره النحوي.

ومن آرائه أن عامل النصب في المفعول معه في نحو قولهم: (استوى الماءُ والخشبةَ) هو الواو وحدها، وكان الجمهور يرى أن العامل فيه ما قبل الواو من فعل أو شبهه بواسطة الواو، وقد ضعف المرادي رأي عبد القاهر؛ لأن الواو لو كانت عاملة لاتصل بها الضمير في نحو: (سرت وإياك)[١].

ومنها أيضا أن العامل في المستثنى (إلا) واختاره ابن مالك ونسبه إلى سيبويه والمبرد[٢].

وكان الجمهور يشترط فيما بعد ضمير الفصل أن يكون معرفة، أو كالمعرفة في أنه لا يقبل (أل)، وشرط الذي كالمعرفة أن يكون اسما، وخالف في ذلك الجرجاني، فألحق المضارع بالاسم لتشابههما، وجعل منه قوله تعالى: «**إنه هو يبديء ويعيد**»[٣]، و(هو) عند غيره توكيد، أو مبتدأ[٤].

وكان يرى أن الاسم المفرد المضاف إلى ياء المتكلم نحو: (غلامي) مبني، وليس معربا بالحركات المقدرة كما ذهب الجمهور، وتابعه في ذلك ابن الخشاب[٥].

قال ابن هشام: «وأما قول الجرجاني وموافقيه إن (غلامي)، ونحوه مبني فمردود، ويلزمهم بناء (غلامك)، و(غلامه)، ولا قائل بذلك[٦].

---

(١) الجنى الداني ص١٥٥.

(٢) الجنى الداني ص٥١٦.

(٣) البروج: ١٣.

(٤) المغني ٢/ ٤٤٩.

(٥) ارتشاف الضرب ٢/ ٥٣٦.

(٦) المغني ٢/ ٥١٧.

وقد وافق البصريين في أن المانع لنحو (سكران)، و(عثمان) من الصرف ليس الوصفية والعلمية مع الزيادة كما ذهب الكوفيون، وإنما هو الزيادة المشبهة لألف التأنيث المقصورة والممدودة، ولهذا قال الجرجاني: ينبغي أن تعد موانع الصرف ثمانية لا تسعة، وإنما شرطت العلمية أو الصفة؛ لأن الشبه لا يتقوم إلا بأحدهما[١].

وزاد الجرجاني على الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل: (استعطى)، ومنع الجمهور ذلك، وأولوا المستشهد به على التضمين أو حذف حرف الجر أو الحال[٢].

وإذا عطف على خبر (ما) الحجازية بـ (بل) أو (لكن) سواء أكان الخبر منصوبا، أو مجرورا بالباء الزائدة فالواجب الرفع لزوال علة العمل وهي النفي، نحو: (ما زيدٌ قائما لكنْ قاعدٌ أو بل قاعدٌ)، ويوافق عبد القاهر الجمهور في أن وجه الرفع كونه خبرا لمبتدأ محذوف، أي: (لكن هو قاعد)، أو (بل هو قاعد)، ويكون العطف حينئذ من عطف الجمل لا من عطف المفردات[٣].

وألحق عبد القاهر (عَتَمة) و(ضحوة) معينتين بـ (سحر) في الصرف، لا عن سماع، وقد عقب الرضي على ذلك بقوله: «والأولى منعه؛ إذ لم تسمعا إلا منونتين»[٤].

وكان يوافق سيبويه والمبرد وابن السراج وأبا علي الفارسي وابن جني وابن برهان في أن (كان) وأخواتها إنما سميت نواقص لأنها لا تدل على

---

(١) المغني ٢/ ٦٥٣.

(٢) الهمع ١/ ١٥٩.

(٣) شرح الرضي على الكافية ١/ ٢٦٨.

(٤) شرح الرضي على الكافية ١/ ١٨٨.

الحدث، ومن ثم لا تعمل في ظرف أو جار ومجرور، والمشهور عند كثير منهم أنها تدل على الحدث والزمن، وأن الحدث مسند إلى الجملة[١].

كما كان يوافق جمهور الكوفيين والمبرد والزجاج وابن السراج والسيرافي وأبا علي الفارسي في الحلبيات وأكثر المتأخرين في منع تقديم خبر (ليس) عليها، خلافا لجمهور البصريين والفراء[٢].

والجمهور على أن (عسى) فعل جامد، وذهب الجرجاني إلى أنه متصرف، وروى: (عَسَى – يَعْسِي) فهو (عاسٍ)، وقد عقب أبو حيان على هذا بقوله: (وهو غريب)[٣].

ويرى أن بعض الإضافة تقدر بـ (في) نحو قولهم: (فلان ثبت الغدر)، أي: ثبت في الغدر، وهو المكان الصلب[٤].

وذهب الجمهور إلى أن حرف الجر لا يجوز حذفه إلا قبل (أنَّ) و(أنْ)، وفي أفعال مسموعة، ومنها: (اختار – استغفر – أمر – سمَّى – كنَّى – دعا)، فيقال: (اخترت زيدا من الرجال)، و(اخترت زيدا الرجال)، وزعم الجرجاني أن من باب (اختار): (كلته كذا)، و(وزنته كذا درهما)، أصله: (كلت له)، و(وزنت له)، فحذفت اللام كما حذفت (مِنْ)[٥].

ومما يؤيد رأي عبد القاهر قوله تعالى: «**وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون**»[٦]، أي: (كالوا لهم)، و(وزنوا لهم).

---

(١) ارتشاف الضرب ٢/ ٧٥.

(٢) السابق ٢/ ٨٧.

(٣) السابق ٢/ ١١٩.

(٤) السابق ٢/ ٥٠٢.

(٥) السابق ٣/ ٥٢.

(٦) المطففين: ٣.

وتابع الفارسي في أن قولهم: (قام قام زيد)، و(فهيهات هيهات العقيق وأهله) من باب التنازع لا من باب التوكيد اللفظي كما ذهب غيرهما، فيذهبان إلى أن (العقيق) ارتفع بالثاني وأضمر في الأول، أو ارتفع بالأول وأضمر في الثاني[١].

والجمهور على أن المنادى المضاف إلى نكرة نحو: (يا أخا رجل)، و(يا أخا صدق) من قبيل النكرة، ولا يصح أن يقصد به واحد بعينه، فيعرفه بالنداء، وقال الجرجاني: «يصح أن يكون معينا»[٢].

ويجيز النحاة في المنادى المبني على الضم الموصوف بـ (ابن) مضافا إلى علم كما في نحو قولهم: (يا زيدُ بنَ عمرو) الفتح والضم، وعلى الفتح تكون حركة (ابن) – وهي الفتحة – حركة إعراب؛ لأنه مضاف إلى مابعده، ويرى عبد القاهر أنها حركة بناء؛ لأنه مركب مع (زيد)، وجعلا بمنزلة (يا بن أم)، و(يا بن عم)[٣].

وكان عبد القاهر يربط بين الظاهرة النحوية ودلالة النص، فقد يرفض إعراب النحاة إذا تعارض مع المعنى – وإن كان الإعراب موافقا في الظاهر للقياس، ومن ذلك رفضه إعراب النحاة بأن (ثلاثة) في قوله تعالى: «**ولا تقولوا ثلاثة**»[٤] خبرا لمبتدأ محذوف، أي: (ولا تقولوا آلهتنا ثلاثة)؛ إذ يتعارض هذا الإعراب – وإن كان صحيحا – مع المعنى المراد للآية؛ إذ المراد نفي تعدد الآلهة، ولكن هذا الإعراب يقتضي نفي الخبر عن المبتدأ، ولا يقتضي نفي المبتدأ نفسه، فإذا قلنا: (ما زيد منطلقا) كان النفي موجها إلى انطلاق زيد، لا إلى زيد نفسه كذلك الآية، فإذا قدرنا: ولا تقولوا آلهتنا ثلاثة – كان النفي

---

(١)ارتشاف الضرب ٣/ ٨٧.

(٢)السابق ٣/ ١٢١.

(٣)السابق ٣/ ١٢٣.

(٤)النساء: ١٧١.

منصبا على كون الآلهة ثلاثة، وليس منصبا على الآلهة نفسها، كما أنك إذا قلت: (ليس امراؤنا ثلاثة) كنت قد نفيت أن تكون عدة الأمراء ثلاثة، ولم تنف أن يكون لكم أمراء، هذا ما لا شبهة فيه، وإذا أدى هذا التقدير إلى الفساد وجب أن يعدل عنه إلى غيره.

والوجه – والله أعلم – أن تكون (ثلاثة) صفة مبتدأ لا خبر مبتدأ، ويكون التقدير: (ولا تقولوا لنا آلهة ثلاثة)، أو (في الوجود آلهة ثلاثة)، ثم حذف الخبر الذي هو (لنا) أو (في الوجود)، كما حذف من (لا إله إلا الله)، و«ما من إله إلا الله»[1]، فبقي (ولا تقولوا آلهة ثلاثة)، ثم حذف الموصوف الذي هو (آلهة) فبقي: (ولا تقولوا ثلاثة)[2].

وهكذا فإن عبد القاهر لم يكن ينظر إلى القواعد النحوية نظرة جافة بمعزل عن دلالات النص، ولكنه كان ينظر إلى القواعد في ضوء دلالات النص، فلم يتبع النحاة اتباعا مطلقا دون إعمال نظر وفكر، ولعل توجهاته البلاغية جعلت نظرته النحوية إلى النص أوسع وأرحب، وقد أشرنا من قبل إلى أنه بنى نظريته في النظم على توخي معاني النحو، وعلى صحة الإعراب، فالقوانين اللغوية عنده نظام متكامل، ولا يمكن الفصل بين أحدهما والآخر.

التبريزي

هو: يحيي بن علي بن محمد بن الحسن بن محمد بن موسى بن بسطام الشيباني أبو زكريا ابن الخطيب التبريزي.

وذكر ياقوت أنه يقال له: الخطيب التبريزي، ولكن السيوطي عقب على ذلك بأنه وهم، بل يقال له: ابن الخطيب التبريزي.

---

(١) آل عمران : ٦٢.

(٢) دلائل الإعجاز ص٣٧٩.

ولد سنة إحدى وعشرين وأربعمائة.

كان أحد الأئمة في النحو واللغة والأدب، حجة صدوقا ثبتا، رحل إلى الشام وأخذ عن أبي العلاء المعري، كما أخذ عن عبيد الله الرقي، والحسن بن رجاء بن الدهان، وابن برهان، والمفضل القسباني، وعبد القاهر الجرجاني، وغيرهم من الأئمة.

وسمع الحديث وكتب الأدب على خلق، منهم القاضي أبو بكر الطبري، وأبو القاسم التنوخي، والخطيب البغدادي.

وقد ولي تدريس الأدب بالنظامية، كما ولي خزانة الكتب بها، وانتهت إليه الرياسة في فنه، وشاع ذكره في الأقطار.

وقد أخذ عنه العلم موهوب الجواليقي وغيره، وروى عنه السلفي، وأبو الفضل بن ناصر.

ودخل مصر في شبابه فتلقى عنه فيها ابن بابشاذ وغيره، ثم عاد إلى بغداد واستوطنها إلى أن مات فيها فجأة في جمادى الأولى سنة اثنتين وخمسمائة في خلافة المستظهر بالله.

وله كتب كثيرة، منها: شرح المعلقات العشر، وثلاثة شروح لديوان الحماسة، وشرح ديوان المتنبي، وشرح ديوان أبي تمام، وشرح سَقْط الزَّند للمعري، وشرح المفضليات، وتهذيب إصلاح المنطق لابن السكيت، وشرح الدريدية، وهو شرح لمقصورة ابن دريد، وشرح قصيدة بانت سعاد، والكافي في العروض والقوافي، وكتاب غريب القرآن.

ومنها في النحو والصرف: مقدمة، وشرح اللمع لابن جني.

وكان شاعرا، ومن شعره:

فمَنْ يسأمْ من الأسفار يوما فإني قد سئمتُ من المُقامِ

أقمنا بالعراق على رجال لئام ينتمون إلى لئامِ[١]

مذهبه وآراؤه

لا يخرج التبريزي عن عباءة البغداديين في دراسة النحو واللغة، حيث نسج على منوالهم في الجمع بين آراء البصريين والكوفيين، واختيار ما يروق له من آراء المذهبين فضلا عن اجتهاده في كثير من مسائل النحو واللغة، وإتيانه بآراء خالف بها كلا الفريقين.

وواضح من آراء التبريزي التي تناقلتها كتب النحو واللغة أنها تتسم بالطابع اللغوي والصرفي، وهذا واضح أيضا من مؤلفاته؛ إذ وجدناه معنيا بشروح المعلقات والدواوين والقصائد وكتب اللغة، ومن ثم لا نجد له في مسائل النحو إلا آراء قليلة تتسم بالغرابة والندرة، ومن ذلك تخريجه لقراءة يحي بن يعمر: «**تماما على الذي أحسنُ**»[٢] - بضم (أحسنُ) - حيث ذهب إلى أن أصله: (أحسنوا) فحذفت الواو اجتزاء عنها بالضمة، كما قال:

إذا ما شاءُ ضروا مَنْ أرادوا ولا يألوهمُ أحدٌ ضرارا

وقد عقب ابن هشام على تخريج التبريزي هذا بقوله: «واجتماع حذف الواو وإطلاق (الذي) على الجماعة كقوله:

وإنّ الذي هانت بفلجٍ دماؤهم همُ القوم كلُّ القوم يا أمَّ خالد

---

(١) انظر ترجمته في: نزهة الألباء للأنباري ص٣٧٢، وشذرات الذهب لابن العماد ٤/ ٥، ومعجم الأدباء لياقوت ٢٠/ ٢٥، وبغية الوعاة للسيوطي ٢/ ٣٣٨، والوسيط في تاريخ النحو د/ عبد الكريم محمد الأسعد ص١٣٢.

(٢) الأنعام: ١٥٤.

ليس بالسهل، والأولى قول الجماعة: إنه بتقدير مبتدأ، أي: هو أحسن»[١].

ويرى الصرفيون أن جموع القلة أربعة، وهي: (أفعُل)، و(أفعلة)، و(أفعال)، (فِعْلة).

وذهب الفراء إلى أن من جموع القلة: (فُعَل) نحو: (ظُلَم)، و(فِعَل) نحو: (نِعَم)، و(فِعَلَة) نحو: (قِرَدة)، وذهب بعضهم إلى أن منها (فَعَلَة) نحو: (بَرَرَة)، نقله ابن الدهان.

وذهب أبو زيد الأنصاري إلى أن منها (أفعلاء) نحو: (أصدقاء)، وقد نقله عنه أبو زكريا التبريزي.

وقد عقب الأشموني على هذه الآراء بقوله: «والصحيح أن هذه كلها من جموع الكثرة»[٢].

والمعروف من مذهب النحاة أن كلمة (ابن) إذا وقعت بين علمين ثانيهما أبو الأول وكانت وصفا لأولهما وجب أمران: أحدهما: حذف ألف (ابن) في الخط، وثانيهما: حذف تنوين العلم الأول إن كان منونا، لكن حكى التبريزي في شرح الحماسة في هذا لغتين: **الأولى**-حذف التنوين كالمشهور عن النحاة، **وثانيتهما**-جواز التنوين[٣].

وأكثر النحاة لم يثبت ورود (لو) مصدرية، وممن أثبت ورودها مصدرية الفراء وأبو علي الفارسي، وتبعهما التبريزي وابن مالك، وعلامتها أن يصلح في موضعها (أنْ) ويشهد لهم قراءة بعضهم: «ودوا لو تدهن فيدهنوا»[٤] –

(١) مغني اللبيب ٢/ ٥٥٢.

(٢) شرح الكافية للرضي ٢/ ١٩١، الهامش.

(٣) شرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٢٣٤.

(٤) القلم: ٩.

بحذف النون، فعطف (يدهنوا) بالنصب على (تدهن) لما كان معناه : (أنْ تدهن)[١].

وقد اشترط النحاة لجواز حذف (رب) ألا تكون معطوفة على (رب) أخرى مذكورة قبلها، فإن قلت: (رُبَّ رجل عالم لقيت، ورب رجل كريم صاحبت) وجب إظهارها.

ويبدو أن التبريزي لم يعتد بهذا الشرط، حيث قال في قول الشاعر:

فَسُمَيُّ ما يدريكِ أنْ رُبَ فتية .....

ومُعَرِّض تغلي المراجلُ تحته

قال: «و(معَرِّض) يجوز أن يكون معطوفا على قوله: (رب فتية)، كأنه قال: (ورب معرض)»[٢].

ومما هو معروف عند العرب أنهم يغلبون على الشيء ما لغيره، لتناسب بينهما أو اختلاط، فلهذا قالوا: (الأبوين) في الأب والأم، ومنه قوله تعالى: «ولأبويه لكل واحد منهما السدس»[٣].

وفي الأب والخالة، ومنه: «ورفع أبويه على العرش»[٤].

و(المشرقين والمغربين)، ومثله: (الخافقان) في المشرق والمغرب، وإنما الخافق: المغرب، ثم إنما سمي خافقا مجازا، وإنما هو مخفوق فيه.

و(القمرين) في الشمس والقمر، قال المتنبي:

---

(١) شرح الأشموني ١/ ٣٧٦.

(٢) نزع الخافض في الدرس النحوي ١/ ٢٨٢.

(٣) النساء: ١٨٠.

(٤) يوسف: ١٠٠.

واستقبلتْ قمرَ السماءِ بوجهها فأرتنيَ القمرينِ في وقتٍ معا

أي: الشمس وهو وجهها، وقمر السماء.

وقال التبريزي: يجوز أنه أراد قمرا وقمرا؛ لأنه لا يجتمع قمران في ليلة كما أنه لا تجتمع الشمس والقمر.

وقد عقب ابن هشام على هذا بقوله: «وما ذكرناه أمدح، والقمران في العرف الشمس والقمر»[١].

واختلفوا في ضبط الصاد من كلمة (الصحاح)، فالجاري على ألسنة الناس الكسر.

وقد رجحه التبريزي، وأقره السيوطي في (المزهر)، ورجح بعضهم الفتح.

قال الزَّبيدي: «قال شيخنا: والحق صحة الروايتين وثبوتهما من حيث المعنى، ولم يرد على المؤلف في تخصيص أحدهما بالسند الصحيح ما يصار إليه ولا يعدل عنه»[٢].

هذه هي بعض الآراء النحوية والصرفية واللغوية التي عزتها المراجع إلى التبريزي، وهي على قلتها تكشف عن منهجه في دراسة اللغة والنحو، وهو منهج لا يقوم على التعصب للبصريين أو للكوفيين، وإنما هو منهج يتسم بالخصوصية والتفرد.

الزمخشري

هو: أبو القاسم محمود بن عمر جار الله الزمخشري، ولد بزمخشر – وهي قرية بخوارزم نسب إليها – سنة أربعمائة وسبع وستين للهجرة، وقد لقب بجار

(١) مغني اللبيب ٢/ ٦٨٦، ٦٨٧.

(٢) تاج العروس ١/ ٣٦.

الله لمجاورته في مكة مدة طويلة نشط فيها لتصنيف تفسيره المسمى: (الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل)، ودرس فيها حينئذ كتاب سيبويه على أحد علماء الأندلس النابهين.

وكان واسع العلم، كثير الفضل، غاية في الذكاء وجودة القريحة، متفننا في كل علم، معتزليا قويا في مذهبه مجاهرا به حنفيا.

ورد بغداد غير مرة، وأخذ الأدب عن أبي الحسن علي بن المظفر النيسابوري، وأبي مضر الأصبهاني، وسمع من أبي سعد الشفاني، وشيخ الإسلام أبي منصور الحارثي وجماعة، ثم عاد إلى موطنه (زمخشر) وشهرته قد ملأت الآفاق، والطلاب يفدون عليه من كل صوب وحدب يأخذون عنه معجبين مُكبِرين.

وقد أقبل منذ نعومة أظفاره على العلوم اللغوية والدينية، ورحل في سبيل طلب العلم إلى بخارى، وإلى بغداد ومكة، وقد جاور فيها حقبة من الزمن كما سبق، وكان الزمخشري إمام عصره في النحو، يعد في ساقة المتقدمين، وأول المتأخرين من النحاة، وقد صنف في اللغة والأدب والعروض والنحو مصنفات كثيرة، ويعد تفسيره الكشاف تفسيرا لغويا نحويا بلاغيا للقرآن الكريم فضلا عن كونه تفسيرا دينيا دلاليا، وهو من أشهر مصنفاته، ومن مصنفاته النحوية: (الأنموذج في النحو)، و(الأحاجي النحوية)، و(المفصل) في علم العربية، وعني بصنع حاشية له، وقد عني بشرحه كثير من النحاة، ولعل أوفى شرح له هو شرح ابن يعيش، حيث شرحه في عشرة أجزاء، وقد جعله في أربعة أقسام: قسم للأسماء تحدث فيه عن المرفوعات والمنصوبات والمجرورات والنسب والتصغير والمشتقات، وقسم للأفعال وضروبها وأنواعها المختلفة، وقسم للحروف وأصنافها من حروف عطف وغير حروف عطف، وقسم للمشترك أراد به الإمالة والزيادة والوقف والإبدال والإعلال والإدغام.

ومن مصنفاته أيضا: معجم لغوي اسمه (أساس البلاغة)، و(الفائق في غريب الحديث)، و(المقامات)، و(المستقصي في الأمثال)، و(ربيع الأبرار)، و(أطواق الذهب)، و(صميم العربية)، و(شرح أبيات الكتاب)، و(الرائض في الفرائض)، و(شرح بعض مشكلات المفصل)، و(والكلم النوابغ)، و(القسطاس في العروض)، و(أسماء الأودية والجبال)، و(المفرد والمؤلف)، و(أعجب العجب في شرح لامية العرب)- وهو مطبوع.

وقد ابتلي الزمخشري بقطع رجله؛ إذ أصابها خراج، وصنعوا له عوضا عنها رجلا من خشب، وكان إذا مشى ألقى عليها ثيابه الطوال، فيظن من يراه أنه ليس مقطوع الرجل، وإنما هو أعرج، وبعد هذا العمر الذي قضاه متعلما ومعلما توفي يوم عرفة في زمخشر بعد عودته من مكة سنة خمسمائة وثمان وثلاثين للهجرة[1].

مذهبه وآراؤه

يعد الزمخشري من نحاة الاتجاه البغدادي الذي يجمع بين آراء البصريين والكوفيين، ويختار منها ما يراه راجحا، أو أقرب إلى القياس، غير أن المتتبع لآرائه يجده يمثل الطراز البغدادي الذي رأيناه عند أبي علي الفارسي وتلميذه ابن جني، فهو في معظم آرائه يتفق ونحاة البصرة الذين نهجوا علم النحو ووطئوا الطريق إلى شعبه الكثيرة، ومن حين إلى حين يأخذ برأي الكوفيين أو بآراء أبي علي أو ابن جني، وقد ينفرد بآراء خاصة به لم يسبقه أحد من النحاة إليها[2].

(١) انظر ترجمته في: نزهة الألباء للأنباري ص٣٩١، وإنباه الرواة للقفطي ٣/ ٢٦٥، وشذرات الذهب لابن العماد ٤/ ١١٨، ومعجم الأدباء لياقوت ١٩/ ١٢٦، وبغية الوعاة ٢/ ٢٧٩، ٢٨٠، والمدارس النحوية د/ شوقي ضيف ص٢٨٣، والوسيط في تاريخ النحو ص١٣٣، ١٣٤.

(٢) المدارس النحوية ص٢٨٤.

ومن ثم لا يخرجه تعصبه للبصريين وعلى رأسهم سيبويه من كونه بغدادي المذهب، والدليل على أنه متعصب لسيبويه أنه يضع كتاب سيبويه نصب عينيه حتى كأنه ملخص له أحيانا في كتابه المفصل، ولذا كان يزعم أنه ليس في كتاب سيبويه مسألة إلا وقد تضمنها مفصله.

ويحكي أن بعضهم أنكر عليه هذا القول، وذكر له مسألة من كتاب سيبويه، وقال: هذه ليست في المفصل، فأجابه إنها إنْ لم تكن فيه نصا، فهي فيه ضمنا، وبين له ذلك[١].

ومما وافق فيه سيبويه أن الفعل الثاني في باب التنازع هو العامل[٢]، وأن (زيد) في نحو: (هل زيدٌ قام) يعرب فاعلا لفعل محذوف يفسره المذكور لا مبتدأ كما زعم الكوفيون[٣].

وكذلك متلو (إنْ) الشرطية في نحو قوله تعالى: «**وإنْ أحد من المشركين استجارك فأجره**»[٤]، فإن (أحد) فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور[٥].

واختار رأي سيبويه في أن الواقع بعد (لولا) في نحو قولهم: (لولا عليٌّ لسافرت) مبتدأ خبره محذوف[٦]، وفي أن خبر (إنَّ) وأخواتها مرفوع بها لا بما كان مرتفعا به من قبل كما زعم الكوفيون[٧]، وفي أن الناصب للمنادى هو الفعل المحذوف: (أريد)، أو (أدعو) الذي نابت عنه أداة النداء[٨].

---

(١)الوسيط في النحو ص١٣٤.

(٢)شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٧٧.

(٣)السابق ١/ ٨١.

(٤)التوبة: ٦.

(٥)شرح المفصل ١/ ٨٢.

(٦)شرح المفصل ١/ ٩٥.

(٧)السابق ١/ ١٠١.

(٨)السابق ١/ ١٢٧.

وقد جعله ميله الشديد إلى البصريين وسيبويه يعبر عنهم بقوله: (أصحابنا)، كما وجدنا ذلك من قبل عند أبي علي الفارسي وابن جني، فهو إما أن ينسج على منوالهم جميعا أو على منوال أحدهم، فقد اتفق مع الخليل على أن الفاعل أصل المرفوعات، وأن المبتدأ فرع عنه، وكان سيبويه يرى عكس ذلك، حيث ذهب إلى أن المبتدأ أصل المرفوعات وأن الفاعل فرع منه[١].

كما أخذ برأي الأخفش في أن الكاف تأتي في النثر كثيرا بمعنى (مثل)، فتعرب إعرابها، وتخرج عن حرفيتها، وبذلك جوزا أن تعرب في مثل: (زيد كالأسد) خبرا لـ (زيد) مضافا لـ (الأسد)[٢]، وكما أخذ برأي المبرد في أن لفظ (الآن) مبني؛ لأنه استعمل من أول وضعه بالألف واللام، ولم يستعمل نكرة[٣]، وكأخذه برأي الزجاج في أن مثل (أكْرِمْ بزيد) أمر على حقيقته لكل أحد أن يصف زيدا بالكرم، والباء زائدة، وكان سيبويه يذهب إلى أن الفعل في مثل هذه الصيغة ماض أخرج بلفظ الأمر، والباء زائدة مثل الباء في قوله تعالى: «**وكفى بالله شهيدا**»[٤].

وعلى شاكلة أضرابه من البغداديين كان الزمخشري يوافق الكوفيين في بعض ما ذهبوا إليه، ومن ذلك أنه جعل الفعل (حدَّث) من الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل كقول الحارث بن حِلِّزة اليشكري:

إنْ منعتم ما تُسألون فمن حُـ ـدِّثتمـوه لـه علينا العلاءُ[٥]

ومن ذلك أيضا جواز أن يكون البدل والمبدل منه نكرتين كما في قوله تعالى: «**أو كفارةٌ طعامُ مساكين**»[١]، وقوله تعالى: «**من شجرةٍ مباركةٍ زيتونةٍ**»[٢].

---

(١)شرح المفصل ١/ ٧١، والهمع ١/ ٩٣.

(٢)شرح المفصل ٨/ ٤٢.

(٣) السابق ٤/ ١٠٣.

(٤)الفتح: ٢٨.

(٥) شرح المفصل لابن يعيش ٧/ ٦٥.

كما اختار أن تكون جملة البسملة متعلقة بفعل محذوف تقديره: (أقرأ) ونحوه، لا بـ (اسم) كما ذهب البصريون[٣].

كما اختار أيضا رأيهم في أن تكون (أنَّ) المفتوحة المشددة وما بعدها في نحو: (لو أنك جئت) فاعلا لفعل محذوف تقديره: (ثبت)، أي: (لو ثبت مجيئك)؛ لأن (لو) تختص بالدخول على الفعل[٤].

وقد نجد الزمخشري يوافق أبا علي الفارسي في بعض المسائل، ومن ذلك أن تكون (ما) في قولهم: (نعمَّا محمد) نكرة تامة منصوبة على التمييز بمعنى (شيئا)، وهي مفسرة للفاعل المستتر، وعليه يكون (محمد) هو المخصوص[٥].

كما وافق الفارسي على أن الجملة تنقسم إلى اسمية وفعلية وشرطية وظرفية، وقد اعترض ابن يعيش على هذا التقسيم، حيث رد كلا من الجملة الشرطية والظرفية إلى الفعلية؛ لأن الجملة الشرطية تتألف من فعل الشرط والجواب؛ ولأن الظرف يتعلق بفعل محذوف[٦].

كما وافقه على أن الباء الزائدة في خبر (ما) في نحو قولهم: (ما زيد بقائم) دليل على أن (ما) حجازية عاملة عمل (ليس)؛ لأن (ما) التميمية المهملة لا تزاد الباء في خبرها[٧].

---

(١) المائدة: ٣٣.

(٢) شرح المفصل ٣/ ٦٨، والمغني ٢/ ، والهمع ٢/ ١٢١.

(٣) المغني ص٤٥٥، تحقيق مازن المبارك.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٨١، والهمع ١/ ١٣٨.

(٥) شرح المفصل ٧/ ١٣٤، والهمع ١/ ٢٥٠.

(٦) شرح المفصل ١/ ٨٨.

(٧) المغني ص٢٧٩.

كما نجد الزمخشري يوافق ابن جني أيضا على بعض المسائل، ومن ذلك مجيء (أنْ) مصدرية ظرفية مثل (ما) المصدرية الظرفية، مثل: (جئتك أنْ تصلي العصر)، أي: زمنَ صلاتك العصر)، وخرج على هذا المعنى قوله تعالى: «**ألم ترَ إلى الذي حاجَّ إبراهيمَ في ربِّه أنْ آتاه الله الملك**»[١]، أي: (وقتَ إيتاء الله الملك)[٢].

كما وافق ابن جني أيضا على جواز إبدال الجملة من المفرد، كما في قول الشاعر:

إلى اللهِ أشكو بالمدينة حاجةً وبالشام أخرى كيف يلتقيان

فـ(كيف يلتقيان) بدل من (حاجة) و(أخرى)، كأنه قال: (أشكو هاتين الحاجتين: تعذرَ التقائهما)[٣].

وإذا كان الزمخشري يوافق البصريين أو بعضهم أحيانا، وفي بعض الأحيان يوافق الكوفيين، وتارة يوافق بعض البغداديين، فإننا نراه في كثير من الأحيان ينفرد بآراء اجتهادية خالف بها كلا من البصريين والكوفيين والبغداديين، ومعظم هذه الآراء التي انفرد بها نجده في تفسيره: (الكشاف) من خلال تحليله للنص القرآني.

ومن هذه الآراء مذهبه في أن السين إذا دخلت على فعل مضارع محبوب أو مكروه أفادت أنه واقع لا محالة، ووجه أنها ذلك تفيد الوعد بحصول الفعل، فدخولها على ما يفيد الوعد أو الوعيد مقتضٍ لتوكيده، وتثبيت معناه، وقد أومأ إلى ذلك في قوله تعالى: «**فسيكفيكهم الله**»[٤]، فقال: «ومعنى السين

(١) البقرة: ٢٥٨.

(٢) المغني ص٨٩٠، والهمع ١/ ٨٢.

(٣) الهمع ٢/ ١٢٨.

(٤) البقرة: ١٣٧.

أن ذلك كائن لا محالة - وإن تأخر إلى حين»[١]، وقد صرح به عند قوله تعالى: «**أولئك سيرحمهم الله**»[٢]، فقال: «السين مفيدة وجود الرحمة لا محالة، فهي تؤكد الوعد كما تؤكد الوعيد إذا قلت: سأنتقم منك»[٣].

وقد عقب ابن هشام على رأي الزمخشري هذا قبل أن يوضح وجهه ومراده بقوله: «ولم أرَ مَنْ فهم وجه ذلك»[٤]؛ لأن النحاة لم يفهموا من دخول السين على المضارع إلا إفادتها وقوع الفعل في المستقبل.

كما يرى أن الواو العاطفة قد تأتي بمعنى (أو) الدالة على الإباحة، ومثل لذلك بقولهم: (جالس الحسن وابنَ سيرين)، يريد: (جالس أحدهما)، ولذا ذكر الله تعالى: «**تلك عشرة كاملة**»[٥] بعد قوله تعالى: «**فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم**»[٦] لئلا يتوهم إرادة الإباحة[٧].

ويرى جواز اقتران جملة النعت بالواو، وذلك لتأكيد لصوقها بموصوفها، وإفادتها أن اتصافه بها أمر ثابت، وحمل على ذلك قوله تعالى: «**وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم**»[٨]، وقوله تعالى: «**وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى أن تحبوا شيئا وهو شر لكم**»[٩]، وهذه الواو عند جمهور النحاة للحال[١٠].

---

(١) الكشاف ١/ ٢٢٢.

(٢) التوبة: ٧١.

(٣) الكشاف ٢/ ٢٧٥.

(٤) المغني ص١٨٥.

(٥) البقرة: ١٩٦.

(٦) البقرة: ١٩٦.

(٧) المغني ص٤٨٦.

(٨) الحجر: ٤.

(٩) البقرة: ٢١٦.

(١٠) المغني ص٤٧٧.

وأجاز الزمخشري حذف المعطوف عليه بـ (أم)، وجعل منه قوله تعالى: «**أم كنتم شهداء إذ حضر يعقوب الموت**»[١]، فقال: «يجوز كون (أم) متصلة على أن الخطاب لليهود، وحذف معادلها، أي: أتدَّعون على الأنبياء اليهودية أم كنتم شهداء[٢].

ومذهب الجمهور أن همزة الاستفهام تتميز على أخواتها بأن لها الصدارة في الكلام، ولذلك فإنها إذا كانت في جملة معطوفة بالواو أو بالفاء أو بـ (ثم) قدمت على العاطف تنبيها على أصالتها في التصدير نحو قوله تعالى: «**أفلم ينظروا**»[٣]، «**أفلم يسيروا**»[٤]، «**أثم إذا ما وقع آمنتم به**»[٥]، وذهب الزمخشري إلى أن الهمزة هنا في محلها الأصلي، وأن العطف على جملة مقدرة بينها وبين العاطف، والتقدير: أمكثوا فلم يسيروا في الأرض، والتقدير في قوله تعالى: «**أفنضرب عنكم الذكر صفحا**»[٦]: أنهملكم فنضرب عنكم الذكر صفحا، وقد ضعف ابن هشام هذا الرأي لما فيه من التكلف، وأنه غير مطرد في جميع المواضع[٧].

ويرى الجمهور أن (لن) لا تفيد تأكيد النفي ولا تأبيده، وقد خالف الزمخشري فذهب إلى أنها تفيد التأكيد والتأبيد، وقد رد الجمهور هذا الرأي لأنه ادعاء بلا دليل، واستدلوا بأنها لو كانت للتأبيد لما قيد منفيها بـ(اليوم) في

---

(١) البقرة: ١٣٣.

(٢) المغني ص٦٥.

(٣) ق: ٦.

(٤) يوسف: ١٠٩.

(٥) يونس: ٥١.

(٦) الزخرف: ٥.

(٧) المغني ص٢٣.

قوله تعالى: «**فلن أكلم اليوم إنسيا**»[١]، ولكان ذكر (الأبد) بعدها في قوله تعالى: «**ولن يتمنوه أبدا بما قدمت أيديهم**»[٢] تكرارا، والأصل عدم التكرار[٣].

وجوز أن تكون (إذ) في قوله تعالى: «**لقد من الله على المؤمنين إذ بعث فيهم رسولا**»[٤] في موضع رفع على الابتداء المؤخر وذلك على قراءة بعضهم: «لَمِنْ مَنِّ اللهِ على المؤمنين إذ بعث فيهم»، فالجار والمجرور (من مَنِّ الله) هو الخبر المقدم، والمبتدأ المؤخر (إذ)، والتقدير: (لَمِنْ مَنِّ الله على المؤمنين وقتُ بعثه)، وذلك قياسا على (إذا) في نحو قولهم: (أخطب ما يكون الأمير إذا كان قائمًا)[٥].

وقد استغرب ابن هشام هذا الرأي، فقال: «ولا نعلم بذلك قائلا، ثم تنظيره بالمثال غير مناسب؛ لأن الكلام في (إذ) لا في (إذا)، وكان حقه أن يقول: (إذ كان)؛ لأنهم يقدرون في هذا المثال ونحوه (إذ) تارة، و(إذا) تارة أخرى بحسب المعنى المراد، ثم ظاهره أن المثال يتكلم به هكذا، والمشهور أن حذف الخبر في ذلك واجب، وكذلك المشهور أن (إذا) المقدرة في المثال في موضع نصب»[٦].

والحق أن (إذ) على الوجه الأول الذي ذكره الزمخشري قبل هذا الوجه الذي قدر فيه المبتدأ محذوفا، أي: (لَمِنْ مَنِّ اللهِ على المؤمنين مَنُّه إذْ بعث

---

(١) مريم: ٢٦.

(٢) البقرة: ٩٥.

(٣) المغني ص٣٧٤.

(٤) آل عمران: ١٦٤.

(٥) الكشاف ١/ ١٦٤.

(٦) المغني ص١١٣.

فيهم) ليست في موضع رفع على الابتداء، وإنما هي في موضع نصب على الظرفية، وتتعلق حينئذ بالمبتدأ المحذوف الذي دل عليه السياق[١].

وكان يرى أن (أمّا) لا تأتي للتفصيل فقط، وإنما تأتي للتوكيد، ويذكر ابن هشام أن التوكيد في (أمّا) قل مَنْ ذكره، ولم ير من أحكم شرحه غير الزمخشري، فإنه قال: «فائدة (أمّا) في الكلام أن تعطيه فضل توكيد، تقول: (زيد ذاهب)، فإذا قصدت توكيد ذلك وأنه لا محالة ذاهب، وأنه بصدد الذهاب، وأنه منه عزيمة قلت: (أمّا زيد فذاهبٌ)»[٢].

وكان يرى أن رافع الخبر هو الابتداء فقط خلافا لابن جني حيث كان يرى أن رافع الخبر المبتدأ والابتداء[٣].

وسبق أن عرفنا أنه يجيز اقتران جملة النعت بالواو، وقد أجاز أيضا أن يلي (إلا) نعت لما قبلها مفردا كان أو جملة، فالمفرد نحو: (ما مررت برجل إلا شجاعٍ)، والجملة نحو: (ما مررت بأحد إلا زيدٌ خير منه)[٤].

وكان يرى أن بين تعدية الفعل بالهمزة وتعديته بالتضعيف فرقا دلاليا، وهو أن التعدية بالهمزة تدل على وقوع الحدث دفعة واحدة، وأن تعديته بالتضعيف تدل على وقوع الحدث مفرقا، ولذا فرق بين (نزَّل)، و(أنزل) في قوله تعالى: «**نزل عليك الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه وأنزل التوراة والإنجيل**»[٥]، فبين أنه لما نُزِّل القرآن منجما، والتوراة والإنجيل جملة واحدة، جيء بـ (نزَّل) في الأول، و(أنزل) في الثاني[٦].

---

(١) الكشاف ١/

(٢) المغني ١/ ٥٧.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٨٣، ٨٥.

(٤) السابق ٢/ ٩٣، والهمع ١/ ٢٣٠.

(٥) آل عمران: ٣.

(٦) المغني ٢/ ٥٢٤.

وكان يجيز أن يكون الفاعل جملة، وجعل من ذلك قوله تعالى : «**أفلم يهد لهم كم أهلكنا قبلهم من القرون**»[١]، فجعل جملة (كم أهلكنا قبلهم من القرون) فاعلا للفعل (يهد)، وقد رد ابن هشام هذا الرأي، وذكر أن الصواب أن الفاعل مستتر راجع إلى الله – تعالى، أي: أو لم يبين الله لهم، أو راجع إلى الهدى[٢].

والحق أن تجويز مجيء الفاعل جملة لم ينفرد به الزمخشري، وإنما أجازه هشام وثعلب من الكوفيين مطلقا، وأجازه الفراء من الكوفيين أيضا وجماعة بشرط أن يكون الفعل قلبيا، وفي الجملة معلِّق له عن العمل في اللفظ، نحو: (ظهر لي أقام زيد)[٣].

فهذه الآراء المتنوعة التي وافق في بعضها البصريين، ووافق في بعضها الكوفيين، ووافق في بعضها البغداديين، وانفرد ببعضها دليل على أنه لم يكن يدور في فلك مدرسة معينة، وإنما كان يسير في اتجاه البغداديين الذين بنوا منهجهم في دراسة النحو واللغة على الجمع بين آراء البصريين والكوفيين واختيار ما يروق لهم من آراء هؤلاء وهؤلاء، إلى جانب توسعهم في بسط المسائل والقضايا وتفريعها وشرح العلل والحجج واستنباط آراء جديدة لم يسبقوا إليها، ونلاحظ أن ابن هشام قد تعقبه في كثير من الآراء بالرد عليه أو بتخطئته أو بتصويب آرائه أو بتضعيفها، إلى غير ذلك من وجوه التعقب والاستدراك، ومما يَلْفِت النظر أن الزمخشري قد عرف بموقفه المتشدد من القراءات القرآنية، حيث ضعف كثيرا من القراءات الصحيحة المتواترة وطعن في أصحابها، ويبدو أن مذهبه الاعتزالي كان له الأثر في الاحتكام إلى العقل في توجيه القراءات في حين أن القراءات إنما تثبت بالرواية والنقل، لا بالدراية والعقل، وليس لأئمة القراءات اجتهاد شخصي فيما نقل عنهم، وإنما اعتمدوا

---

(١) طه: ١٢٨.

(٢) المغني ٢/ ٥٨٩.

(٣) المغني٢/ ٤٢٨.

فيه على صحة النقل، وثبوت الرواية، واتصال السند إلى الرسول – صلى الله عليه وسلم، وقد تصدى للزمخشري دفاعا للقراءات الصحيحة ابن مالك وأبو حيان وابن هشام وغيرهم، وقد أفرد الشيخ/ أحمد بن المنير السكندري مصنفا رد فيه على الزمخشري، وتعقبه في فكره الاعتزالي وأسماه : (الانتصاف بذيل الكشاف)، وقد أوضحنا موقفه من قراءة ابن عامر في رسالتنا للماجستير حول قراءة ابن عامر صوتيا وصرفيا ونحويا، كما أبرزنا موقفه من القراءات القرآنية بوجه عام في رسالتنا للدكتوراه: مواقف النحاة من القراءات القرآنية من أول القرن الخامس إلى أواخر القرن الثامن.

ابن الشجري

هو: الشريف أبو السعادات هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة العلوي الحسني المعروف بابن الشجري، نسبة إلى شجرة، وهي قرية من أعمال المدينة، كان أوحد زمانه في معرفة اللغة وأشعار العرب وأيامها وأحوالها، ولكنه لم يكن في النحو كذلك، وكان حسن البيان حلو الألفاظ، وكان معرفته بالنحو أدنى من معرفته بالأدب وأيام العرب، فقد حكى يوما قول المبرد في بناء (حذام) و(قطام) إنه اجتمع فيه ثلاث علل، هي: التعريف، والتأنيث، والعدل، فبعلتين يجب منع الصرف، وبالثالثة يجب البناء؛ إذ ليس بعد منع الصرف إلا البناء، فقال له تلميذه الأنباري: هذا التعليل ينتقض بقولهم: (أذْرَبيجان)، فإن فيه أكثر من ثلاث علل، ومع هذا فليس بمبني، بل هو معرب غير منصرف، فقال ابن الشجري: هكذا قيل.

ولكن بعض المراجع تذكر أنه كان أحد أئمة النحاة له معرفة تامة باللغة والنحو، وتشهد له بذلك تصانيفه في النحو، وكان فصيحا، حلو الكلام، حسن البيان والإفهام.

قرأ الحديث بنفسه على جماعة، منهم: أبو الحسن المبارك بن عبد الجبار بن أحمد بن القاسم الصيرفي، وعلى محمد بن سعيد بن سهل الكاتب، وغيرهما.

وقرأ النحو واللغة على أبي المعمر بن طباطبا العلوي وابن فضال المجاشعي، وأبي جعفر سعيد بن علي السلالي الكوفي، وأبي زكريا التبريزي، وممن قرأ عليه الشيخ تاج الدين أبو اليمن الكندي، والأنباري صاحب نزهة الألباء.

ومن مصنفاته: (الأمالي) أملاه في أربعة وثمانين مجلسا، وهو أكبر مؤلفاته، وأكثرها إفادة لاشتماله على فنون من الآداب، وهو مطبوع في جزأين، ثم حققه الدكتور/ محمود الطناحي – رحمه الله تعالى – في ثلاثة أجزاء، وقد التمس من ابن الخشاب أن يسمعه فما أجابه، فعاداه، فلما أتيحت له فرصة الاطلاع عليه خطأه في كثير مما فيه، فأحنق ذلك ابن الشجري ونهض للرد عليه، وألف في ذلك كتابه (الانتصار).

ومن مؤلفاته أيضا: (الحماسة) ضاهى به حماسة أبي تمام، وهو مطبوع، وله أيضا ديوان مختارات الشعراء، وهو مطبوع أيضا، وله ديوان شعر مطبوع، وكتاب (ما اتفق لفظه واختلف معناه)، و(شرح اللمع)، و(شرح التصريف الملوكي) وكلاهما لابن جني.

ولد ابن الشجري سنة أربعمائة وخمسين للهجرة، وكانت وفاته ببغداد سنة خمسمائة واثنتين وأربعين للهجرة في خلافة المقتفي، ودفن في داره بالكرخ[1].

---

(١) انظر ترجمته في: الوافي بالوفيات ٧/ ٣٩٧، ٣٩٨، ونزهة الألباء للأنباري ص٤٠٤، وإنباه الرواة للقفطي ٣/ ٣٥٦، وشذرات الذهب لابن العماد ٤/ ١٣٢، ومعجم الأدباء لياقوت ١٩/ ١٨٢، وبغية الوعاة ٢/ ٣٢٤، والأعلام للزركلي ٨/ ٧٤، والوسيط في تاريخ النحو ص١٣٤.

مذهبه وآراؤه

على الرغم من غلبة الأدب والشعر والأخبار على ابن الشجري، ولذا وصفه بعض المؤرخين بأنه لم يكن في النحو مثلما كان في الأدب، على الرغم من هذا فإنه كان أحد أئمة النحو في عصره، حتى قيل: إنه لم يكن أنحى منه في عصره، وإنه ظل يدرس النحو لطلابه نحو سبعين عاما، وفي أخباره ما يدل على أنه موصول النسب العلمي بأبي علي الفارسي، فقد أخذه عن ابن طباطبا، وأخذه ابن طباطبا عن علي بن عيسى الربعي تلميذ أبي علي، مما يدل على أنه ذو قدم راسخة في النحو.

ونراه منذ فاتحة أماليه معجبا بالبصريين على شاكلة الفارسي وابن جني، وهو إعجاب جعله يقول في حجج الكوفيين: «ولنحاة الكوفيين في أكثر كلامهم تهاويل فارغة من الحقيقة»[1].

غير أن هذا التعصب للبصريين شأنه في ذلك شأن سائر المتأخرين من البغداديين لا يجعلنا نخرجه من فلك الاتجاه البغدادي القائم على الجمع بين آراء البصريين والكوفيين، واختيار ما يروقه منها، فضلا عن التفرد بآراء اجتهادية خالف بها كلا الفريقين.

ومن آرائه أنه ذهب إلى جواز الجزم بـ(لو) الشرطية في ضرورة الشعر، واستشهد بقول الشاعر:

لـو يشـأْ طار به ذو ميعة لاحقُ الآطالِ نهدٌ ذو خُصَلْ[2]

وكان سيبويه يذهب إلى أن (إذ) بعد (بينا) و(بينما) تفيد المفاجأة مثل (إذا)، ومنه قول الشاعر:

---

(١) أمالي ابن الشجري ١/ ٥٦ ، والمدارس النحوية ص٢٧٧.

(٢) الجنى الداني ص٢٨٦، ٢٨٧، والمغني ١/ ٢٧١.

استقدر الله خيرا وارضينَّ به فبينما العسرُ إذ دارت مياسيرُ

واختار ابن الشجري أن تكون في مثل هذا زائدة، ثم اختلفوا في كونها ظرف مكان أو زمان، أو حرفا أصليا أو زائدا[١].

ويذكر النحاة أن من معاني اللام أنها تأتي بمعنى (بعد) كما في قوله تعالى: «أقم الصلاة لدلوك الشمس»[٢]، ومنه قول الرسول – صلى الله عليه وسلم: «صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته»، وجعل ابن الشجري منه قول الشاعر:

فلمَّا تفرقنا كأنا ومالكا لطول اجتماع لم نبت ليلة معا[٣]

وذهب موافقا لابن جني إلى أن (لا) العاملة عمل (ليس) يجوز أن تعمل في المعارف خلافا للجمهور، حيث اشترطوا تنكير معموليها، وعلى ظاهر قولهما جاء قول النابغة الجعدي:

وحلتْ سوادَ القلب لا أنا باغيا سوها ولا عن حبها متراخيا[٤]

وذهب متابعا للرماني، وتابعه أبو علي الشلوبين وابن مالك إلى أن الخبر بعد (لولا) لا يجب حذفه على الإطلاق، وإنما فيه تفصيل: فإن كان كونا مطلقا كالوجود والحصول غير مقيد وجب حذفه، نحو قولهم: (لولا زيد لأكرمتك)، وإن كان مقيدا كالقيام والقعود، ولا دليل يدل عليه إذا حذف وجب ذكره، كقوله عليه الصلاة والسلام لعائشة: «لولا قومُك حديثو عهد بكفر لهدمت الكعبة»، وإن كان مقيدا ولكن في الكلام ما يدل عليه إذا حذف جاز ذكره وحذفه، كقولك: (لولا أنصار زيد لهلك)، أي: (نصروه)[٥].

---

(١) المغني ١/ ٨٣.

(٢) الإسراء: ٧٨.

(٣) الجنى الداني ص١٠١، ١٠٢.

(٤) السابق ص٢٩٣، والمغني ١/ ٢٤٠.

(٥) الجنى الداني ص٦٠٠، ٦٠١، والمغني ١/ ٢٧٣.

ويظهر أنه كانت تنقصه الدقة، فقد تعقبه ابن هشام في عدة مواضع من كتابه (المغني) مغلطا له ومثبتا عليه عدم التحري في نقل آراء الفارسي وسيبويه والأخفش والكسائي[1].

ابن الخشاب

هو: عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد بن عبد الله بن نصر بن الخشاب أبو محمد النحوي، كان أعلم أهل زمانه بالنحو، حتى يقال: إنه كان في درجة الفارسي، وكانت له معرفة بالحديث والتفسير واللغة والمنطق والفلسفة والحساب والهندسة، وما من علم من العلوم إلا وكانت له فيه يد حسنة.

قرأ الأدب على أبي منصور الجواليقي وغيره، وتعلم الحساب والهندسة على أبي بكر بن عبد الباقي الأنصاري، وتعلم الفرائض على أبي بكر المزرقي، وسمع الحديث من أبي الغنائم النرسي، وأبي القاسم بن حصين، وأبي العز بن كادش وجماعة، وأخذ النحو عن ابن الشجري وغيره، وكان حسن الخط، ولم يزل يقرأ حتى علا على أقرانه، وقرأ العالي والنازل، وحصل كتبا كثيرة جدا، وقرأ عليه الناس، وانتفعوا به، وتخرج به جماعة، وروى كثيرا من الحديث.

وقد سمع منه أبو سعد السمعانى وأبو أحمد بن سكينة وأبو محمد بن الأخضر، وكان ثقة فى الحديث صدوقا نبيلا حجة إلا أنه لم يكن فى دينه بذاك، وكان بخيلا مبتذلا فى ملبسه وعيشه، قليل المبالاة بحفظ ناموس العلم، يلعب الشطرنج مع العوام على قارعة الطريق، وكان يتعمم بالعمامة فتبقى مدة على حالها حتى تسود مما يلى رأسه وتتقطع من الوسخ، ولم يتزوج ولم يتسرى، ومن مصنفاته : شرح الجمل للجرجانى وقد أسماه :(المرتجل فى شرح الجمل)، وقيل : هو جمل الزجاجى وشرح اللمع لابن جنى، ولم يكمله، والرد على بابشاذ فى شرح الجمل، والرد على التبريزى فى تهذيب الإصلاح،

(١) المدارس النحوية ص٢٧٨.

وشرح مقدمة الوزير ابن هبيرة فى النحو، يقال إنه وصله عليها بألف دينار، ونقد المقامات الحريرية، وهو مطبوع.

ولد ببغداد سنة أربعمائة واثنتين وتسعين للهجرة، وكانت وفاته ببغداد أيضا سنة خمسمائة وسبع وستين، وقد وقف كتبه قبيل موته على أهل العلم، ورئى بعد موته بمدة فى النوم على هيئة حسنة، فقيل له : ما فعل الله بك ؟ قال : غفر لى، قيل : ودخلت الجنة ؟ قال : نعم إلا أن الله أعرض عنى، قيل : وأعرض عنك ؟ قال : نعم، وعن كثير من العلماء ممن لا يعمل[١].

مذهبه وآراؤه

لا يخرج ابن الخشاب عما كان عليه أسلافه البغداديون من الجمع بين آراء البصريين والكوفيين، ودراستها والاختيار منها، ويبدو أنه كان متبعا لأصحاب الكتب التى شرحها مثل : لمع ابن جنى، وجمل الجرجانى، ومقدمة ابن بابشاذ الى غير ذلك من كتب أسلافه ممن كانوا يسيرون فى الاتجاه البغدادى، ولعل هذا يفسر لنا عدم انفراد ابن الخشاب بكثير من الآراء النحوية، ومن ثم لا نجد له إلا آراء قليلة، ومعظمها آراء تفسيرية توضيحية أو تعليقات على آراء السابقين.

ومن آرائه أن أصل (هيا) من أدوات النداء (أيا) وقلبت الهمزة هاء[٢]، وأن أفعال المطاوعة لا تنقاس، فلا يقال : (أخرجته فانخرج)[٣]، ونسب إبدال التاء المنقلبة عن فاء الافتعال فى نحو : (اتعد) و (اتسر) من الوعد واليسر ياء أو واوا أو ألفا على حسب حركة ما قبلها إلى الحجازيين، فيقولون : (ايتعد)،

(١) انظر ترجمته في: إنباه الرواة ٢/ ٩٩، ومعجم الأدباء لياقوت ١٢/ ٤٧، وبغية الوعاة ٢/ ٢٩، والأعلام ٤/ ٦٧، والوسيط في تاريخ النحو د/ عبد الكريم محمد الأسعد ص١٣٤، ١٣٥.

(٢) الجنى الداني للمرادي ص٥٠٧، وارتشاف الضرب ٣/ ١١٧.

(٣) ارتشاف الضرب ١/ ٨٥.

(ايتسر)،(ياتعد)،(ياتسر)، (موتعد)، (موتسر)، وقال ابن الخشاب «وعلى الرغم من أنها لغة الحجاز جاء القرآن على لغة غيرهم»[١].

ويرى أن جمع جمع الجمع نحو: (أصائل) فهو جمع (آصال)، و(آصال) جمع (أُصُل)، و(أُصُل) جمع (أصيل) أبعد من جمع الجمع الذي منعه كثير من النحاة[٢].

وكان يرى أن الاسم المفرد المضاف إلى ياء المتكلم نحو (صديقي)، و(كتابي) مبني لا معرب بالحركات المقدرة كما ذهب الجمهور، وهو متابع في هذا الرأي عبد القاهر الجرجاني[٣].

وقد استدل أبو حيان بنقله الخلاف عن هشام حول جواز ترخيم الاسم الثلاثي الساكن الوسط، نحو: (بكر، هند) ردا على ابن عصفور الذي زعم أن ترخيمه لا يجوز قولا واحدا[٤].

فهذه الآراء – وإن كانت قليلة – تدل على استقلالية فكره النحوي واللغوي، وأنه ليس بصريا ولا كوفيا، وإنما هو دائر في فلك البغداديين الذين يجمعون بين المذهبين، ويختارون منهما ما يروق لهم بالإضافة إلى نزعتهم الاجتهادية.

ملك النحاة

هو: الحسن بن صافي بن عبد الله بن نزار بن أبي الحسن أبو نزار الملقب بـ (ملك النحاة).

---

(١) ارتشاف الضرب ١/ ١٤٧.

(٢) ارتشاف الضرب ١/ ٢١٩.

(٣) السابق ٢/ ٥٣٦.

(٤) السابق ٣/ ١٥٥.

ولد سنة أربعمائة وتسع وثمانين للهجرة، كان والده مولى حسين الأرموي التاجر، وكان مولده بشارع الرقيق ببغداد، ثم انتقل إلى الجانب الشرقي، وأخذ الفقه الشافعي عن أحمد الأشتهي، وقرأ الأصول على ابن برهان، وأخذ النحو عن الفصيحي حتى برع فيه، ودرس النحو في الجامع، ثم سافر إلى خراسان وكرمان وغزنة، وعاد إلى الشام واستوطن دمشق إلى أن مات.

وكان من أئمة النحاة، غزير الفضل، متفننا في العلوم، كما كان صحيح الاعتقاد، كريم النفس، مطبوعا متناسب الأحوال يحكم على أهل التمييز بحكم ملكه، فيقبل ولا يستثقل، فيقول: هل سيبويه إلا من رعيتي وحاشيتي، ولو عاش ابن جني لم يسعه إلا حمل غاشيتي.

وهو الذي لقب نفسه بملك النحاة، وكان يغضب على من لم يسمه بـ (ملك النحاة).

ومن مصنفاته: (الحاوي)، و(العمدة)، وهما في النحو، و(المقتصد في التصريف)، و(العروض)، و(التذكرة السفرية)، و(الحاكم في الفقه)، و(المقامات)، وديوان شعر، و(المنتخب)، و(المسائل العشر المتعبات إلى الحشر)، وكان شاعرا وأديبا، توفي بدمشق سنة خمسمائة وثمان وستين للهجرة.

وقد رئي في المنام فقيل له: ما فعل الله بك؟ قال: أنشدته قصيدة ما في الجنة مثلها، وهي:

يا هذه أقصري عن العذلِ ... فلستِ في الحل ويك من قِبلِ

يارب ها قد أتيت معترفا ... بما جنته يداي من زللِ

ملآنَ كفٌ بكل مأثمة ... صفر يد من محاسن العملِ

فكيف أخشى نارا مسعرة ... وأنت يا رب في القيامة لي

قال: فوالله منذ فرغت من إنشادها ما سمعت حسيس النار[١].

مذهبه وآراؤه

على الرغم من سمو مكانة ملك النحاة فى النحو واللغة وغيرهما، وعلى الرغم من كثرة مؤلفاته، فإن كتب النحو التى عنيت بنقل الخلافات النحوية لم تحفل بنقل آرائه، ولعل هذا يرجع إلى تبعيته المطلقة لمن سبقوه فلم يأت بآراء اجتهادية يخالف بها النحاة.

ويمكن أن يكون هناك سبب آخر فى عدم احتفاء من جاءوا بعده بذكر آرائه وهوأنه ـ كما تذكر كتب التراجم ـ كان يستخف بالعلماء، فكان إذا ذكر واحد منهم، قال : كلب من الكلاب، فلما رد عليه رجل قائلا: أنت إذا لست ملك النحاة، بل ملك الكلاب استشاط غضبا، وقال: أخرجوا هذا الفضولى.[٢]

فقد يكون هذا الغرور الذى كان يتملكه سببا فى أن النحاة من بعده لم يعبأوا به ولا بآرائه لأن بعض المؤلفين قد يعنى بذكر من سبقوه وإن لم ينفرد بآراء معينة.

وقد ورد ذكر ملك النحاه فى ارتشاف الضرب فى معرض حديث أبى حيان عن لغة تميم، وهى رفع ما بعد (إلا) فى نحو قولهم : (ليس الطيبُ إلا المسكُ) قياسا على إلغاء (ما) إذا انتقض نفيها بـ (إلا)، وعلى هذه اللغة جاءت حكاية سيبويه برفع المسك، ويذكر أبو حيان أن أبا على الفارسى قد جهل هذه اللغة، ولذا فأول هذا المثال بتأويلات مختلفة، وكذلك تأوله أبو نزار ملك

(١) إنباه الرواة ١/ ٣٠٥، وشذرات الذهب ٤/ ٢٢٧، ومعجم الأدباء ٨/ ١٢٢، وبغيية الوعاة ١م٥٠٤،والوسيط فى تاريخ النحو ص١٣٥.

٢بغية الوعاة ص٥٠٤.

النحاه[١]، فزعم أن (الطيب) اسم (ليس)، وأن (المسك) مبتدأ خبره محذوف تقديره: (إلا المسك أفخره)، والجملة الاسمية في محل نصب خبر (ليس)[٢].

وزعم أن (ده) من قول الراجز:

وقُوَّلٍ ألا دهٍ فلا دهِ

اسم فعل، وأن معناه فى كلام العرب صح أو يصح.[٣]

ابن الدهان

هو: أبو محمد سعيد بن المبارك بن علي بن عبد الله المولود ببغداد سنة أربعمائة وثلاث وتسعين للهجرة أو أربعمائة وأربع وتسعين، الملقب بـ (ابن الدهان النحوي)، كان من أعيان النحاة المشهورين بالفضل ومعرفة العربية، وكان سيبويه عصره، وكان يقال حينئذ: النحويون ببغداد أربعة: ابن الجواليقي، وابن الشجري، وابن الخشاب، وابن الدهان.

وقد سمع الحديث من أبي القاسم هبة الله محمد بن الحصين وأبي غالب أحمد بن البناء وجماعة.

ومن مصنفاته: شرح الإيضاح في أربعين مجلدا، وشرح اللمع لابن جنّي في عدة مجلدات، والدروس في النحو، والرياضة في النكت النحوية، والفصول في النحو، والدروس في العروض، والمختصر في القوافي، والضاد والظاء، وتفسير القرآن، والأضداد، والعقود في المقصور والممدود، والنكت والإشارات على ألسنة الحيوانات، وإزالة المراء في شرح العين والراء، وتفسير سورة الإخلاص، وديوان شعر، ومن شعره:

---

١ ارتشاف الضرب ٢/ ٩٣.

(٢) الهمع للسيوطي ١/ ١١٥.

٣ارتشاف الضرب ٣/ ٢٠١.

لا تحسبنْ أنَّ بالكتْب مثلنا سنصيرُ

فللدجاجة ريش لكنها لا تطيرُ

وتوفي بالموصل ليلة عيد الفطر سنة خمسمائة وتسع وستين للهجرة[١].

مذهبه النحوي

شأن ابن الدهان شأن غيره من البغداديين الذين درسوا نحوي البصرة والكوفة واختاروا منهما ما يشاءون فضلا عن توسعهم في شرح المسائل وبسطها والإتيان بآراء اجتهادية لم يسبقوا إليها.

ومن آراء ابن الدهان جواز الإخبار عن النكرة متى أفادت وإن لم تخصص بإضافة أو وصف، وقد استحسن الرضي قوله: «إذا حصلت الفائدة فأخبر عن أي نكرة شئت؛ لأن الغرض من الكلام إفادة المخاطب، فإذا حصلت جاز الحكم سواء تخصص المحكوم عليه بشيء أو لا»[٢].

ومن آرائه أيضا أن (ذو) الموصولة الطائية يجوز تصريفها تصريف (ذو) التي بمعنى صاحب، مع إعراب جميع متصرفاتها حملا للموصولة على التي بمعنى صاحب[٣].

وكان يؤيد أبا علي الفارسي في أن اسم الفاعل المقترن بـ (أل) لا يعمل إلا إذا كان دالا على المضي، نحو: (الضاربُ زيدا أمسِ عمرو)، وقد نقل ابن

---

(١) انظر ترجمته في: إنباه الرواة ٢/ ٤٧، وشذرات الذهب ٤/ ٢٣٣، ومعجم الأدباء ١١/ ٢١٩، وبغية الوعاة ١/ ٥٨٧، والوسيط في تاريخ النحو ص١٣٦.

(٢) شرح الكافية ١/ ٨٨، ٨٩.

(٣) شرح الكافية ٢/ ٤٢.

الدهان ذلك عن سيبويه، ولم يصرح سيبويه بذلك لكنه قال: (الضارب زيدا) بمعنى: (ضرب)[١].

وكان الجمهور يذهب إلى أن اسم التفضيل إذا أضيف إلى معرفة وكان بمعنى التفضيل جازت فيه المطابقة لما هو له، وعدم المطابقة، فيقال: (محمد أفضل الرجال)، و(المحمدان أفضل الرجال)، أو (أفضلا الرجال)، وذهب ابن الدهان موافقا لابن السراج وتابعهما ابن يعيش إلى أن اسم التفضيل المضاف إلى معرفة يجب إجراؤه مجرى المصاحب لـ (مِنْ)، فلا يجوز مطابقته لصاحبه؛ لأنه مثله في ذكر المفضول بعده[٢].

ونقل ابن الدهان عن بعضهم أن من جموع القلة (فَعَلَة)، مثل: (بَرَرَة)، والجمهور على أنه من جموع الكثرة[٣].

ويذهب الجمهور إلى أن من أسباب الإمالة أن تقع الألف بعد الياء أو قبل الياء، ولم يذكر سيبويه إمالة الألف للياء بعدها في نحو (بايعته)، و(سايرته)، وذكرها ابن الدهان وغيره[٤].

أبو البركات الأنباري

هو: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله بن أبي سعيد الإمام أبو البركات الأنباري النحوي.

ولد سنةخمسمائة وثلاث عشرة للهجرة، قدم بغداد في صباه، وأخذ الفقه عن سعيد بن الرزاز حتى برع فيه، وكان مدرسا بالمدرسة النظامية، وكانت له مجالس وعظ، ثم قرأ الأدب على أبي منصور الجواليقي، ولازم ابن الشجري

(١) السابق ٢/ ٢٠١.

(٢) السابق ٢/ ٢١٧.

(٣) شرح الأشموني ٤/ ١٢١.

(٤) السابق ٤/ ٢٢٥.

آخذا عنه النحو واللغة حتى برع فيهما، وصار من المشار إليهما في النحو، وقد سمع بالأنبار من أبيه، وببغداد من عبد الوهاب الأنماطي، وحدث باليسير، لكنه روى الكثير من كتب الأدب ومن مصنفاته.

وقد أخذ عنه العلم جماعة، وكان إماما ثقة صدوقا، فقيها مناظرا، غزير العلم في اللغة والأدب وتاريخ الرجال، ورعا زاهدا عابدا تقيا عفيفا لا يقبل من أحد شيئا، خشن العيش والمأكل، لم يتلبس من الدنيا بشيء، ودخل الأندلس فذكره ابن الزبير في الصلة.

وله مؤلفات كثيرة في شتى العلوم والفنون، منها كتابان درس فيهما أوجه الخلاف بين البصريين والكوفيين، وهما: (الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين) الذي نشره (فايل) لأول مرة، و(أسرار العربية) المنشور بدمشق، ولاحظ (فايل) أنه ينزع في أولهما نزعة بصرية واضحة، وهي نزعة استمدها من أبي علي الفارسي ومنهجه، وقد وقف مع البصريين في جمهور المسائل التي أحصاها، ورجح – كما لاحظ (فايل)- مذهب الكوفيين في سبع مسائل هي: العاشرة، والثامنة عشرة، والسادسة والعشرون، والسبعون، والسابعة والتسعون، والواحدة والسادسة بعد المائة.

ومنها: لمع الأدلة في أصول النحو، وقد نشر معه: الإغراب في جدل الإعراب، وله أيضا: البيان في غريب إعراب القرآن، وحواشي الإيضاح، والأضداد، والنوادر، والبلغة في المذكر والمؤنث، ونزهة الألباء في طبقات الأدباء، وميزان العربية، ومسألة دخول الشرط على الشرط، وتصرفات (لو)، وحلية العربية، وتاريخ الأنبار، وهداية الذاهب في معرفة المذاهب، وبداية الهداية، والداعي إلى الإسلام في علم الكلام، والنور اللائح في اعتقاد السلف الصالح، واللباب المختصر، ومنثور العقود في تجريد الحدود، والتنقيح في مسلك الترجيح، والجمل في علم الجدل، والاختصار في الكلام على ألفاظ تدور بين النظار، ونجدة السؤال في عمدة السؤال، وعقود الإعراب، ومنثور الفوائد، ومفتاح المذاكرة، وكتاب (كلا وكلتا)، وكتاب (كيف)، وكتاب الألف

واللام، وكتاب في (يعفون)، وشفاء السائل في بيان رتبة الفاعل، والوجيز في التصريف، والبيان في جمع أفعل أخف الأوزان، والمرتجل في إبطال تعريف الجمل، وجلاء الأوهام وجلاء الأفهام في متعلق الظرف في قوله تعالى: «أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم»[1]، ورتبة الإنسانية في المسائل الخراسانية، ومقترح السائل في (ويل أمه)، والزهرة في اللغة، والأسمى في شرح الأسما، وكتاب حيص بيص، وحلية العقود في الفرق بين المقصور والممدود، وديوان اللغة، وزينة الفضلاء في الفرق بين الضاد والظاء، و(فَعَلتُ وأفعلتُ)، والألفاظ الجارية على لسان الجارية، وقبسة الأديب في أسماء الذيب، والفائق في أسماء المائق، والبلغة في أساليب اللغة، وقبسة الطالب في شرح خطبة أدب الكاتب، وتفسير غريب المقامات الحريرية، وشرح ديوان المتنبي، وشرح الحماسة، وشرح السبع الطوال، وشرح مقصورة ابن دريد، والمقبوض في العروض، وشرحه، والموجز في القوافي، واللمعة في صنعة الشعر، والجوهرة في نسب النبي – صلى الله عليه وسلم – وأصحابه العشرة – رضي الله عنهم، ونكت المجالس في الوعظ، وأصول الفصول في التصوف، والتفريد في كلمة التوحيد، ونقد الوقت، وبغية الوارد، ونسمة العبير في التعبير.

وكثير من هذه المصنفات مطبوع وذائع الصيت.

وكان له شعر حسن، ومن شعره:

إذا ذكرْتُكَ كاد الشوق يقتلني ... وأرقتنيَ أحزانٌ وأوجاعُ

وصار كلي قلوبا فيك دامية ... للسقم فيها وللآلام إسراعُ

فإن نطقتُ فكلي فيك ألسنةٌ ... وإن سمعتُ فكلي فيك أسماعُ

---

(١) البقرة: ١٨٧.

وتوفي الأنباري ليلة الجمعة تاسع شعبان سنة سبع وسبعين وخمسمائة، ودفن بباب أبرز بتربة الشيخ أبي إسحاق الشيرازي[١].

مذهبه النحوي

سبق أن ذكرنا أن الأنباري لازم ابن الشجري النحوي فترة طويلة حتى برع في علم النحو، وبذلك يتصل نسبه النحوي بأبي علي الفارسي، ويظهر أنه كان يعكف على مصنفاته، ويدرسها لتلاميذه في المدرسة النظامية؛ إذ نجد بين مؤلفاته كتاب حواشي الإيضاح، وهو من أهم مصنفات الفارسي[٢].

ولعل مذهبه النحوي يتضح من خلال عرضه المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين، فقد لاحظ (فايل) الذي نشر كتابه (الإنصاف في مسائل الخلاف) لأول مرة أنه ينزع نزعة بصرية واضحة، وهي نزعة استمدها من أبي علي الفارسي ومنهجه، حيث أيد البصريين في جمهور المسائل التي أحصاها، كما رجح مذهب الكوفيين في سبع مسائل، وهي:

١-أن العامل في الاسم المرفوع بعد (لولا) هو (لولا)، نحو قولهم: (لولا زيدٌ لأكرمتك)، في حين يرى البصريون أنه مرفوع بالابتداء، قال الأنباري: «والصحيح ما ذهب إليه الكوفيون»[٣].

٢-عدم جواز تقديم خبر (ليس) عليها، خلافا للبصريين، حيث أجازوا تقديم خبرها عليها، قال الأنباري: «والصحيح عندي ما ذهب إليه الكوفيون»[١].

---

(١) انظر ترجمته في: إنباه الرواة ٢/ ١٦٩، وشذرات الذهب لابن العماد ٤/ ٢٥٨، وبغية الوعاة للسيوطي ٢/ ٨٦، ووفيات الأعيان لابن خلكان ٣/ ١٣٩، والمدارس النحوية د/ شوقي ضيف ص٢٧٨، والوسيط في تاريخ النحو د/ عبد الكريم محمد الأسعد ص١٣٧، ١٣٨.

(٢) المدارس النحوية ص٢٧٨.

(٣) الإنصاف ١/ ٧٥، وما بعدها، المسألة العاشرة.

٣-أصالة اللام الأولى من (لعل)، وقد ذهب البصريون إلى أنها زائدة، قال الأنباري: «والصحيح في هذه المسألة ما ذهب إليه الكوفيون»[٢].

٤-جواز منع صرف ما ينصرف لضرورة الشعر، في حين لا يجيز البصريون ذلك، قال الأنباري: «والذي أذهب إليه في هذه المسألة مذهب الكوفيين؛ لكثرة النقل الذي خرج عن حكم الشذوذ، لا لقوته في القياس»[٣].

٥-كون الضمير المتصل بـ (لولا) نحو: (لولاي)، و(لولاك) في محل رفع، في حين ذهب البصريون إلى أنه في موضع جر بـ (لولا)، قال الأنباري: «والصحيح ما ذهب إليه الكوفيون»[٤].

٦-كون الاسم المبهم مثل: (هذا، وذاك) أعرف من الاسم العلم مثل: (زيد، وعمرو)، في حين يرى البصريون أن العلم أعرف من الاسم المبهم، قال الأنباري: «والذي أذهب إليه ما ذهب إليه الكوفيون»[٥].

٧-جواز الوقف على المنصوب المحلى بـ (أل) بنقل حركته إلى الساكن قبله، فيقال عند الوقف على (رأيت البكْرَ): (رأيت البكَرْ) - بفتح الكاف، وسكون الراء، أي بنقل حركة الراء - وهي الفتحة إلى الكاف، في حين لا يجيز ذلك البصريون، قال الأنباري: «والذي أذهب إليه في هذه المسألة ما ذهب إليه الكوفيون»[٦].

---

(١) الإنصاف ١/ ١٦٠، المسألة الثامنة عشرة.

(٢) الإنصاف ١/ ٢١٨، المسألة السادسة والعشرون.

(٣) الإنصاف ٢/ ٤٩٣، المسألة السبعون.

(٤) الإنصاف ٢/ ٦٨٧، المسألة السابعة والعشرون.

(٥) الإنصاف ٢/ ٧٠٧، المسألة الحادية بعد المائة.

(٦) الإنصاف ٢/ ٧٣١، المسألة السادسة بعد المائة.

هذه هي المسائل السبع التي أيد فيها الأنباري مذهب الكوفيين، والتي أحصاها (فايل)، أما ما عدا ذلك من المسائل فقد أيد فيه الأنباري مذهب البصريين، وبذلك يصبح بغداديا على شاكلة أبي علي الفارسي، فهو يجري في جمهور آرائه مع البصريين، ويفتح الأبواب لاختيار بعض آراء الكوفيين[1].

المطرزي

هو: ناصر بن عبد السيد بن علي بن المطرز أبو الفتح النحوي الأديب المشهور بالمطرزي، والمشهور أيضا بصدر الأفاضل، ولد في رجب سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة في خوارزم، وقد نشأ بها، وقرأ على الموفق خطيب خوارزم، وذكر السيوطي أنه قرأ على الزمخشري، وهو غلط؛ لأن الزمخشري مات سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة، وهذا هو تاريخ ولادة المطرزي، فكيف يقرأ عليه؟

وربما التبس الأمر على السيوطي حيث كان المطرزي معتزليا كالزمخشري حتى إنهم كانوا يطلقون عليه خليفة الزمخشري، فضلا عن اقتدائه بالزمخشري في براعته في النحو واللغة، كما كان له معرفة تامة بالشعر وأنواع الأدب، وكان المطرزي حنفي المذهب، حيث برع أيضا في الفقه الحنفي، وللمطرزي مصنفات كثيرة منها: شرح المقامات، والمعرب في لغة الفقه، والمُغْرب في شرح المعرب، والإقناع في اللغة، ومختصر المصباح في النحو، ومقدمة في النحو مشهورة بالمطرزية، ومختصر الإصلاح لابن السكيت، وتوفي المطرزي بخوارزم في يوم الثلاثاء الحادي عشر من جمادى الأولى سنة عشر وستمائة.

ومن شعره:

وزَنْدُ ندى فواضله وُرِيٌّ وزندُ رُبى خواضله نضيرُ

(١) المدارس النحوية د/ شوقي ضيف ص٢٧٨.

ودرُّ خلالِه أبدا ثمينٌ ودُرُّ نوالِه أبدا غزيرُ[١]

مذهبه وآراؤه

لم يكن المطرزي متعصبا لأي من آراء البصريين أو الكوفيين، وإنما كان يأخذ ما يروق له من آراء هؤلاء وهؤلاء اتباعا لمنهج البغداديين، فضلا عما تناقلته عنه كتب النحو من آراء اجتهادية خالف بها تلك المدرستين، ومن هذه الآراء: إعرابه لقول الحريري: (كأني بك تنحط)، وقول بعضهم: (كأنك بالدنيا لم تكن)، وقد حمل الكوفيون مثل هذه التراكيب على إفادة (كأن) معنى التقريب، ولكن النحاة بعد ذلك اختلفوا في إعراب التركيب، فذهب الفارسي إلى أن الكاف حرف خطاب، وأن الباء زائدة في اسم (كأن) وجملة (لم تكن) هي الخبر، على أن (كان) تامة.

وذهب بعضهم إلى أن الكاف اسم (كأن) و(لم تكن) جملة الخبر، والباء في (بالدنيا) بمعنى (في) وهي متعلقة بالفعل بعدها، وفاعل (تكن) ضمير المخاطب، وذهب ابن عصفور إلى أن الكاف في (كأنك) والياء في (كأني) زائدتان كافتان لـ (كأن) عن العمل، كما تكفها (ما) والباء زائدة في المبتدأ، وخبره (لم تكن)، وذهب ابن عمرون إلى أن المتصل بـ (كأن) اسمها والظرف خبرها، والجملة بعده حال، وذهب المطرزي إلى أن الأصل: كأني أبصرك تنحط، وكأني أبصر الدنيا لم تكن، ثم حذف الفعل وزيدت الباء[٢].

وذهب الخليل إلى أن الجار والمجرور في قوله تعالى: «**ومن آياته أنك ترى الأرض خاشعة**»[٣] خبر مقدم مبتدؤه المصدر المؤول، أي: ومن آياته

---

(١) انظر ترجمته في: إنباه الرواة ٣/ ٣٩٣، ووفيات الأعيان ٥/ ٣٦٦، ومعجم الأدباء ١٩ / ٢١٢، وبغية الوعاة ٢/ ٣١١، والوسيط في تاريخ النحو ص١٣٨.

(٢) مغني اللبيب ١/ ١٩٢، ١٩٣.

(٣) فصلت: ٣٩.

رؤيتك الأرض خاشعة، ونقل المطرزي عن سيبويه أن اسم الحدث المرفوع بعد الظرف فاعل له، وإن لم يعتمد الظرف على شيء[١].

وكان يرى أن جملة الشرط لا يجوز أن تقع حالا؛ لأنها مستقبلة، فلا تقول: (جاء زيد إن يسأل يُعْطَ)، أما إذا أريد صحة ذلك قيل: (جاء زيد وهو إن يسأل يعط)؛ لأن جملة الحال حينئذ اسمية[٢].

وكان يرى أن (سحر) المعرفة مبني على الفتح، لا معرب إعراب ما لا ينصرف كما ذهب إلى ذلك غيره، وعلة البناء تضمنه معنى الحرف وهو (أل) المُعرفة[٣].

وكان يذهب متابعا للجرجاني والخشاب إلى أن الاسم المفرد المضاف إلى ياء المتكلم نحو: (غلامي) مبني على الكسر لا معرب بالحركات المقدرة كما ذهب الجمهور[٤].

وكان يرى أن (هَنٌ) - الذي عده كثير من النحاة من الأسماء الستة - ليس من الأسماء الستة، نظرا إلى أن لغة النقص فيه أقل اللغات الجائزة فيه[٥].

ويذهب الجمهور إلى أن الجملة المقترنة بالواو في نحو قولهم: (جاء زيد والشمس طالعة) في موضع الحال، وقد أولها ابن جني بقوله: (جاء زيد طالعة الشمس عند مجيئه)، يعني فهي كالحال والنعت السببيين كـ (مررت بالدار قائما

---

(١)حاشية الصبان على شرح الأشموني ١/ ٢٧٣.

(٢)السابق ٢/ ١٨٧، وراجع ارتشاف الضرب ٢/ ٣٦٣.

(٣)شرح الكافية للرضي ١/ ٤٢، مع الهامش، وارتشاف الضرب ٢/ ٢٢٧، وشرح الأشموني ٣/ ٢٦٦.

(٤) ارتشاف الضرب ٢/ ٥٣٦.

(٥) شرح الكافية للرضي ١/ ٢٩٧.

سكانها، وبرجل قائم غلمانه)، وذهب صدر الأفاضل – وهو المطرزي – إلى أن الجملة مفعول معه، وأثبت مجيء المفعول معه جملة[١].

وتجدر الإشارة إلى أن كثيرا من كتب النحو لقبت المطرزي بـ (صدر الأفاضل)، يقول الأشموني: «وذهب صدر الأفاضل – وهو أبو الفتح ناصر أبي المكارم المطرزي – إلى أنه – يعني سحر – مبني لتضمنه معنى حرف التعريف»[٢]، ولكنني وجدت كتب التراجم فرقت بين المطرزي الذي هو ناصر بن عبد السيد بن علي بن المطرز أبو الفتح النحوي الأديب المشهور بالمطرزي الخوارزمي، وصدر الأفاضل الذي هو القاسم بن الحسين بن أحمد الخوارزمي مجد الدين الملقب بصدر الأفاضل، وهو عالم بالعربية من فقهاء الحنفية، من أهل خوارزم، المتوفى سنة ستمائة وسبع عشرة للهجرة، كما أنني وجدت اختلافا بين مؤلفات المطرزي ومؤلفات صدر الأفاضل، حيث صنف الثاني شرح المفصل للزمخشري، وضِرام السقط في شرح سقط الزند لأبي العلاء المعري، والتوضيح في شرح المقامات، وبدائع الملح، والزوايا والخبايا في النحو، والسر في الإعراب[٣].

فليس بين مؤلفات المطرزي ومؤلفات صدر الأفاضل اتفاق إلا في مؤلف واحد وهو شرح المقامات، كما نلاحظ أنهم وصفوا المطرزي بأنه تلميذ الزمخشري أيضا، مع أنهما لم يشهدا حياة الزمخشري إلا إذا فهمنا من التلمذة أنهما تتلمذا على مصنفات الزمخشري، حيث صنف صدر الأفاضل شرح المفصل، كما أطلق الناس على المطرزي بأنه خليفة الزمخشري لأنه كان معتزليا مثله، ويمكن الخروج من هذا الخلط بأن لقب صدر الأفاضل يقصد به أكثر من نحوي، فلا مانع من أن يكون ناصر بن عبد السيد بن علي الملقب

(١) المغني ٢/ ٤٦٥، ٤٦٦.

(٢) شرح الأشموني ٣/ ٢٦٦.

(٣) الأعلام ٥ / ١٧٥.

بصدر الأفاضل وأن يكون القاسم بن الحسين بن أحمد الخوارزمي ملقبا أيضا بصدر الأفاضل، فأدى هذا إلى الخلط بينهما.

كما أن سبب الخلط بينهما أيضا نسبة كل منهما إلى خوارزم.

أبو البقاء العكبري

هو: عبد الله بن الحسين بن عبد الله بن الحسين الإمام محب الدين أبو البقاء العكبري البغدادي الضرير النحوي الحنبلي، ولد في أوائل سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة للهجرة ببغداد، وقد لقب بالعكبري لأن أصله من عكبرا، برع في عدة علوم لغوية وإسلامية كما برع في الحساب والقراءات، فقرأ بالروايات على أبي الحسن البطائحي، وأخذ الفقه الحنبلي عن القاضي أبي يعلي الفراء، ولازمه حتى برع في المذهب الحنبلي، والخلاف، والأصول، وقد تشبث بالمذهب الحنبلي، وتعصب له، حتى إن جماعة من الشافعية سألوه أن ينتقل إلى مذهب الشافعي ويعطوه تدريس النحو بالنظامية، فقال: لو أقمتموني وصببتم علي الذهب حتى واريتموني ما رجعت عن مذهبي.

كما أخذ النحو واللغة عن يحي بن نجاح، وابن الخشاب، حتى حاز قصب السبق، وصار فيهما من الرؤساء المتقدمين، وحتى لم يكن في أواخر حياته من معاصريه من يضارعه فيهما، وقصده الناس من الأقطار، وأقرأ النحو واللغة والمذهب والخلاف والفرائض والحساب وسمع الحديث من أبي الفتح بن البطي، وأبي زرعة المقدسي، وخلق.

وكان ثقة صدوقا غزير الفضل كامل الأوصاف، كثير المحفوظ، دينا، حسن الأخلاق، متواضعا، وله تردد إلى الرؤساء لتعليم الأدب، وقد فقد بصره بسبب إصابته بالجُدَرِيّ، ولم يمنعه ذلك من التأليف والتصنيف، فكان إذا أراد التصنيف أحضرت إليه مصنفات ذلك الفن، وقرئت عليه، فإذا حصل ما يريده في خاطره أملاه على تلاميذه، وكان لا تمضي عليه ساعة من ليل أو نهار إلا في العلم.

وله مصنفات كثيرة في شتى العلوم والفنون، منها: التبيان في إعراب القرآن، وهو المسمى: إملاء ما مَنَّ به الرحمن، وإعراب الحديث، وإعراب الشواذ، والتفسير، والتبيين في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، واللباب في علل الإعراب والبناء، والترصيف في التصريف، وشرح ديوان المتنبي، وشرح المقامات الحريرية، والاستيعاب في علم الحساب، وشرح إيضاح أبي عي الفارسي، وشرح لمع ابن جني، والمحصل في شرح المفصل للزمخشري، وترتيب إصلاح المنطق على حروف المعجم، والإشارة والتلخيص والتلقين والتهذيب – والأربعة في النحو، وشرح أبيات الكتاب، ولباب الكتاب، وشرح الفصيح، وشرح الحماسة، وشرح خطب ابن نُباتة، وشرح التكملة، وله في الفرائض الناهض والبلغة والتلخيص.

وله شعر صرح به الوزير ابن مهدي، ولم يقل غيره:

بك أضحى جِيدُ الزمان مُحلَّى ... بعد أن كان من حلاه مخلَّى

لا بجاريك في نِجارَيْكَ خلقٌ ... أنت أعلى قدرا وأعلى تَحَلِّى

دمت تحي ما قد أميت من الفضـ ... ـل وتنفي فقرا وتطرد مَحْلا

توفي العكبري ليلة الأحد ثامن ربيع الآخر سنة ست عشرة وستمائة[1].

مذهبه وآراؤه النحوية

ولا يخرج أبو البقاء العكبري عن منهج البغداديين الذي يقوم على الاختيار والانتخاب من آراء البصريين والكوفيين فضلا عن الإتيان بآراء اجتهادية لم يسبق إليها، فلم يكن متعصبا للبصريين ولا للكوفيين، بل نجده أحيانا يؤيد البصريين، وتارة أخرى يؤيد الكوفيين، وفي أحيان أخرى يأتي بآراء يخالف بها كلا الفريقين، فهو بذلك بغدادي من مدرسة أبي علي الفارسي التي كانت تعول

(١) انظر ترجمته في: وفيات الأعيان لابن خلكان ٣/ ٣٤٩، وإنباه الرواة للقفطي ٢/ ١١٦، وشذرات الذهب لابن العماد ٥/ ٦٧، والبغية ٢/ ٣٨، والوسيط ص١٣٩.

على الاختيار والانتخاب من آراء النحاة السابقين، ومن ثم كان الدكتور مصطفى جواد محقا حين اتهم نسبة شرح ديوان المتنبي المطبوع باسم: (التبيان في شرح الديوان) إليه؛ لما يردده شارحه فيه من أنه كوفي وعلى مذهب الكوفيين[١].

ومما يدل على اتباعه منهج أسلافه من البغداديين صلته بالشيخين أبي علي الفارسي وابن جني التي تتضح في شرح الإيضاح للأول ولمع الثاني، وأيضا في مصنفاته: (الإفصاح عن معاني أبيات الإيضاح)، و(تلخيص أبيات الشعر) لأبي علي، و(تلخيص التنبيه) لابن جني، و(المنتخب من كتاب المحتسب)[٢].

وللعكبري كثير من الآراء النحوية المبثوثة في كتبه، وكتب من بعده، ومنها أنه يؤيد البصريين في أن لام الجحود هي الجارة للمصدر المنسبك من (أنْ) المضمرة والفعل المضارع المنصوب، وأن هذه اللام متعلقة بمحذوف هو خبر (كان)، والتقدير في قولك: (ما كان زيد ليفعلَ): (ما كان زيد مريدا للفعل).

ورد ما ذهب إليه الكوفيون من أن الفعل المضارع منصوب باللام، وأن هذه اللام زائدة، وأن الفعل المضارع في موضع الخبر ولا حذف عندئذ، واحتج عليهم بأن نصب الفعل إن كان باللام فليست بزائدة[٣].

ويرى متبعا للفراء وأبي علي الفارسي والتبريزي أن (لو) في نحو قوله تعالى: «**يود أحدهم لو يعمر ألف سنة**»[٤] مصدرية، حيث يمكن أن تحل محلها (أنْ)، فالتقدير: (يود أحدهم تعميره)[٥].

---

(١) المدارس النحوية ص٢٨٠، نقلا عن مقال مصطفى جواد في الجزأين الأول والثاني من المجلد الثاني والعشرين من مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق.

(٢) المدارس النحوية ص٢٧٩.

(٣) الجنى الداني ص١١٨، ١١٩.

(٤) البقرة: ٩٦.

(٥) الجنى الداني ص٢٨٨.

ويرى أن الفاء الداخلة في جواب (إذا) لا تمنع من عمل ما بعدها في (إذا)، ومن ثم فإن العامل في (إذا) في قوله تعالى: «**إذا جاء نصر الله والفتح ورأيت الناس يدخلون في دين الله أفواجا فسبح**»[١] هو (سبِّح)، وهو في ذلك متبع للحَوْفي والزمخشري[٢].

ويرى أن صلة (ما) المصدرية في قوله تعالى: «**ولهم عذاب أليم بما كانوا يكذبون**»[٣]: (يكذبون)، أي: (بتكذيبهم)، أو (بكذبهم)، وليست صلتها (كان)؛ لأنها ناقصة والناقصة لا مصدر لها[٤].

وقد ضعف ابن هشام تخريج العكبري هذا؛ إذ يترتب عليه الفصل بين (ما) الحرفية، وصلتها بـ (كان)، وأن الجملة الفعلية: (يكذبون) في موضع نصب؛ لأنها خبر (كان)، ولا موضع لها؛ لأنها صلة (ما) في آن واحد[٥].

وجوز أبو علي الفارسي في (إذا) في نحو قوله تعالى: «**حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها**»[٦] وجهين:

احدهما: أن تكون مجرورة بـ (حتى)، وبذلك تكون قد خرجت عن الظرفية إلى الاسمية.

والثاني: أنه تكون (حتى) ابتدائية، و(إذا) في موضع نصب على الظرفية، وبه جزم أبو البقاء[٧].

---

(١) النصر: ١ – ٣.

(٢) الجنى الداني ص٣٧٠.

(٣) البقرة: ١٠.

(٤) التبيان في إعراب القرآن ١/ ٣٢.

(٥) مغني اللبيب ١/ ٣٠٦.

(٦) الزمر: ٧٣.

(٧) الجنى الداني ص٣٧٢.

ويرى أن (إذا) الفجائية في نحو قوله تعالى: «**قال بل ألقوا فإذا حبالهم وعصيهم يخيل إليه من سحرهم أنها تسعى**»[١] ظرف مكان، وأن العامل فيها فعل مقدر، أي: (فألقوا فإذا)، ورده بعض النحاة بأن الفاء تمنع من عمل ما قبلها فيما بعدها[٢].

ويرى رأي الفارسي أن (ما) قد تأتي زمانية بالإضافة إلى كونها مصدرية، كما في قوله تعالى: «**فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم**»[٣]، أي: استقيموا لهم مدة استقامتهم لكم)[٤].

ويرى ما رآه الفارسي من أن (ذلك) في قوله تعالى: «**ولباس التقوى ذلك خير**»[٥] صفة لـ (لباس التقوى)، في حين يرى بعضهم أنه بدل أو عطف بيان، ويرى بعضهم أنه مبتدأ ثان[٦].

وأجاز الجمهور أن تكون (مَنْ) في نحو قولهم: (مَنْ ذا لقيتَ) مبتدأ، و(ذا) اسم موصول خبر، والعائد محذوف، أي: مَن الذي لقيته؟، ويجوز على قول الكوفيين أن تكون (ذا) زائدة، و(مَنْ) مفعولا به مقدما، وأجاز جماعة أن تكون (مَنْ ذا) مركبة قياسا على قولهم: (ماذا صنعت)، فيكون حينئذ مفعولا به مقدما، ومنع أبو البقاء العكبري متبعا لثعلب تركيب (مَنْ ذا)، وخصا جواز ذلك بـ (ماذا)؛ لأن (ما) أكثر إبهاما فحسن أن تجعل مع غيرها كشيء واحد، ليكون ذلك أظهر لمعناها؛ ولأن التركيب خلاف الأصل[٧].

---

(١) طه: ٦٦.

(٢) الجنى الداني ص٣٨٠.

(٣) التوبة: ٧.

(٤) مغني اللبيب ١/ ٣٠٢.

(٥) الأعراف: ٢٦.

(٦) مغني اللبيب ٢/ ٥٠٠.

(٧)السابق ١/ ٣٢٧.

من ذلك يتضح أن العكبري كان حرا في تفكيره النحوي شأنه في ذلك شأن أسلافه البغداديين الذين جمعوا بين آراء البصريين والكوفيين واختاروا منها ما يروق لهم وما يرونه راجحا دون تعصب لأي من الفريقين فضلا عن توسعهم في تفريع المسائل والإتيان بآراء مبتكرة يخالفون بها كلتا المدرستين.

ابن الخبّاز

هو: شمس الدين أبو عبد الله أحمد بن الحسين بن أحمد بن معالي بن منصور بن علي الإربليّ الموصلي الضرير، ولد ونشأ بإربل، وتلقى العلم بالموصل، كان أستاذا بارعا، وعلامة زمانه في اللغة والنحو والفقه والفرائض والعروض، له مصنفات مفيدة، منها: شرح الإيضاح وشرح الجزولية،والكفاية، والنهاية في النحو، وشرح ألفية ابن معط، توفي بالموصل سنة ستمائة وسبع وثلاثين للهجرة[١]، وقيل: ستمائة وتسع وثلاثين[٢].

مذهبه وآراؤه

لم يخرج ابن الخباز عن سنن أسلافه البغداديين أمثال أبي علي الفارسي وابن جني ومن سار على نهجهما من الجمع بين آراء البصريين والكوفيين مع التوسع في التفريع والتعليل والاجتهاد في كثير من المسائل بالإتيان بآراء مبتكرة يخالف بها كلتا المدرستين، ولابن الخباز آراء مبثوثة في كتب النحو تناقلتها عنه.

من ذلك أنه قال: «إذا دخل (قد) على الماضي أثر فيه معنيين: تقريبه من زمن الحال، وجعله خبرا منتظرا، فإذا قلت: (قد ركب الأمير) فهو كلام لقوم ينتظرون حديثك»، كما يرى أن (قد) تؤثر التقليل في فعل الاستقبال[٣].

---

(١) بغية الوعاة ١/ ٣٠٤، وحاشية الصبان ٣/ ٧٤.والوسيط ص١٤٠.

(٢) نكت الهميان ص٩٦.

(٣) الجنى الداني ص٢٥٥، ٢٥٧.

ونقل عن بعضهم أنه جعل العرض كما في نحو قولهم: (ألا تنزلُ عندنا) نوعا من الاستفهام، ومنهم من جعله قسما برأسه[١].

وإذا عطف بـ (حتى) على مجرور لزم عنده إعادة الجار ليقع الفرق بين العاطفة والجارة، فيقال: (عجبت من القوم حتى من بنيهم)[٢].

ومذهب الجمهور أن (حتى) الابتدائية تقع بعدها الجملة الاسمية، كما تقع بعدها الجملة الفعلية مصدرة بفعل مضارع مرفوع نحو قوله تعالى: «**وزلزلوا حتى يقول الرسول والذين آمنوا معه**»[٣] - على قراءة الرفع، أو بماض نحو قوله تعالى: «**حتى عفوا وقالوا**»[٤]، وأن الجملة بعدها لا محل لها من الإعراب، خلافا للزجاج، فإنه ذهب إلى أن (حتى) هذه جارة، والجملة في موضع جر بـ (حتى)، وهو ضعيف عند الجمهور، وقد اتبع ابن الخباز مذهب الجمهور من تضعيف مذهب الزجاج قائلا: «لأنه يفضي إلى تعليق حرف الجر عن العمل، وذلك غير معروف»[٥].

ونقل عن الإمام الشافعي – رضي الله عنه – أن الواو العاطفة قد تفيد الترتيب خلافا للجمهور حيث ذهبوا إلى أنها لمطلق الجمع[٦].

ونقل ابن الخباز عن شيخه أن الهمزة لنداء المتوسط، وأن (يا) للقريب، وقد عقب ابن هشام على ذلك بأنه خرق لإجماعهم[٧].

---

(١) السابق ص٣٨٣.

(٢) السابق ص٥٥١، والمغني ١/ ١٢٧، ١٢٨.

(٣) البقرة: ٢١٤.

(٤) الأعراف: ٩٥.

(٥) الجنى الداني ص٥٥٢.

(٦) الجنى الداني ص١٥٩.

(٧) مغني اللبيب ١/ ١٣.

ويرى متبعا لأبي سعيد السيرافي أن من معاني الكاف المبادرة وذلك إذا اتصلت بـ (ما) نحو قولهم: (سلِّم كما تدخل)، (صلِّ كما يدخل الوقت)، وقد عقب ابن هشام على هذا الرأي بقوله: «وهو غريب جدا»[١].

ومذهب الجمهور أن اللام الداخلة على الجمل الفعلية في نحو قوله تعالى: «**لبئس ما كانوا يفعلون**»[٢]، «**ولقد كانوا عاهدوا الله من قبل**»[٣]، «**لقد كان في يوسف وإخوته آيات**»[٤]، وفي نحو قولهم: (ليقوم زيد) للقسم، مانعين أن تكون للابتداء، وقد اتبع ابن الخباز هذا المذهب، فقال: لا تدخل لام الابتداء على الجمل الفعلية إلا في باب (إنَّ)[٥].

ويرى متبعا لابن الحاجب أن (لو) تفيد امتناع الشرط لامتناع الجواب، ويدل على هذا قوله تعالى: «**لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا**»[٦]، فإنها مسوقة لنفي التعدد في الآلهة بامتناع الفساد، لا أن امتناع الفساد لامتناع الآلهة، وهذا مخالف لما ذهب إليه الجمهور من أنها تفيد غالبا امتناع الجواب لامتناع الشرط كما في نحو قولهم: (لو جئتني أكرمتك)[٧].

وقد ذكر جمهور النحاة أن أقسام التنوين ستة، وهي: تنوين التمكين، وتنوين التنكير، وتنوين المقابلة، وتنوين العوض، وتنوين الترنم، وتنوين الغالي، وجعل ابن الخباز أنواع التنوين عشرة، حيث أضاف أربعة إلى الأنواع السابقة، وهي: تنوين المنادى، مثل: (يا محمدٌ)، وتنوين صرف ما لا ينصرف، ويطلق عليه تنوين

---

(١) السابق ١/ ١٧٩.، وحاشية الصبان ٢/ ٢٢٤.

(٢) المائدة: ٧٩.

(٣) الأحزاب: ١٥.

(٤) يوسف: ٧.

(٥) مغني اللبيب ١/ ٢٢٩.

(٦) الأنبياء: ٢٢.

(٧) مغني اللبيب ١/ ٢٦٢، ٢٦٣.

الضرورة؛ لأنه لا يكون إلا في الشعر، والتنوين الشاذ كقول بعضهم: (هؤلاءِ قومك)، وفائدته مجرد تكثير اللفظ، كما قيل في ألف قَبَعْثَرى، وتنوين الحكاية مثل أن تسمي رجلا: (عاقلةٌ لبيبةٌ) فإنك تحكي اللفظ المسمى به، وهذا اعتراف منه بأنه تنوين الصرف؛ لأن الذي كان قبل الاسمية حكى بعدها[١].

ومذهب الجمهور أن (ما) المتصلة بـ (إنَّ) وأخواتها في نحو قوله تعالى: «**إنما الله إله واحد**»[٢]، وقوله تعالى: «**كأنما يساقون إلى الموت**»[٣] حرف زائد كف هذه الأحرف عن عمل النصب، وزعم ابن درستويه وبعض الكوفيين أن (ما) مع هذه الحروف اسم مبهم بمنزلة ضمير الشأن في التفخيم والإبهام، وفي أن الجملة بعده مفسرة له ومخبر بها عنه، وقد رد الجمهور هذا الرأي بدليل أن (ما) لا يصح الابتداء بها، ولا يصح دخول ناسخ آخر عليها غير (إنَّ) وأخواتها.

ويرد ابن الخباز قياس (ما) عند ابن درستويه وبعض الكوفيين على ضمير الشأن من حيث صحة تفسيره بجملة أو الإخبار عنه بجملة؛ إذ لو كانت (ما) مساوية لضمير الشأن في ذلك لصح تفسير (ما) بجملة الاستفهام، ولكن يمتنع بقولهم: (إنما أين زيد) في حين يصح تفسير ضمير الشأن عند ابن الخباز بجملة الاستفهام.

وقد تعقبه ابن هشام في هذا وعده سهوا منه؛ لأن ضمير الشأن لا يفسر إلا بالجمل الخبرية، ولا يفسر بالجمل الإنشائية إلا في باب (أنْ) المفتوحة المخففة من الثقيلة في نحو قولهم: (أما أنْ جزاك الله خيرا)، ونحو قوله تعالى على قراءة بعضهم: «والخامسةَ أنْ غَضِبَ اللهُ عليها» - بتخفيف (أنْ) وبصيغة الماضي (غَضِبَ)، ورفع لفظ الجلالة[٤].

---

(١) مغني اللبيب ٢/ ٢٤٣، ٢٤٤.

(٢) النساء: ١٧١.

(٣) الأنفال: ٦.

(٤) المغني ١/ ٣٠٧.

وواضح من رأي ابن الخباز أنه يؤيد رأي الجمهور في أن (ما) حرف وليست اسما مبهما مفسرا بالجملة بعده كما ذهب ابن درستويه وبعض الكوفيين، والحق مع الجمهور؛ لأن (ما) لو كانت اسما مبهما مفسرا بالجملة بعده لكانت (إنَّ) في حاجة إلى خبر؛ لأنها حينئذ عاملة.

ومنع كثير من النحاة العطف على معمولي عاملين مختلفين نحو: (في الدار زيدٌ والحجرةِ عمروٌ)، فقد عطف (عمرو) على المبتدأ وهو (زيد) وهو مرفوع بالابتداء، وعطف (الحجرة) على (الدار) وهو مجرور بـ (في)، وأجازه بعضهم، وممن منعوا هذا العطف الزمخشري، ولذلك توقف عند قوله تعالى: «**والشمس وضحاها. والقمر إذا تلاها. والنهار إذا جلاها. والليل إذا يغشاها**»[1]، فإن الواو الأولى في الآيات للقسم، وقد جرت المقسم به وهو (الشمس)، وما بعده معطوفات عليه، ولكن العطف يؤدي إلى العطف على معمولي عاملين مختلفين؛ لأن (إذا) الأولى في محل نصب بفعل القسم المحذوف، فإذا عطفت عليها الظروف التالية كانت (إذا) الأولى معمولة لفعل القسم المحذوف، وإذا عطفت الكلمات (القمر)، و(الليل)، و(النهار) على الشمس فإن (الشمس) معمولة للواو، وإذا عددنا كل واو من هذه الواوات حرف قسم مستقلا كنا في حاجة إلى تقدير جواب لكل قسم، وهذا ما كرهه الخليل وسيبويه.

وبعد أن طرح الزمخشري هذين الاحتمالين أراد أن يفر من العطف على معمولي عاملين فأجاب بأن فعل القسم لما كان لا يذكر مع واو القسم بخلاف الباء صارت كأنها هي الناصبة الخافضة، فكان العطف على معمولي عامل[2].

وبذلك خرج الزمخشري من عطف معمولي عاملين في الآية، وقد أخذ ابن الخباز تخريج الزمخشري هذا وجعله قولا مستقلا، فقال: «وقيل: إذا كان أحد العاملين محذوفا فهو كالمعدوم»، ولهذا جاز في نحو قوله تعالى: «**والليل إذا**

---

(١) الشمس: ١ – ٤.

(٢) الكشاف ٤/ ٧٥٨.

يغشى. والنهار إذا تجلى»[١]، وعقب ابن هشام على قول ابن الخباز هذا بقوله: «وما أظنه وقف في ذلك على كلام غير الزمخشري، فينبغي له أن يقيد الحذف بالوجود»[٢].

ويبدو أن ابن الخباز قد سار في ركب الزمخشري وغيره ممن منعوا هذا النوع من العطف.

وأجاز ابن معط في ألفيته حذف (ما) النافية في جواب القسم، ومنع ذلك ابن الخباز فقال: «وما رأيت في كتب النحو إلا حذف (لا)، وقال لي شيخنا: لا يجوز حذف (ما)؛ لأن التصرف في (لا) أكثر من التصرف في (ما)»[٣].

وتوقف النحاة أمام قول ابن معط:

اللفظ إن يفد هو الكلامُ

فوضعوا فيه احتمالين:

أحدهما: أن يكون جواب الشرط محذوفا دل عليه المذكور، ولكن هذا الاحتمال يوقع في ضرورة وهي حذف جواب الشرط مع كون الشرط فعلا مضارعا.

والآخر: أن يكون جواب الشرط جملة (هو الكلام)، وهذا الوجه يوقع في ضرورة أخرى، وهي عدم اقتران جواب الشرط الذي هو جملة اسمية بالفاء، وقد قطع ابن الخباز بالوجه الثاني، وعده ابن هشام وهما منه»[٤].

---

(١) الليل: ١، ٢.

(٢) المغني ٢/ ٤٨٨.

(٣) السابق ٢/ ٦٣٨.

(٤) السابق ٢/ ٦٤٧.

فهذه الآراء المعزوة إلى ابن الخباز تدل على أنه دائر في فلك البغداديين الذين يجمعون بين آراء البصريين والكوفيين، ويختارون منها ما يروقهم، وما يرونه راجحا.

الحركة النحوية في المشرق بعد سقوط بغداد

لقد كان سقوط بغداد سنة ستمائة وست وخمسين للهجرة على يد الطاغية (هولاكو) المغولي التتري حدث الأحداث، إذ تقوض عرش الخلافة العباسية الذي كان ملاذ المسلمين ردحا من الدهر على اختلاف أجناسهم، وتنائي أقطارهم[1].

ولما مُنيت بلاد الشرق بهذا الخطب الجلل الذي أباد تراثها، وأودى بحياة علمائها العاملين، نجا بعض العلماء بأنفسهم، وفروا إلى حيث يأمنون في سربهم، فمنهم من وجدوا لأنفسهم مراغما في الأرض وسعة، ومنهم من رضوا من الحياة الدنيا بالغذاء العلمي والروحي، ومن هؤلاء: الرضي الذي ولى وجهه شطر الحرمين، ونعِم بجوار الحرم المدني، وألف كتابه المشهور: (شرح الكافية).

وقد عقد الشيخ/ محمد الطنطاوي مقارنة بين حال النحو قبل سقوط بغداد على أيدي التتار، وحاله بعد سقوط بغداد، فبين أن علماء المشرق في العهد المغولي فما بعده يختلف حالهم عن علمائه قبله، وبعبارة ثانية يختلف حال النحاة بعد سقوط بغداد عن حالهم قبله، فإن السابقين على سقوط بغداد لم يدركهم المذهب الأندلسي الذي أدرك من كان من المشارقة بعد سقوط بغداد في بلادهم، ولذلك عرضت مؤلفات علماء العهد المغولي وما بعده للمذهب الأندلسي، فالمذاهب التي يفاضلون بينها أربعة: البصري، والكوفي، والبغدادي، والأندلسي، بينما أولئك كانوا يوازنون بين الثلاثة الأولى، ويرى الشيخ الطنطاوي أن الحقيقة الناصعة أن مؤلفات النحويين في هذا العهد – وإنْ أتقن

(١) نشأة النحو ص١٤٠.

ضبطها، وأحكم ترتيبها – إلا أن تأثير البيئة العجمية في المؤلفين على اتساع آفاقهم في مداركهم وقوة بداهتهم جعلت كتبهم على شرف موضوعها، وجلال مباحثها صعبة التناول، ضعيفة الأثر في تقدم اللسان العربي لما حشيت به من الفلسفة القديمة في تبيان قواعدها، والأسلوب المنطقي في توجيهها[١].

وممن يمكن أن يلحق بالمدرسة البغدادية النحويون الذين ظهروا في المشرق العجمي أو في بغداد أو في غيرهما بعد سقوط الخلافة العباسية[٢]، وذلك على الرغم من تفرقهم في بلاد خراسان والهند والسند وإيران والبلاد العثمانية في هذه الحقبة الممتدة[٣].

وفيما يلي نلقي الضوء على بعض النحاة الذين لم تتوقف قرائحهم عن التصنيف في النحو واللغة في ظل الغزو المغولي لبلاد المسلمين؛ حتى يتبين لنا أنهم لم يزالوا يدورون في فلك المذهب البغدادي في دراسة النحو العربي.

ابن إياز

هو: جمال الدين أبو محمد الحسين بن بدر بن إياز بن عبد الله، نشأ ببغداد، وقرأ على تاج الدين الأرموي وقرأ عليه التاج بن السباك، كما قرا النحو أيضا على سعد بن أحمد البياني، وسمع من ابن القبيطي جزءا ولم يحدث به، وأجاز له الشيوخ، كان دمث الأخلاق، وكان أوحد زمانه في النحو والتصريف، ولي مشيخة النحو بالمستنصرية، قال عنه أبو حيان: ابن إياز أبو التعاليل، وقال عنه ابن مكتوم: لم أطلع له على غوامض في النحو، وقال عنه الشرف الدمياطي: رأيته شابا في زي أولاد الأجناد يقرأ النحو على سعد بن أحمد البياني.

---

(١) السابق ص١٤٣، ١٤٤.

(٢) الوسيط في تاريخ النحو ص١٤٠.

(٣) راجع نشأة النحو ص١٤٤.

ومن مؤلفاته: المحصول في شرح الفصول، وهو شرح فصول ابن معط، والإسعاف في مسائل الخلاف، وقواعد المطارحة، وشرح الضروري لابن مالك، وتوفي ببغداد سنة ستمائة وإحدى وثمانين للهجرة[١].

مذهبه وآراؤه

لا يخرج ابن إياز عن سنن أسلافه البغداديين من حيث النظر في آراء البصريين والكوفيين والاختيار من هذه الآراء، دونّ التعصب لإحدى المدرستين فضلا عما يأتي به من آراء اجتهادية لم يسبق إليها.

وقد سبقت الإشارة إلى أن ابن إياز لم ينظر في نحو البصريين والكوفيين وأسلافه البغداديين فقط، بل اتصل بنحو الأندلس، مما زاده توسعا وتعمقا في دراسة آراء السابقين، وقد رأيناه يشرح مصنفات المغاربة: كشرحه لفصول ابن معط، وشرح الضروري لابن مالك، وله آراء في النحو تناقلتها عنه المصادر تكشف عن نزعته البغدادية.

ومن هذه الآراء أنه اعترض على من ذهب إلى أن أصل نون (هَنٌ) الذي هو من الأسماء الستة التحريك بدليل قولهم: (هَنَةٌ)، و(هَنَوات) بأن فتحة النون في (هَنَة) تحتمل أن تكون لهاء التأنيث، وفي (هنوات) لكونه مثل (جَفَنات) فتح لأجل جمعه بالألف والتاء، وإن كانت العين ساكنة في الواحد[٢].

ويرى الجمهور أن (أيًا) الموصولة تبنى على الضم إذا أضيفت وحذف صدر صلتها خلافا للخليل ويونس، حيث ذهبا إلى إعرابها، وتأولا قوله تعالى: «**ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتيا**»[٣] بأن (أيهم) مرفوعة على الابتداء، وهي اسم استفهام والجملة محكية بقول محذوف، والجملة عند

(١) بغية الوعاة للسيوطي ١/ ٥٣٢، ونشأة النحو ص١٤١، والوسيط ص١٤٠، والأعلام ٢/ ٢٣٤.

(٢) شرح الأشموني ١/ ٧٢.

(٣) مريم: ٦٩.

يونس استفهامية أيضا غير أن الفعل (لننزعن) علق عن العمل في لفظها بناء على مذهبه في جواز التعليق مطلقا لا في أفعال القلوب فقط، غير أن مذهب الخليل ويونس يرده قول الشاعر:

إذا ما لقيتَ بني مالك فسلِّم على أيُّهم أفضلُ

بضم (أي)؛ لأن حروف الجر لا يضمر بينها وبين معمولها قول، ولا تعلق، واستدل الجمهور بهذا البيت أيضا على بطلان شرط ابن إياز في بنائها، وهو أن لا تكون مكسورة، بل مرفوعة أو منصوبة[١].

وأجاز جمهور النحاة في (النفس) و(العين) إذا أكد بهما المثنى الإفراد والتثنية والجمع، ولكن الجمع هو المختار، فيقال: (حضر الزيدان نفسهما أو عينهما او نفساهما أو عيناهما أو أنفسهما أو أعينهما)، وقد عقب أبو حيان على ابن الناظم في شرحه للألفية على تجويزه المثنى بقوله: «ووهم في ذلك؛ إذ لم يقل أحد من النحويين به»، وتعقبه الأشموني بقوله: «وفيما قاله نظر، فقد قال ابن إياز في شرح الفصول: «ولو قلت: نفساهما لجاز»، فصرح بجواز التثنية[٢].

ويذكر أهل اللغة أن في (آمين) لغتين: (أَمين)- بالقصر على وزن (فَعيل)، و(آمين)- بالمد على وزن (فاعيل)، وكلتاهما مسموعة، وعلى لغة المد قيل: إنه أعجمي معرب؛ لأنه ليس في كلام العرب (فاعيل)، وقيل: أصله (أمين)- بالقصر، فأشبعت فتحة الهمزة فتولدت الألف، قال ابن إياز: وهذا أولى[٣].

وصرح ابن إياز بجواز إمالة الألف المنقلبة عن واو مكسورة، كقولهم: (رجلٌ مالٌ)، أي: كثير المال، و(نالٌ)، أي: عظيم العطية، والأصل: (هَوِلٌ)،

(١) شرح الأشموني ١/ ١٦٦، ١٦٧.
(٢) شرح الأشموني ٣/ ٧٤.
(٣) السابق ٣/ ١١٩٧.

و(نَوِلٌ)، وهما من الواوي، وانكسر الواو لأنهما صفتان مبنيتان للمبالغة، والغالب على ذلك كسر العين[١].

ويمكن القول بأن إمالة (خاف) في القرآن الكريم عند بعض القراء السبعة جازت لهذا السبب، لأن (خاف-يخاف) من باب (عَلِمَ- يِعلَم).

ويرى أن الحرف (قد) يفيد مع المستقبل – أي: المضارع – التقليل في وقوعه، أو في متعلقه، فالأول كقولك: (قد يفعل زيد كذا)، أي: ليس ذلك منه بالكثير، والثاني كقوله تعالى: «**قد يعلم الله ما أنتم عليه**»[٢]، والمعنى – والله عز وجل أعلم: أقل معلوماته ما أنتم عليه[٣].

واختلف النحويون في (مهما)، فقيل: إنها بسيطة ووزنها (فَعْلَى)، وألفها إما للتأنيث، وإما للإلحاق، وزال التنوين للبناء، فهي على هذا من باب (سَلِسَ)، وقال ابن إياز: لو قيل إنها (مَفْعَل) تحاميا لذلك لم أر به بأسا[٤].

وإذا دار الأمر بين كون المحذوف مبتدأ وكونه خبرا فأيهما أولى، فقد نقل ابن إياز في ذلك قولين:

أحدهما للواسطي، وهو كون المحذوف المبتدأ؛ لأن المخبر به محط الفائدة.

والآخر للعبدي، وهو كونه الخبر؛ لأن التجوز في أواخر الجملة أسهل[٥].

---

(١) شرح الأشموني ٤/ ٢٢٤.

(٢) النور: ٦٤.

(٣) الجنى الداني ص٢٥٧.

(٤) الجنى الداني ص٦١٢.

(٥) مغني اللبيب ٢/ ٦١٨، ٦١٩.

ولم يعلق ابن إياز على هذين القولين بترجيح أحدهما، ومعنى ذلك أنه يسوي بين الأمرين.

وقد اشترط النحاة لعمل اسم الفاعل المجرد من (أل) أن يكون دالا على الحال أو الاستقبال، فلا يقال: (انا ضاربٌ زيدا أمس)؛ إذ لا يقال: (أنا أضرب زيدا أمس)، حتى قال بعضهم: لا شيء على من قال: (أنا قاتلٌ زيدا أمس)؛ لأنه لا ينصب ماضيا، وذكر ابن إياز أنه لا يقال عن الوصف عمل ماضيا في نحو: (كان زيدٌ آكلا طعامَك)؛ لأن الأصل: (زيد آكل طعامك)، فلما دخلت (كان) قصد حكاية التركيب السابق، أي: دخلت (كان) بعد العمل[1].

وبذلك يسير ابن إياز في ركب النحاة الذين منعوا عمل الوصف الدال على المضي، غير أنه يزيل توهم عمل اسم الفاعل وهو دال على المضي في هذا التركيب السابق، فيوضح أن دخول (كان) على التركيب لا يمنع من دلالة اسم الفاعل على الحال؛ لأن المقصود حكاية حال ماضية، فهذا التركيب مقيس على قولهم: (كان زيد يأكل طعامك).

وبعد فهذه الآراء المعزوة إلى ابن إياز تدل على أنه بغدادي النزعة بمعنى أنه يوفق بين المذاهب والآراء ويختار منها ما يشاء، ونلاحظ أن كثيرا من آرائه لا تمثل اتجاهات مستقلة، بل لا تعدو عن كونها ترجيحا لأحد القولين، أو تأييدا لبعض الآراء، أو إضافة إلى رأي، مما يدل على أن آراءه هذه تتسم بالتبعية للسابقين في آرائهم، فيكتفي بالتعليق عليها إما بالترجيح أو بالتأييد.

الرضي

هو: محمد بن الحسن الرضي الاستراباذي، ولقبه نجم الأمة، عالم بالعربية، أصله من استَراباذ – بلد من أعمال (طَبَرِستان)، هجر بلاد المشرق وأقام بالمدينة المنورة، وألف شرحه على كافية ابن الحاجب في النحو، وقد

(١) حاشية الصبان ٢/ ٢٩٣.

فرغ من شرح الكافية سنة ستمائة وثلاث وثمانين للهجرة، وقد وصف شرح الكافية بأنها لم يؤلف عليها – بل ولا في غالب كتب النحو – مثلها جمعا وتحقيقا وحسن تعليل، وقد أكب الناس عليه، وتداولوه، واعتمده شيوخ العصر في مصنفاتهم ودروسهم، وله فيه أبحاث كثيرة مع النحاة، واختيارات جمة ومذاهب ينفرد بها، وله أيضا شرح على شافية ابن الحاجب في الصرف، وهذان الكتابان يعدان أعظم آثاره، وبهما أصبح إماما تِعْلامة في النحو والصرف، وحجة عصره فيهما غير منازع، فهما لم يتركا شيئا من العلمين إلا أوفياه حقه، وكشفا النقاب عن سره، وعلى الرغم من مكانة الرضي العلمية وذيوع أمره، فإن كتب التراجم لم تسعفنا بكشف النقاب عن مولده ونشأته وحياته ومؤلفاته ووفاته، يقول السيوطي: «ولم أقف على اسمه ولا على شيء من ترجمته إلا أنه فرغ من تأليف هذا الشرح سنة ثلاث وثمانين وستمائة»، وقد اختلفوا في سنة وفاته، فقيل: سنة ستمائة وأربع وثمانين للهجرة، وقيل: سنة ستمائة وستّ وثمانين[١].

مذهبه وآراؤه

يتضح من شرح الرضي لكافية ابن الحاجبَ في النحو أنه انتهج نهج البغداديين؛ إذ نراه يقف تارة مع الكوفيين، وتارة مع البصريين، وكثيرا ما يختار ما انفرد به بعض أعلامهما، وقد يختار بعض آراء البغداديين[٢].

فقد اختار رأي الكسائي والفراء من الكوفيين في عامل المبتدأ والخبر بأن كلا منهما يرفع الآخر؛ إذ كل واحد منهما صار عمدة بالآخر، مضعفا رأي البصريين في أن المبتدأ مرفوع بالابتداء[٣].

---

(١) انظر ترجمته في: بغية الوعاة ١/ ٥٦٧، ٥٦٨، والمدارس النحوية د/ شوقي ضي ص٢٨١، وما بعدها، والوسيط ص١٤٠، ١٤١.

(٢) المدارس النحوية ص٢٨٢.

(٣) شرح الكافية ١/ ٢١، ٨٧.

كما نراه يختار رأي الكوفيين في ناصب الفضلات، فذهب مع الفراء إلى أن العامل في الفضلات هو الفعل مع الفاعل، ويرى أنه ترتيب على الأصل المذكور؛ إذ بإسناد أحدهما إلى الآخر صار فضلة، فهما معا سبب كونها فضلة، فيكونان أيضا سبب علامة الفضلة، وهنا يذكر رأي هشام بن معاوية من الكوفيين في أن عامل الفضلات هو الفاعل، ويعقب عليه بقوله: «وليس ببعيد»؛ لأنه جعل الفعل الذي هو الجزء الأول بانضمامه إليه كلاما، فصار غيره من الأسماء فضلة، وقد ضعف رأي البصريين في أن العامل هو الفعل فقط، فقال: «وقول الكوفيين أقرب بناء على الأصل المذكور»[1].

ويذهب مذهب الأخفش وابن السراج إلى أن كلا من المبتدأ والخبر والفاعل أصل في الرفع، وليس المبتدأ والخبر محمولين على الفاعل في الرفع، ولا دليل عنده على ما يعزى إلى الخليل من كونهما فرعين على الفاعل، ولا على ما يعزى إلى سيبويه من كون المبتدأ أصل الفاعل في الرفع[2].

كما يرى أن التمييز والحال والمستثنى الفضلة أصول في النصب كالمفعول به وليست بمحمولة عليه كما هو مذهب النحاة[3].

ونراه يستعرض أقوال النحاة في إعراب الأسماء الخمسة فيضعفها إلا قول أبي علي الفارسي فإنه يختاره ويرجحه، يقول: «وقال أبو علي: إنها حروف إعراب وتدل على الإعراب، فإن أراد أنها كانت حروف إعراب يدور الإعراب عليها ثم جعلت كالحركات فذاك ما اخترنا، وإن أراد أن الحركات مقدرة عليها

(١) شرح الكافية ١/ ٢١.
(٢) السابق ١/ ٢٣.
(٣) السابق ١/ ٢٣.

الآن مع كونها كالحركات الإعرابية فهو ما حمل المصنف كلام سيبويه عليه»[١].

ويقف مع البصريين في إعمال الثاني في المعمول المتنازع عليه دون الأول خلافا للكوفيين الذين يعملون الأول، يقول الرضي مرجحا رأي البصريين: «ولا شك مع الاستقراء أن إعمال الثاني أكثر في كلامهم»[٢].

وكان الرضي من أوائل من يفرقون بين مفهوم الجملة، ومفهوم الكلام، فالجملة ما تضمن الإسناد الأصلي سواء كانت مقصودة لذاتها أو لا، كالجملة التي هي خبر المبتدأ في الحال أو في الأصل، وجملة الصفة، وجملة الحال، والجملة المضاف إليها، وجملة الصلة، والجملة القسمية، وجملة الشرط، وجملة الجواب، والكلام ما تضمن الإسناد الأصلي وكان مقصودا لذاته، فكل كلام جملة، ولا ينعكس[٣].

وكان الرضي يخالف جمهور الصرفيين، حيث لا يزن الكلمة التي حدث فيها إبدال على حسب أصلها، بل يزنها حسب ما آلت إليه، فيقول في وزن (اصطبر): (افطعل) خلافا للجمهور حيث يقولون في وزنه: (افتعل) على حسب الأصل[٤].

وهكذا فإن آراء الرضي التي يوافق في بعضها البصريين، ويوافق في بعضها الكوفيين وفي بعضها يؤيد أسلافه البغداديين، وتارة ينفرد ببعضها تدل على أنه بغدادي المذهب والمنهج، وإن كان يميل في معظم آرائه إلى البصريين شأنه في ذلك شأن أسلافه البغداديين أمثال أبي علي الفارسي وابن جني وغيرهما.

---

(١) السابق ١/ ٢٨.

(٢) شرح الكافية ١/ ٧٩.

(٣) شرح الرضي ١/ ٨.

(٤) شرح الشافية ١/ ١٨.

الجامي

هو: أبو ضياء الدين عبد الرحمن بن أحمد الجامي، ولد في إحدى قرى جام – ولاية بخراسان – وانتقل مع والده صغيرا إلى هراة، فشب معروفا بالجامي، ثم توجه إلى سمرقند، وسافر للحج، ثم عاد إلى هراة، وأقام فيها واشتغل بالعلوم الشرعية والعقلية فأتقنها وخلف مؤلفات شتى في مختلف الفنون، ومن آثاره النحوية: شرحه على كافية ابن الحاجب، وسماه: (الفوائد الضيائية) نسبة إلى ولده ضياء الدين، وهو شرح صغير الحجم لكنه كبير الفائدة، وقد نقل فيه كثيرا عن شرح الرضي الأستراباذي للكافية مع عزو النقل إليه، وعُني العلماء بهذا الشرح، فعليه حاشية لمحرم لم يكملها فأكملها الأنصاري، وهو غير ابن هشام الأنصاري المشهور المتوفى في سنة سبعمائة وإحدى وستين للهجرة، بل وفاة الجامي بعده بأكثر من قرن، وحاشية للبسنوي، وحاشية لعصام الدين الاسفراييني، وحاشية لمحمد عصمة الله، وللجامي أيضا كتب بالفارسية، وتوفي بهراة في سنة ثمانيمائة وثمان وتسعين للهجرة[1].

مذهبه وآراؤه النحوية

على الرغم من أن الجامي لم يتخذ بغداد مستقرا ومقاما، بل كانت إقامته ورحلاته في بلاد الفرس نظرا لما كانت تعانيه الأمصار الإسلامية من الآثار السيئة للغزو التتاري وتقويض الحضارة الإسلامية فإنه انتهج نهج أسلافه البغداديين في دراسة النحو واللغة، حيث جمع بين آراء السابقين من بصريين وكوفيين وبغداديين، واختار منها ما يروق له وما يراه راجحا بالإضافة إلى اجتهاداته النحوية التي انفرد بها، وإن كانت قليلة لما يتسم به علماء عصره من التبعية للسابقين، وهذا ما تعكسه جهودهم النحوية التي غالبا ما تتمثل في

(١) انظر ترجمته في: شذرات الذهب لابن العماد ٧/ ٣٦٠، والوسيط ص١٤٢، ونشأة النحو للشيخ الطنطاوي ص١٥٣.

الشروح والحواشي على المتون والمختصرات التي خلفها شيوخهم، ونلاحظ أن ما وضعنا عليه أيدينا من آراء الجامي معظمه تفسير وتوضيح لآراء السابقين، كما نلاحظ أن آراءه لا تخلو من التأثر بالفلسفة والمنطق والجدل، وهذه سمة الحواشي والشروح في القرون المتأخرة.

ومن آرائه أن المسوغ للابتداء بالنكرة في قولهم: (عند زيد نَمِرَة)، و(في الدار رجل) ليس تقديم الخبر المختص على النكرة كما ذهب إلى ذلك الجمهور، وإنما بتخصيص المبتدأ بتقديم الخبر عليه كما قيل بذلك في الفاعل؛ لأنه إذا قيل: (في الدار) علم أن ما يذكره بعد – وهو (رجل) مثلا – موصوف بالاستقرار في الدار، فهو في قوة التخصيص بالصفة[1].

كما نراه يتوقف عند اشتراط الرضي إضافة المصدر الذي حذف خبره وجوبا وسدت الحال مسده في نحو قولهم: (ضربي العبد مسيئا) إلى فاعله أو إلى مفعوله أو لهما معا، وذلك إذا كان فعل المصدر دالا على المشاركة كما في نحو: (تضاربُنا)، أو (مضاربتُنا)، ففي بعض حواشي الجامي أن (نا) في محل رفع ونصب باعتبار الفاعل والمفعول، وفي محل جر باعتبار الإضافة[2].

وأجاز بعض النحاة إعمال (لا) عمل (ليس) من رفع الاسم ونصب الخبر، غير أن عملها قليل بالنسبة لعمل (ليس)، بل جعله ابن هشام في شرح القطر ضرورة، وجعله الجامي تبعا لابن الحاجب سماعيا[3].

ويرى أن الضمير في قولهم: (رُبَّه فتى) عائد على مبهم في الذهن، يعني قبل ذكره مؤخرا تمييزا، ويعقب الصبان على ذلك بأنه لا ينافي عدهم هذا الضمير مما يعود على متأخر لفظا ورتبة[4].

---

(١) حاشية الصبان ١/ ٢٠٤.

(٢) السابق ١/ ٢١٨.

(٣) حاشية الصبان ١/ ٢٥٤.

(٤) السابق ٢/ ٢٠٧، ٢٠٨.

ويفسر الجامي قول النحاة أن الإضافة إذا لم تصلح لتقدير اللام نويت على معنى (مِنْ) أو (في)، والمراد بـ (مِنْ) هي (مِنْ) البيانية التي لبيان جنس المضاف كما نقل ذلك الاسقاطي عن الجامي[١].

وإذا لم يصلح تقدير (مِنْ) البيانية أو (في) الظرفية فلا مفر من تقدير اللام، ويرى الجامي أنه لا يلزم صحة التصريح باللام، بل تكفي إفادة مدلولها، فقولك: (يوم الأحد)، و(علم الفقه)، و(شجر الأراك) بمعنى اللام الاختصاصية، ولا يصح إظهارها فيه، وبهذا الأصل يرتفع الإشكال عن كثير من مواضع الإضافة اللامية، ولا يحتاج فيه إلى التكلفات البعيدة[٢].

وأجاز جمهور النحاة إبدال الظاهر من المضمر بدل كل من كل بشرط الدلالة على الإحاطة والشمول، وبدل بعض من كل، وبدل اشتمال، ومنعوا إبدال الظاهر من المضمر بدل إضراب، ولكن صرح الجامي بجواز ذلك[٣].

ويرى أنه لا يتصور رفع تابع العلم الموصوف بـ (ابن) إذا كان العلم الموصوف بـ (ابن) مفتوحا نحو قولهم: (يا زيدَ بنَ عمرو العاقلَ)، ومقتضى هذا تصور رفعه إذا ضم العلم الموصوف بـ (ابن)[٤].

ومعنى هذا أن العلم المنادى الموصوف بـ (ابن) إذا كان مفتوحا لم يجز في تابعه – وهو (العاقل) – إلا النصب، أما إذا كان العلم مضموما جاز رفع التابع ونصبه.

ويرى الجمهور أن من أسماء الأفعال ما يدل على المضارع، نحو: (أفٍّ) بمعنى: أتضجر، و(أوَّه) بمعنى: (أتوجع)، ولم يثبته ابن الحاجب، وعليه فإن

(١) السابق ٢/ ٢٣٧.
(٢) السابق ٣/ ٢٣٨.
(٣) السابق ٣/ ١٢٩.
(٤) السابق ٣/ ١٤٢.

(أف) بمعنى (تضجرت)، و(أوه) بمعنى: (توجعت)، وهكذا كما قاله الجامي، ثم يعقب الصبان على ذلك بقوله: «والإنصاف أن المذهبين محتملان»[1].

وهكذا فإن هذه الآراء التي تناقلتها الحواشي عن شروح وحواشي الجامي تتسم في معظمها بالتصورات العقلية والتعليلات المنطقية، ولعل مرد هذا إلى صلته القوية بالعلوم الشرعية والعقلية: كالفلسفة والمنطق، وهذه – كما أشرنا من قبل – سمة المؤلفات والمصنفات النحوية واللغوية والبلاغية في هذه الحقبة من الزمن، ولعلنا لاحظنا أن آراء الجامي تكاد تنحصر في التعليق والتفسير والتوضيح والتعليل لآراء السابقين وخاصة مَنْ اشتغل بشرح مصنفاتهم، وقد اتسمت هذه التعليقات – كما ذكرنا – بالغوص في الأمور العقلية، مما جعل آراءه تبعد عن الواقع اللغوي، أو الاستعمال الفعلي للغة.

(١) السابق ٣/ ١٩٧.